

تقرير وطني حول " واقع التعليم بفلسطين ما بين الحقوق والممارسة

" واقع التعليم في فلسطين ما بين الحقوق والممارسة "

مراكز ابداع المعلم | رام الله - فلسطين

تطوير معهد بتمان للتدريب والاستشارات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

ملخص تمهيدي

- أولاً: ملامح التحديات التي يواجهها التعليم في فلسطين
- ثانياً: المدرسة ملاذاً آمناً للطلبة - بين الماضي والحاضر

1. سياق تقديمي

1.1. أزمة التعليم في فلسطين- جذورها ومصادرها

- أولاً: المعلم\ة الإنسان
- ثانياً: المنهاج
- ثالثاً: الطلبة محور العملية التعليمية
- رابعاً: البيئة المدرسية
- خامساً: الأهالي والمجتمع المحلي

2. أقسام التقرير ومحاوره

2.1. القسم الأول: واقع التعليم في فلسطين في ظل انتهاكات الاحتلال

2.1.1. المحور الأول: التعليم العام في فلسطين في ظل انتهاكات الاحتلال¹

- التعليم بين القانون المجحف والأمر المعيق
- التعليم بين احصائيات الكم والنوع
 - أولاً: المؤشرات الكمية العامة:
 - ثانياً: المؤشرات الكمية الخاصة بالتعليم العام
- الاتفاقيات والقوانين والمواثيق الدولية التي تعزز الحق في التعليم في ظل انتهاكاتها على المستوى الفلسطيني
 - أولاً: خروقات إسرائيلية وممارسات تحول دون تعليم شامل ومنصف

2.1.2. المحور الثاني: الوضع الراهن للتعليم في قطاع غزة وخاصة خلال الحرب الأخيرة

- أولاً: عام بلا ملامح في غزة
 - ثانياً: عام المخاطر في الضفة الغربية والقدس
- 2.1.3. المحور الثالث: أثر انتشار جائحة كوفيد-19 على تحصيل الطلبة وزيادة الفاقد التعليمي

2.1.3.1. متطلبات أساسية لتطوير "التعليم عن بعد"

2.1.4. المحور الرابع: ظاهرة التسرب بين الطلبة²

2.2. القسم الثاني: واقع الحقوق النقابية وواقع نقابات المعلمين منها الاتحاد العام للمعلمين في فلسطين

2.2.1. المحور الأول: الحقوق النقابية للمعلم\ة

- أولاً: الحرية النقابية- مفهوماً ونهجاً
- ثانياً: الضمانات الدولية لحرية التنظيم النقابي
- ثالثاً: الحق في المشاركة في رسم السياسات

¹ تقرير خاص حول انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي للحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة- حالة قطاع غزة

² يحيى حجازي، التسرب المدرسي: ملامحه وطرق مواجهته، 2022.

• رابعاً: الحق في الإضراب
2.2.2. المحور الثاني واقع النقابات العامة في فلسطين

• أولاً: نتائج تحليل البيانات

2.3. القسم الثالث: حقوق المعلمين النقابية وتراجع الشغف بالمهنة
2.3.1. المحور الأول: أثر الانتهاكات الإسرائيلية على الحق بالتعليم
2.3.2. المحور الثاني: أثر الإزمة الحالية على شغف المعلم
3. التوصيات والمقترحات

3.1.1. توصيات ومقترحات من أجل الرقي بشغف المعلم

3.1.2. توصيات مرتبطة بعناصر العملية التعليمية

• أولاً: حول فلسفة ورؤيا التعليم:

• ثانياً: حول المعلمين/ات:

• ثالثاً: المناهج

• رابعاً: الأهالي والمجتمع المحلي

3.1.3. توصيات بغية الاصلاح

4. المرافق

قائمة المراجع

قائمة الأشكال

شكل (1) امتلاك المشاركين\ات للمعرفة المتعلقة بمفهوم الحرية النقابية وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية

شكل (2) معارف المشاركين\ات حول حرية التنظيم النقابي وفقاً للمواثيق الدولية

شكل (3) ترتيب امتلاك المشاركين\ات للمعارف الخاصة في الضمانات الدولية لحرية التنظيم النقابي

شكل (4): معارف المشاركين\ات بحقهم\ان بالإضراب وفقاً لطبيعة الجهة المشرفة على المدرسة³

شكل (5): معارف المشاركين\ات حول حقهم في التعبير عن الرأي بما في ذلك الإضراب كوسيلة للتعبير

شكل (6): نسب المشاركين\ات وفقاً للنوع الاجتماعي وللجهة المشرفة على المدرسة

شكل (7): المشاركون\ات وفقاً للعمر وللجهة المشرفة على المدرسة

شكل (8): المنطقة الجغرافية التي يسكنون بها المعلمين\ات

شكل (9): نسب المشاركين\ات من العينة وفقاً للجهة المشرفة على المدرسة

شكل (10) نسب المشاركين\ات المسجلين\ات في اتحادات ونقابات مختلفة من مجمل العينة

شكل (11): نسب المشاركين\ات الذين يعتقدون أن الاتحاد أو النقابة يمثلهم ويمثل قضاياهم

³ تدرج معارف المشاركين من 1-6، حيث الرقم 6 يدل على معرفتهم الكاملة بهذا الحق، بينما الرقم 1 يدل على غياب كامل لمعارفهم بهذا الحق

شكل (12): نسب المشاركين\ات الذين يعتقدون أن عمل الاتحاد والنقابة يتصف بالشفافية والافصاح عن المعلومات عن المعلومات والقرارات والمشاكل

شكل (13): نسبة المشاركين\ات الذين\اللواتي يعتقدون أن الإتحاد\النقابة يساهم برسم السياسات التعليمية والتأثير في مجال التعليم

شكل (15) نسب المشاركين\ات الذين\اللواتي يعتقدون أن هناك ارتباط لهذه الانتهاكات بالحقوق النقابية لهم\ان وفقاً للمدرسة

قائمة الجداول

جدول (1): أقسام التقرير الأساسية

جدول (2): خروقات الاحتلال لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة

• أولاً: ملامح التحديات التي يواجهها التعليم في فلسطين

يُشكل التعليم في الأراضي الفلسطينية ركيزة أساسية للحياة والتطور في المجتمع الفلسطيني، وبعدّ أداة أساسية لتحقيق النمو الشامل والأردهر. ويُعتبر التعليم الشامل والمنصف حجر الزاوية للتنمية المستدامة، حيث يضمن تكافؤ الفرص للجميع في الحصول على التعليم والتطور، ويساهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً وازدهاراً، مما يُمكن الفلسطينيين من المساهمة بشكل فاعل في التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ورغم ذلك، تواجه المدارس والمعلمون والمعلمات تحديات جمة بسبب الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعقد الذي تشهده الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك الانتهاكات المستمرة التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي. وتشمل هذه الانتهاكات، القيود الشديدة على حرية التنقل للطلبة والمعلمين والمعلمات، وحرمانهم من الوصول إلى الموارد التعليمية، بالإضافة إلى التنكيل اليومي والاعتقالات المتكررة التي تطال الطلبة والمعلمين على حد سواء، لاسيما استمرار العدوان الحالي على قطاع غزة منذ 11 شهر، الذي يشهد حالات قتل متعمد ومتكرر للمعلمين والطلبة ولكافة عناصر العملية التعليمية.

• ثانياً: المدرسة ملاذاً آمناً للطلبة – بين الماضي والحاضر

تعتبر المدارس في الأراضي الفلسطينية بمثابة ملاذ آمن للطلبة، حيث يبذل المعلمون والمعلمات جهوداً كبيرة لتوفير بيئة تعليمية تشجع الطلبة على التطور وتنمية مهاراتهم الفردية على الرغم من الظروف القاسية التي يعيشونها. إلا أن هذه الجهود تأتي بتكلفة عالية الثمن، قد يضع المعلم حياته ثمناً لذلك. إذ يعاني المعلمون من نقص في الاستحقاقات المالية وبرامج بناء القدرات والخبرات، والدعم النفسي والمالي الذي يتمثل في شكل حوافز. هذا الوضع أثر بصورة كبيرة على شغف المعلمين تجاه مهنة التعليم، ويُضاف إلى ذلك الانتهاكات الاسرائيلية المتكررة لحقوق المعلمين والعدوان المستمر على قطاع غزة، مما يحرم الطلبة والمعلمين من هذا الملاذ الآمن الذي تمثله المدارس.

ورغم التحديات الكبيرة والمستويات المختلفة من الصعوبات، فإن المعلمة يبذلان جهوداً مميزة للارتقاء بالخدمات التعليمية النوعية والشاملة للطلبة، بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الدين أو الإعاقة. يعملون بتفانٍ على توجيه الطلبة وإرشادهم وخلق بيئات تعليمية تستجيب لاحتياجاتهم، خاصة في قطاع غزة، حيث تظهر مبادرات تعليمية تعكس صمود المعلم والطالب والأسرة في مواجهة الظروف. ويقدم المعلمون الدعم اللازم للطلبة لتحقيق الأهداف التعليمية رغم التحديات التي يعيشونها يومياً، مثل انعدام البيئة التعليمية الملائمة في غزة خلال العدوان الأخير، والإغلاقات والانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

ولضمان تحسين الظروف التعليمية، ينبغي تضافر الجهود بين جميع الأطراف الفاعلة في العملية التعليمية، لاسيما صناع القرار في وزارة التربية والتعليم، ونقابات واتحادات المعلمين. ذلك من أجل تمكين المعلمين والمعلمات من الحصول على حقوقهم، خصوصاً النقابية، وتوفير الموارد المالية والتقنية والمعرفية اللازمة، بالإضافة إلى تقديم الدعم السياسي والاقتصادي للمعلمين والمدارس.

1. سياق تقديمي

منذ نشأتها، تسعى جمعية مركز إبداع المعلم إلى تعزيز النتائج الاجتماعية للتعليم في فلسطين والمنطقة العربية، استجابةً للحاجة الملحة في هذه المنطقة لتعزيز هذه النتائج وتلبية متطلبات القانون الدولي بشأن الحق في التعليم، بما في ذلك أهداف وغايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة (SDG4) يقوم المركز بتنفيذ برامجه وأنشطته استناداً إلى تقييمات مستمرة لاحتياجات المجتمع والفئات المستهدفة، مثل المعلمين والمعلمات والطلبة والأهالي والجامعات والمعاهد وصناع القرار، بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة مثل الائتلاف التربوي الفلسطيني ووزارات التربية والشؤون الاجتماعية، وكذلك النقابات واتحادات المعلمين في فلسطين والعالم العربي، بما في ذلك الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين .

يُعد معهد بتمان للتدريب من المؤسسات الرائدة في مجال التعليم والتدريب للمعلمين، حيث يقوم بإعداد دراسات وتقييمات تركز على حقوق واحتياجات المعلمين والطلبة. في هذا السياق، سيعمل المعهد بالشراكة مع مركز إبداع المعلم على إعداد تقرير وطني حول واقع التعليم بين الحقوق والممارسة، مع التركيز على حقوق التعليم وحقوق المعلمين والمعلمات، بما في ذلك الحقوق النقابية التي تنص عليها المعاهدات والقوانين الدولية. ويشمل ذلك حقهم في الائتماء والعمل النقابي وفقاً للقوانين والإجراءات الوطنية والدولية وأفضل الممارسات النقابية

• أزمة التعليم في فلسطين- جذورها ومصادرها

بناء على المراجعات الأدبية للمواثيق والأنظمة الدولية والقوانين المحلية، ودراسة واقع نظام التعليم وخطته الاستراتيجية القطاعية للتعليم للأعوام 2017-2023، والتي تضمنت أهدافاً استراتيجية واضحة وتدخلات عميقة، إلا أن نتائج النظام برمته ما زالت مثيرة للقلق، الأمر الذي يشكل التحدي الأكبر أمام كل أطراف العملية التعليمية التعلمية. وكي لا يكون القلق فردياً، جاءت عملية إعداد هذا التقرير الوطني حول "واقع التعليم في فلسطين" من خلال عملية تضمنت جمع بيانات نوعية وكمية من مصادرها لا سيما أصحاب القرار والمعلمين. وقد عقدت مقابلات ومجموعات بؤرية مختلفة ووجهت استمارة خاصة بالمعلمين لتبحث في شغفهم بالمهنة وحقوقهم النقابية.

ركزت الأدوات التي استخدمت بشكل أساسي على واقع التعليم بشكل عام وشغف المعلم بالمهنة والحقوق النقابية. بالإضافة إلى ذلك تم عقد مقابلات مع ممثلين عن عدد من النقابات والاتحادات في عدد من المحافظات. وقد هدفت عملية جمع البيانات إلى:

- تحديد الفجوات الخاصة بالتعليم في ظل التزام الدولة الفلسطينية في عدد من المواثيق والاتفاقيات الدولية، لا سيما أزمة المعلم الحالية، والمنهج المتبع في المدرسة الفلسطينية والمطالب والعلاقات غير الواضحة بين المدرسة والمجتمع المحلي من جهة والمدرسة والأهالي من جهة أخرى. و
- تقديم المقترحات التي تعنى بتحسين واقع التعليم في ظل الاحتلال وانتهاكاته
- تقديم نموذج تصوري واضح عن جوانب الإزمة في النظام والتي تخص وتمس كافة عناصر العملية التعليمية، من خلال تقديم تحليل دقيق لكل تفاصيل العملية التعليمية التعلمية وأولوياتها الإنسانية والوطنية.

وركزت عملية جمع البيانات على دور الإنسان كإنسان أولاً، وطالباً ومعلماً ثانياً بالعملية التعليمية التعلمية من ناحية ارتباط هذا الدور مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية المختلفة، وتماشياً مع الأهداف الأساسية الثلاثة لقطاع التعليم التي عمدت الوزارة إلى تضمينها في خطة التعليم الاستراتيجية الحالية وتبنتها الوزارة في النماذج الخاصة بإصلاح التعليم، وفيما يلي الأهداف الأساسية:

- الهدف الأول: ضمان التحاق الجميع بالتعليم
- الهدف الثاني: تحسين التعليم عن طريق جعل الطالب هو المحور، والمعلم هو الميسر.
- الهدف الثالث: تعزيز دور الوزارة الرقابي، ومأسسة عمليات التخطيط، والتوجه نحو اللامركزية، وتعزيز المشاركة المجتمعية..

وعلى الرغم من أهمية الرؤية والفلسفة للنظام التعليمي، إلا التركيز الأكبر سيكون على محاور العملية التعليمية التعلمية دون تحديد الهدف الذي تقع تحته هذه التسمية، فالمراد هنا هو البحث والتفكيك والتحليل للواقع والتراجع الكبير للعملية التربوية والتعليمية بالتركيز على نوعية التعليم، وقضايا أساسية يعتقد الكثير أن روح العملية التربوية والتعليمية تكمن فيها⁴، وهي:

• أولاً: المعلم\ة الأنسان

يعتبر المعلم\ة أحد أهم الركائز الأساسية في العملية التعليمية التعلمية. إذ يواجه عدداً من التحديات والمشكلات الأساسية المرتبطة بالواقع الذي يعيشه⁵. الواقع الذي يزداد تراجعاً في حال زادت اشكاليات وتحديات المعلم\ة هذا ما أعرب عنه غالبية الباحثين\ات. حيث اعتبروا أن تراجع التعليم مرتبط بتدهور الواقع الذي يعيشه المعلم\ة. فإصلاح التعليم يبدأ من خطوة أساسية تتمحور حول إعادة الاعتبار والقيمة للمعلم\ة داخل العملية التربوية والتعليمية.

إن مهنة التعليم وأهمية عملية المهنة لقطاع التعليم لا تزال طي الكتمان والتحفظ منذ عام 2015، ولا تزال قضية مهنة هذا القطاع بانتظار موافقة الحكومة. تعتبر هذه القضية بحد ذاتها خطوة هامة لاستعادة الاعتبار لمهنة التعليم، إذ تسهم في تعزيز مكانة المعلم\ة بشكل كبير في حال تطبيقها. إن تعزيز دور المعلم\ة وصون كرامته\ا يشكل حجر الأساس لإعطاء التعليم معنى وهوية حقيقية. فعدم إنصاف المعلم\ة يؤثر بشكل مباشر على أي جهود لإصلاح وتطوير التعليم.

كما أن تأهيل المعلمين\ات من خلال دورات متخصصة وتطوير المواد التدريسية بات ضرورة ملحة، بالإضافة إلى تفعيل التكنولوجيا في البرامج التدريسية وإيجاد حوافز تشجيعية (مادية ومعنوية) للمعلمين\ات المؤهلين\ات. هذه الخطوات تعزز من إنشاء نموذج فلسطيني للتعليم يتوافق مع السياق المحلي ويستجيب للاحتياجات الفعلية. ولكن يبقى التحدي الأساسي متمثلاً في نوعية وطبيعة التأهيل المطلوب للمعلم\ة، ومدى الاستفادة من البرامج التأهيلية والتدريبية، وتعميق فكرة المعلم كمتيسر للعلم والمعرفة

• ثانياً: المنهاج

إن المناهج أو الكتب المقررة لا تلبى حاجات الطلبة التعليمية، ولا تساهم في إثراء وتطوير مهارات الطلبة. وذلك لعدم ارتباطها بحياة الطلبة، كما أنها لا تساعد في تأهيل الطلبة لسوق العمل، ولا تساعدهم في التعامل مع المشكلات التي تواجههم بالحياة⁶. وبالاستناد إلى تقرير نفذته الائتلاف التربوي الفلسطيني والهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية حول المنهاج الفلسطيني ضمن حملة "أسأل الحكومة" فقد أوصى التقرير بما يلي:

- (1) أن تكون قضية التعليم وبناء المنهاج قضية مجتمعية عامة وإشراك كل الأطراف من أهالي وطلاب في عملية البناء على مبدأ الشراكة المجتمعية
- (2) الموازنة بين النظريات والمفاهيم العملية من خلال إيجاد بيئة تعليمية مناسبة لتطبيق المفاهيم.
- (3) التطلع بإيجابية لواقع المعلمين وراعتهم اقتصادياً، واجتماعياً ومهنياً وأكاديمياً مهارات لتطبيق المناهج بطريقة سليمة باعتبارهم حجر الزاوية.
- (4) عمل تقييم للمنهاج من خلال جهات خارجية مستقلة وإشراك المواطنين\ات بشكل مستمر في عملية التقييم بأدوات مختلفة.
- (5) العمل على إيجاد بيئة مناسبة للتعليم من خلال رصد احتياجات الطلبة بشكل بنائي وإشراكهم بعملية التخطيط والبناء للمنهاج وتقييم كل مرحلة من المراحل بما يتناسب والتطورات العالمية والعملية⁷.

• ثالثاً: الطلبة محور العملية التعليمية

ما زال الطالب\ة داخل النظام التعليمي متلقي سلبى للمعلومات والمعارف، وليس شريكاً في تكوينها أو تدوينها. ويقتصر دور الطالب\ة على الحفظ المستمر للمعلومات ليتم بعد ذلك تفرغها بالامتحانات. إذ يعد هذا النظام نظاماً بنكياً. كما أن طرق التدريس التقليدية ما زالت هي المسيطرة، على

تقرير حول واقع التعليم في فلسطين، مركز شمس بالتعاون مع UNDP، عبد السلام خدش و بسينة نزال (2023)⁴

⁵ المجموعة البورية التي تم عقدها مع عدد من المعلمين\ات في شباط 2024

⁶ نتائج استمارة تم توجيهها إلى المعلمين\ات بالإضافة إلى نتائج المجموعة البورية

⁷ تقرير حول استطلاع للرأي حول المنهاج الفلسطيني والهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية

الرغم من إشارة الخطة الاستراتيجية السابقة للوزارة الى توجيهها نحو دمج المهارات الحياتية والقيم المرتبطة بها في المنظومة التعليمية بأساليب تربوية حديثة، إن موضوع المهارات الحياتية امتلاك الطالب المهارات اللازمة للقرن الحادي والعشرين الى جانب تلك الخاصة بالمهارات الحياتية تعزز من ثقته بنفسه، وتساهم في تحديد خياراته المستقبلية.

• رابعا: البيئة المدرسية

تُعدّ البيئة المدرسية عنصراً أساسياً في العملية التعليمية التعلمية. ومع ذلك، لا يخفى أن العديد من المدارس تقع في مواقع غير آمنة، سواء بجوار المستوطنات أو بالقرب من نقاط التماس مع الاحتلال. بالإضافة إلى أن بعض هذه المدارس قديمة البناء، مما يجعل البيئة المدرسية، سواء من الناحية المادية أو المعنوية، غير مكتملة وغير جاذبة، وتفتقر إلى أن تكون دامجة، آمنة، ومحفزة كما يجب. كما أن غالبية المدارس لا تتناسب مع احتياجات الطلبة من ذوي وذوات الإعاقة، رغم أن فلسطين صادقت على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006) وتبنت وزارة التربية والتعليم سياسة التعليم الجامع (2015). ومع ذلك، يواجه مدرء المدارس صعوبات في تهيئة التسهيلات اللازمة لهذه الفئة من الطلبة. لكن المشكلة الأكبر تكمن في تحقيق الدمج والاحتواء الفعلي، نظراً لنقص الأخصائيين الذين يمكنهم العمل مع هؤلاء الأطفال وتقديم الدعم المناسب لهم

• خامسا: الأهالي والمجتمع المحلي

أشارت الخطة الاستراتيجية للوزارة إلى أهمية التعاون مع منظمات المجتمع المدني ومع الأهالي، إلا أن بعض المشاركين/ات في عملية جمع البيانات أشاروا الى أن المدارس مغلقة ولا تسمح للمجتمع والأهل بالمشاركة، بينما اعتبر البعض الآخر الأهل والمجتمع مقصرين تجاه التفاعل مع المدارس، وأن مشاركة الأهالي غالباً ما تكون ضعيفة نسبياً، وتقتصر على متابعة الأطفال من ناحية دراسية فقط. وأيضاً قد تم رصد آراء حول إعاقه المدارس أحيانا لمشاركة الأهالي والمجتمع المحلي. وبخصوص منظمات المجتمع المدني فهناك إعاقه ومنع وعرقلة لعمل المؤسسات داخل المدارس، فمع نهاية

العام الماضي 2022، وبداية عام 2023، صدرت قرارات من وزارة التربية والتعليم بعدم تنفيذ أنشطة داخل المدارس. وفي حالة الموافقة على تنفيذ أنشطة يجب ان تكون أيام العطله وبعد الدوام. وهذا يزيد من الأعباء على المعلمين/ات.

ومما لا شك فيه أن هذه المعطيات التي تمت الإشارة لها بحاجة لوقفه تأملية جادة، وتحتاج الى تغير في بيئة التفكير الذي تنتهجها وزارة التربية والتعليم في التخطيط والتقييم. ونحن على أعتاب التخطيط الاستراتيجي لقطاع التعليم للأعوام (2023 - 2029). يجب أن يتم الاستماع واخذ آراء العديد من المهتمين/ات بواقع التعليم لا سيما الطلبة والمعلمين/ات، وكافة الجهات المعنية حتى تكون العملية تشاركية تكاملية وشاملة.

2. أقسام التقرير ومحاورة

يتضمن هذا التقرير ثلاثة أقسام رئيسية، تُركز على واقع التعليم في فلسطين في ظل الانتهاكات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، وعدد من التحديات التي خلفها انتهاكات الإسرائيلية لا سيما في قطاع غزة والضفة الغربية، وينقسم الى الأقسام الواردة في الجدول (1):

جدول (1): أقسام التقرير الأساسية

القسم	وصفاً بسيطاً
القسم الأول: و واقع التعليم في فلسطين في ظل انتهاكات الاحتلال	يستعرض هذا القسم الانتهاكات التي يسببها الاحتلال والتي تعيق تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية التي تكفل الحق في التعليم في فلسطين. يشكل الاحتلال العقبة الرئيسية أمام تطبيق هذه المواثيق والمعاهدات في السياق الفلسطيني.
القسم الثاني: و واقع الحقوق النقابية ودور نقابات المعلمين	يستعرض هذا القسم الحقوق النقابية الأساسية للمعلمين في السياق الفلسطيني، مع التركيز على التحديات التي تحول دون تحقيق هذه الحقوق وفقاً للقوانين المعمول بها في فلسطين. كما

يتناول دور الاحتلال في عرقلة تطبيق هذه الحقوق كما يراها صانع القرار الفلسطيني، ويستعرض كيف يؤثر ذلك على احتياجات المعلمين.	
يستعرض هذا القسم تأثير الأزمة الحالية على مهنة التعليم وحقوق المعلمين والمعلمات، مع التركيز على الوضع في فلسطين لا سيما في قطاع غزة والضفة الغربية بعد السابع من تشرين الأول 2023، أي بعد العدوان الجاري على غزة. وسيتضمن هذا القسم إحصاءات وقصص تعكس الأبعاد الحقوقية اليومية للمعلمين والمعلمات ومدى معيشة الأثر التي يخلفها الاحتلال ويفاقم أثرها.	القسم الثالث: تأثير الأزمة الحالية على مهنة التعليم وحقوق المعلمين، خاصة النقابية

ويختتم التقرير بمجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تحسين وضع المعلم وحقوقه الإنسانية والنقابية في ظل الظروف الراهنة. تشمل التوصيات جوانب متعددة، مثل تعزيز التثقيف والوعي بالحقوق، ودعم ديمقراطية النقابات والاتحادات لتمكينها من الوصول إلى جميع المعلمين، وتعزيز الأداء الرقابي للنقابات والمعلمين وأولياء الأمور على سياسات التعليم.

2.1. القسم الأول: واقع التعليم في فلسطين في ظل انتهاكات الاحتلال

يواجه الطلاب بعد تخرجهم عالمًا مليئًا بالمخاطر والتحديات، حيث من المتوقع أن تشهد المنطقة نقصًا كبيرًا في الوظائف وارتفاعًا في معدلات البطالة بين الشباب وفقًا لعدد من الدراسات، حيث تتوقع منظمة العمل الدولية ارتفاع معدل البطالة بين الفلسطينيين إلى 57 بالمئة خلال الربع الأول من عام 2024، وتظهر التقديرات الجديدة فقدان 507,000 وظيفة حتى الآن بسبب الحرب الجارية والاضطرابات للحياة الاقتصادية، كاشفةً عن خسائر غير مسبوقة في فرص العمل وسبل العيش في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة⁸. ويشير التقرير الذي تم نشره في 18 آذار 2024 إلى البيانات الجديدة إلى أنه تم فقدان حوالي 201,000 وظيفة في قطاع غزة بسبب الحرب المستمرة، وهو ما يمثل حوالي ثلث إجمالي العمالة في القطاع. بالإضافة إلى ذلك، تم فقدان 306,000 وظيفة - أو أكثر من ثلث إجمالي العمالة - في الضفة الغربية، حيث تأثرت الظروف الاقتصادية بشدة⁹.

أما تُشكل الأنظمة والاستراتيجيات التعليمية أحد التحديات التي تفاقم الأزمة التي سببها الاحتلال في الأراضي الفلسطينية. فمعظم الاستراتيجيات والمعارف المدرجة في المناهج الفلسطينية، لا سيما في قطاع التعليم المهني، لا تتيح للطلبة القدرة على مواكبة التحديات التكنولوجية الحالية. وتكمن المشكلة الحقيقية في عدم التوافق بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل، مما يبرز الفجوة بين ما يتعلمه الطلاب وما يتطلبه السوق من مهارات وكفاءات¹⁰. وتعزز هذه التحديات صعوبة نظام التعليم في إعداد الطلبة لمواكبة "الثورة الصناعية الرابعة"، التي تتسارع فيها الأنظمة الآلية والتطورات التكنولوجية بشكل سريع، مما يهدد الوظائف التقليدية. وسيكون تخلف الشباب عن مواكبة هذه التطورات نتيجة حتمية لمحدودية قدرة المنطقة على الاستثمار في الوظائف الحديثة التي يخلقها الاقتصاد الرقمي، فضلاً عن التحديات التي تفرضها الأوضاع السياسية غير المستقرة، خاصة العدوان الإسرائيلي على غزة وبقية الأراضي الفلسطينية، وما يترتب عليه من زعزعة الاستقرار في فلسطين.

وتتطلب مواجهة هذه التحديات تحولاً فورياً وشاملاً في نظام التعليم الفلسطيني لضمان تقديم جودة تعليمية عالية، تمكن الشباب وعائلاتهم والمجتمع من العثور على طرق آمنة في ظل الظروف الصعبة وتحد من أثر الانتهاكات الإسرائيلية على واقع التعليم ونظامه.

⁸ <https://www.ilo.org/ar/resource/news/twqat-bartfa-mdl-albta-lt-by-n-a-lfisty-nyyn-aly-57-ba-lmyt-khlal-alrb-alawl-mn>, available online on 9/10/2024

⁹ نفس المصدر

¹⁰ The future of work in Palestine: how data supports the development of skills and competences for graduates, ETF, 21 Oct 2022, available online: <https://www.etf.europa.eu/en/news-and-events/news/future-work-palestine-how-data-supports-development-skills-and-competences>

يواكب هذا الواقع، افتقار نصف الطلاب إلى الحد الأدنى من المعارف الخاصة في العلوم والرياضيات، والأثار التي فاقمت الفاقد التعليمي الذي نشأ نتيجة لانتشار جائحة كوفيد-19 إضافة إلى الإغلاقات المستمرة لعدد من المدارس كمدرسة رأس التين التي تم اغلاقها مؤخراً¹¹، كما أن المنهجية التي اعتمدها وزارة التربية والتعليم في الانتقال إلى التعليم الرقمي لم تكن فعالة، كما أظهرت نتائج تقييم التجربة التي أجرتها الوزارة. ولم يكن للتعليم الرقمي بديل في المدارس الواقعة في المناطق القريبة من المستوطنات، مثل مدرسة اللين الثانوية للبنات¹². ووفقاً للناطق الإعلامي في الوزارة، لا تزال بعض المدارس تستخدم المنهج الرقمي لتقديم خدمات التعليم للطلاب، بسبب المخاطر التي يشكها المستوطنون على عناصر العملية التعليمية وأسباب أخرى تتعلق بالوضع الاقتصادي الذي يعايشه المعلم في ظل عدم إيفاء الحكومة بمستحققات المعلمين المالية¹³.

وقد أصبح من الواضح أن نظام التعليم الفلسطيني الحالي والقائمين عليه عاجزون عن تهيئة الطلاب أكاديمياً ومهاريًا بما يتماشى مع احتياجات العصر التكنولوجية ومتطلبات النظام التعليمي. هذا العجز فاقم الأزمة الناتجة عن انتهاكات الاحتلال والإغلاقات المستمرة والحرب على غزة من جهة والفاقد التعليمي التي خلفته انتشار جائحة كورونا (COVID-19) في 2019-2020. من جهة أخرى.

أما التعليم الجامعي فقد كرسست الجامعات هذه المشكلة من خلال سياسات القبول التي تعتمد فقط على معدلات الثانوية العامة، مما يؤدي إلى تنافس شديد بين مؤسسات التعليم العالي لاستقطاب الطلبة، نظراً لتشابه البرامج الأكاديمية التي تقدمها هذه المؤسسات. في ظل الأزمات المالية

الخائفة التي تواجهها الحكومة ومؤسسات التعليم بسبب شح التمويل وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في فلسطين، وعدم التزام الحكومة الفلسطينية بتعهداتها المالية. تعاني معظم هذه المؤسسات من صعوبات مالية كبيرة وتعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي. هذا الوضع أدى إلى تدهور مخرجات التعليم، حيث لم يتم تطبيق معايير جودة حقيقية أو مطالبها من قبل الحكومة، أو قيادات المؤسسات التعليمية، أو أولياء الأمور، أو المجتمع بشكل عام، وحتى من قبل الطلاب أنفسهم.

تحديات التعليم في فلسطين

1. الاحتلال الإسرائيلي وعدوانه المتكرر على الفلسطينيين
2. أثر جائحة كورونا-19 على الطلبة
3. أثر السياسات الوطنية على المعلم والتعليم
4. التعليم الإلكتروني كجزء من المشكلة وليس الحل
5. الأوضاع الاقتصادية والإزمة المالية التي تمر بها وزارة التعليم

ويتألف هذا القسم من أربعة محاور رئيسية، تتناول واقع التعليم في فلسطين من زوايا متعددة. بحيث يركز المحور الأول على التعليم العام في فلسطين، مع تسليط الضوء على تأثير انتهاكات الاحتلال، بما في ذلك الإغلاقات والعدوان المتكرر على الأراضي الفلسطينية بما في ذلك عناصر العملية التعليمية. بينما يستعرض المحور الثاني الوضع الراهن للتعليم في قطاع غزة وخاصة خلال الحرب الأخيرة. ويتناول المحور الثالث أثر انتشار جائحة كوفيد-19 على تحصيل الطلبة وزيادة الفاقد التعليمي لا سيما في المرحلة الدنيا. أما المحور الرابع فيغطي ظاهرة التسرب بين الطلبة في المراحل التعليمية المختلفة. وأسبابها.

2.1.1. المحور الأول: التعليم العام في فلسطين في ظل انتهاكات الاحتلال¹⁴

• التعليم بين القانون المجحف والأمر المعيق

خضع التعليم في فلسطين قبل الاحتلال لإدارتين منفصلتين، الأولى الإدارة المصرية التي تشرف على التعليم في قطاع غزة، والثانية الحكومة الأردنية التي تشرف على التعليم في الضفة الغربية، ولهذا كانت تدرس المعاهد التعليمية المصرية في مدارس قطاع غزة والمعاهد الأردنية في مدارس الضفة الغربية. ومع بدء احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في الخامس من حزيران عام 1967م، انتقل ملف التعليم كغيره من الملفات الأخرى إلى إدارة الحكم العسكري الإسرائيلي، أو إلى ما يسمى بضابط ركن التعليم، وفقاً لهذا الوضع الجديد فإن سلطات الاحتلال تكون مسؤولة مسؤولية كاملة أمام العالم عن أعمال الحق في التعليم من خلال ضمان سير العملية التعليمية وفقاً لما نصت عليه المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بالحق بالتعليم، علاوة على ضرورة التزامها بالتشريعات الدولية الخاصة بالمناطق المحتلة، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة بنصوصها المختلفة.

¹¹ وفقاً للناطق الإعلامي في وزارة التربية والتعليم، 10 أيلول 2024

¹² مخرجات المقابلة التي تمت مع مديرة المدرسة الأستاذة عائشة في تموز 2024

¹³ مخرجات المجموعة البؤرية لعدد من معلمي المدارس الحكومية في جنين، أيلول 2024

¹⁴ تقرير خاص حول انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي للحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة- حالة قطاع غزة

ورغم توقيع سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الاتفاقيات الدولية وقبولها عضواً دائماً وكاملاً في جميع المواثيق، وعضوية الأطراف المعنية بالمسألة الفلسطينية أيضاً في هذه المواثيق. إلا أن ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية التي احتلتها بعد الرابع من حزيران 1967م تؤكد على عدم احترامها لهذه الأنظمة والاتفاقيات في محاولة منها لفرض سيطرتها على الأرض والإنسان الفلسطيني، ولأجل ذلك تدخلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل قوي في المسيرة التعليمية سعياً لخلق جيل جديد بتوجهات ثقافية لا تتعارض مع وجود الاحتلال، وبشكل يؤدي إلى إحكام السيطرة على الأراضي الفلسطينية، فعمل الاحتلال على طمس كامل لمعالم الثقافة الوطنية الفلسطينية، ووضع العراقيل والقيود التي تحد من التوسع التعليمي في فلسطين منتهكاً بذلك كامل الأعراف والقوانين الدولية المتعلقة بالحق بالتعليم. كما كان الاحتلال يمنع قبول الطلاب من غير السكان المحليين، فمثلاً في قطاع غزة كان يمنع تسجيل أي طالب لا يحمل هوية سكان قطاع غزة، أو غير مسجل في هوية أحد والديه سعياً لحرمان أبناء الشعب الفلسطيني الذين يسكنون خارج الوطن من التمتع بحقهم بالتعليم، كما يمنع الاحتلال من تسجيل الطلبة المقدسين في المدارس التابعة له بالقدس خاصة أولئك الذين أفرج عنهم في السنوات الأخيرة، كما حدث مع الفتية الذين خرجوا من السجون الإسرائيلية في أعقاب السابع من تشرين أول للعام 2024 .

كما عمل الاحتلال على الغاء كلمة الجنسية بهدف تذيب الهوية الفلسطينية، فأمر بشطب استعمال الجنسية في كل المعاملات الرسمية والإدارية والاستعاضة عنها باستعمال عنوان السكن فقط كما هو الحال في طلبة المناطق التابعة لمحافظة القدس. وقد استتبع ذلك حذف الجنسية من استمارة الامتحانات العامة مثل الابتدائية العامة والإعدادية العامة والثانوية العامة ظناً منه أن مرور الزمن ينسى الإنسان الفلسطيني جنسيته وأصله. كما أقام الاحتلال بتغيير بعض أسماء المدارس لأنها تُذكر الشعب الفلسطيني بحقوقه الشرعية، ومن هذه المدارس مدرسة القدس في رفح التي أطلق عليها اسم بنات رفح الثانوية، ومدرسة العودة الثانوية التي أطلق عليها اسم عبسان الثانوية للبنات، ومدرسة فلسطين الثانوية التي حاول الاحتلال الغاء اسمها أكثر من مرة ولكنه لم يفلح في محاولته وعندئذ جزأها من مدرسة كبيرة إلى ثلاث مدارس مجاورة. ورغم ذلك فقد حافظت المدرسة على اسمها حتى هذه اللحظة،

علاوة على ذلك عمد الاحتلال على طمس كلمة لاجئ كي لا تظل هذه الكلمة شبحاً يقض مضجعه، فألغى الكلمة من كل السجلات والمعاملات الرسمية الحكومية وبالتالي منع تدوينها على لوحات الإعلانات والاحصائيات والبيانات، بدعوى أن التعليم الحكومي كالصحة الحكومية كغيرها من الدوائر الحكومية. كما قام بتحديد القبول في الصف العاشر الأول الثانوي وهو الصف غير الموجود في مدارس الوكالة التي تنتهي خدماتها في الصف التاسع " الثالث إعدادي" وخضوعه لعوامل السن ومجموع الدرجات مما أدى لفقدان العشرات من طلبة وطالبات قطاع غزة والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية لحقهم في مواصلة التعليم الثانوي. أضف إلى ذلك انتهاك سلطات الاحتلال لحقوق العاملين في قطاع التعليم. فالسلم الوظيفي للمعلم أقل من أقرانه في الدوائر الحكومية الأخرى، بل أن زملائه في وكالة الغوث يتقاضون ضعف راتبه. وجدول عمله ثلاثين ساعة أسبوعياً للابتدائي وثمانية وعشرون للإعدادي وأربعة وعشرون للثانوية عينا أثقل كاهله، علاوة على ذلك دأب الاحتلال الإسرائيلي على منع كافة محاولات التأهيل والتطوير للكوادر التعليمية من خلال العراقيل التي كان يضعها أمام المعلمة التي كان يريد تطوير نفسه وتكملة دراسته.

وعمل الاحتلال أيضاً على زيادة نظام الدوام في ورديات التعليم بعد الظهر على حساب ورديات التعليم الصباحي، فبعد أن كانت معظم المدارس تعمل من الساعة الثامنة حتى الواحدة ظهراً، أخذ الطلاب يتزايدون كل عام مع بقاء المباني المدرسية على حالها دون إضافة جديدة، أو بإضافات صغيرة لا تفي بالحاجة المطلوبة. وهكذا أخذت زيادة الطلاب في استمرار يقابلها عجز سنوي في المباني اللازمة باستمرار أيضاً. ومن الجهة الأخرى عمل الاحتلال على تقليص الانفاق فعلى التجهيزات واللوازم ووسائل الأيضاح ووسائل التعليم الحديثة مما أدى إلى تخلف العملية التعليمية عم مواكبة التطورات على الرغم من فرضه للضرائب الباهظة، علاوة على ما سبق قام الاحتلال بإصدار العديد من القوانين الجائرة التي تمس بالمسيرة التعليمية وتعطلها وتمنع تحقيق أهدافها، ومن هذه القوانين: قوانين تمنع أو تعيق إدخال الكتب المدرسية، وأخرى تنتهك الحق في الزامية ومجانبة التعليم، كالأمور رقم 538 الذي صدر عن قائد منطقة قطاع غزة ديفيد ميمون عام 1976م. وقوانين تمنع أو تعرقل المدارس من مزاوله عملها مثل قانون رقم 654 الصادر في أيلول عام 1980م والذي ستنادى تعديل المادة 4 من قانون المعارف.

أما فيما يتعلق بقوانين إغلاق المؤسسات التعليمية، فقد صدر عدد من القرارات والقوانين من قبل سلطات الاحتلال، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد صدر الأمر رقم 378 لسنة 1970م عن الميجر جنرال جابي أوفير قائد عسكري في منطقة يهودا والسامرة، كما صدرت أوامر أخرى تتعلق بالقتل والابعد والاعتقال، حيث واجه الشعب الفلسطيني أشرس صنوف الاحتلال والاستعمار في العصر الحديث، فانسدم هذا الاحتلال بالقسوة والتعذيب والقتل والعقاب الجماعي وقد كان ذلك واضحاً في الممارسات التي استخدمت ضد الطلبة والمعلمين التي بوجه خاص فاستشهد الكثيرون

واعتقل وعذب الألاف من الطلبة والمعلمون وحرم طلبة الجامعات من السفر خارج البلاد وفصل المعلمون ومنع الكثير منهم من العمل حتى كعمال في إسرائيل وطرد أساتذة الجامعات وسدت في وجوههم كافة السبل. وإذا نظرنا الى المعتقلات التي كانت وما زالت نجد أنها تعج بالطلبة والمعلمين لأنهم هم الفئة المستهدفة بالدرجة الأولى.

وتجدر الإشارة الى صدور عدد من القوانين التي تلزم المعلمين وأولياء الأمور بحراسة المدارس، من قبيل الأمر 619 الصادر عن إسحق سيغب قائد منطقة غزة بشأن حماية مؤسسات التعليم، إضافة الى ما سبق فرض الاحتلال قيوداً على حرية التنقل لطلبة غزة الدارسون في جامعات الضفة الغربية الا من خلال تصاريح مرور الى إسرائيل أو الضفة الغربية، حيث فرضت سلطات الاحتلال إجراءات أمنية على سكان قطاع غزة في أواخر مايو عام 1992 م وأصبح على سكان القطاع الذكور الحصول على تصاريح مرور الى إسرائيل أو الضفة الغربية، كما اشترطت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وجوب أن يكون عمر المتقدم للتصريح يزيد عن 25 سنة، الأمر الذي يعني استثناء الغالبية العظمى من طلاب غزة الدارسين في الضفة الغربية، وبموجب ذلك لم يتمكن الا عدد قليل ومحدود من الطلبة الحصول على تصاريح دخول لإكمال دراستهم، الأمر الذي دفعهم الى كسر الجانب القانوني والتفكير بطرق التهرب لمواصلة دراستهم.

• التعليم بين احصائيات الكم والنوع¹⁵

○ أولاً: المؤشرات الكمية العامة:

إن ارتفاع حصة المعلمة من الطلبة لها مضامين عديدة يكمن أهمها في تشويش عملية التعليم لأسباب عدة. ومن هذه الأسباب أن معدلات الطلبة المرتفعة والاحتفاظ داخل الصفوف، ما يعني أن الصفوف تعج بالطلبة ذوي وذوات القدرات الذهنية والمعرفية المتفاوتة، وأنماط تعلم الطلبة والقدرة على استيعاب المعلومة. اعتماداً على الوتيرة التي يرغب المعلمة باختيارها فإن ذلك سيؤدي إما إلى انخفاض مقدار التقدم في المنهج من قبل الطلبة الذين يتمتعون بقدرات تعلم عالية في حال اختار المعلمة التقدم ببطء، وإلى عدم قدرة الطلبة ذوي وذوات قدرات التعلم الأقل على فهم واستيعاب المحتوى المعرفي في حال اختار المعلمة التقدم بشكل سريع في المنهج حيث سيضطر إلى تكريس وقت أقل مما يحتاجه الطلبة لفهم الموضوع الدراسي. وهذا بدوره سيؤدي وأدى إلى حدوث فجوة لدى هؤلاء الطلبة وتحديداً في فهم المواد الأكثر صعوبة ضمن المنهج، وإلى حالة من الإحباط تترجم بالعادة إلى سلوك تشويشي.

ويلعب الاحتفاظ داخل الصفوف الدراسية بشكل عام أيضاً دوراً كبيراً في رفع مستوى التشويش داخل الصفوف، فمع وجود 40 طالباً في الشعبة الواحدة يؤدي الى صعوبة في إدارة الصف، فأصبح المعلمة يسعى إلى تكثيف جهوده للعمل مع الطلبة ذوي وذوات الأداء الأكاديمي المرتفع، وبالتالي يعمل على مفاومة وضع الطلبة ذوي وذوات مهارات التعلم المنخفضة، فبالإضافة إلى انخفاض قدرات التعلم لديهم\ان سيتم حرمانهم\ان من فرصة السعي للحصول على اهتمام أكاديمي أكبر من قبل المعلمة. ففي أغلب الأحيان ترى المعلمة يميل إلى عدم إعطاء القدر الكافي من الاهتمام لهؤلاء الطلبة، لعدم إحداث تراجع في السرعة المطلوبة لتغطية الوحدات الدراسية والمنهج، وغير ذلك سيضطر الصف إلى قضاء المزيد من الوقت حتى يتمكن الطلبة ذوي وذوات مهارات التعلم المنخفضة من استيعاب وهضم المعلومة.

وبشكل عام يميل المعلمة إلى الالتزام بتغطية المنهج في الوقت المحدد ويفضل إحداث تقدم في الوحدات الدراسية على حساب الوقت الإضافي المطلوب قضاءه مع الطلبة الأقل أداءً. هذا وقد أظهرت الدراسات إن لارتفاع حصة المعلمة من الطلبة تأثيراً على زيادة حجم العبء الملقى على كاهله\ان، ويصبح نتيجة لذلك أقل دافعية وأقل حملاً ويشعر بالإحباط من النظام المدرسي بالكامل، مؤثراً على جودة التعليم وأداء المعلمة¹⁶.

○ ثانياً: المؤشرات الكمية الخاصة بالتعليم العام

إن تحسين نوعية التعليم بشكل كلي تتطلب إلحاق التحسينات في العديد من الأوجه كنوعية البيئة المدرسية والمصادر كافة، نوعية التدريس ومستويات تحصيل الطلبة. ولا تزال مهارات المعلمين\ان في السياق الفلسطيني محور قلق لدى كافة أصحاب العلاقة التربويين\ان، فمعظم المعلمين\ان لم يحصلوا على التدريب الملائم في مجال التدريس بشكل عام، ولا على التدريب والدعم الكافي في مجال تدريس المنهج. هذا ولم تتم

¹⁵ (أنظر مرفق رقم (1) ومرفق رقم (2))

¹⁶ المصدر السابق

المصادقة بعد على وجوب حيازة رخصة لمزاولة مهنة التعليم بشكل رسمي داخل نظام التعليم الفلسطيني¹⁷. وبحسب التقرير الصادر عن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية - ماس- أن آخر مشروع تعديل في قانون التعليم الفلسطيني تم تقديمه للمجلس التشريعي عام 2005، والذي لم يتطرق إلى أي من الشروط والمؤهلات المطلوبة لمزاولة هذه المهنة، أضيف إلى ذلك أن أقل درجات الثانوية العامة المطلوبة للالتحاق بتخصص التدريس تعتبر منخفضة جداً. وعليه فإن اختيار مهنة التدريس في مرحلة التعليم العالي ينم في أغلب الأحيان عن عدم قدرة الطلبة الخريجين\ات على الالتحاق بمجالات ومهن أخرى أكثر استقطاباً من غيرها، بمعنى آخر إن معدل شهادة الثانوية العامة هو الذي يحدد من الخريجين\ات سيدخل تخصص التدريس، مما يؤدي إلى التقليل من مستوى المعلمين\ات ويجعل من الرغبة الحقيقية خلف التحاقهم\ان بهذا المجال أمر مشكوك فيه¹⁸.

• الاتفاقيات والقوانين والمواثيق الدولية التي تعزز الحق في التعليم في ظل انتهاكاتهما على المستوى الفلسطيني

○ أولاً: خروقات إسرائيل وممارسات تحول دون تعليم شامل ومنصف

تم الاعتراف بالحق في التعليم في العديد من الصكوك القانونية الدولية والإقليمية، لا سيما من خلال المعاهدات (الاتفاقيات والعهود والمواثيق)، وكذلك في الوثائق غير الملزمة مثل التوصيات والإعلانات وأطر العمل المختلفة. جميع هذه الأدوات تسعى لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، الذي ينص على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". هذا الهدف يمثل ركيزة أساسية في بناء مستقبل مزدهر وعادل للبشرية.

يهدف هذا الهدف إلى ضمان توفير التعليم الأساسي للجميع، بما في ذلك المرحلتين الابتدائية والثانوية، وتوفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة تشجع على مواصلة التعلم. كما يحرص على توفير الإمكانات والموارد اللازمة لتعزيز جودة التعليم وتحسين نتائج التحصيل العلمي. بالإضافة إلى ذلك، يسعى إلى توسيع فرص التعلم مدى الحياة، بما في ذلك التعليم الفني والمهني، والتعليم العالي، والتعلم عن بعد، والتدريب المهني. هذا التوجه يساهم في تمكين الأفراد من اكتساب المهارات والمعارف التي تؤهلهم للمشاركة بفعالية في سوق العمل الحديث والمتغير بشكل مستمر. وتنوع أهداف هذا الهدف لتغطي كافة الفئات العمرية ومستويات المعارف والمهارات.

في المقابل، يعمل الاحتلال الإسرائيلي على تقويض الحق في التعليم في فلسطين من خلال سلسلة من الانتهاكات المستمرة. فالطلاب الفلسطينيون يعانون من عدم القدرة على الوصول إلى مدارسهم بسبب الإغلاقات المستمرة للطرق المؤدية إليها، أو بسبب إغلاق المؤسسات التعليمية بشكل كامل، لا سيما تلك الواقعة في مناطق "ج" وفي منطقتي H1 و H2 في الخليل، والمناطق القريبة من المستوطنات أو جدار الفصل العنصري. هذا يحرم الطلبة من حقهم في الحصول على تعليم منصف وشامل

وتجدر الإشارة إلى أن عدد من طلبة المرحلة الأساسية يحرمون من تعليمهم بسبب الاعتقالات التي تتم في صفوفهم كما هو الحال في مناطق القدس ومناطق شمال الضفة الغربية، إضافة إلى القتل المتعمد للأطفال خلال العدوان المتكرر على قطاع غزة، حيث بلغ عدد الشهداء الأطفال نحو 16 ألف شهيد وفقاً لمركز الإحصاء الفلسطيني حتى حزيران 2024¹⁹. وأكدت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) من خلال بيان أصدرته في تاريخ 5 أيلول أن أكثر من 600 ألف طالب يحرمون من التعليم في غزة لعام آخر، مع استمرار الحرب منذ 7 أكتوبر الماضي.

أن التعليم غير متاح في المدارس التابعة لوكالة الغوث بقطاع غزة، والبالغ عددها 200 مدرسة، حيث يتم استخدام العديد منها كملاجئ للفلسطينيين النازحين، فيما تم تدمير عدد آخر بقصف إسرائيلي، وهذا يتنافى مع كافة استحقاق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الرامي إلى توفير تعليم منصف وشامل لكافة فئات الطلبة.

كما تتعرض البيئة المدرسية من مباني ومساحات إلى أضرار جسيمة، فقد بين المكتب الأممي أن من بين المتضررين من أمر الإخلاء حوالي 5000 نازح لجأوا إلى سبعة مراكز جماعية، معظمها مبانٍ كانت تستخدم كمدراس، وذلك وفقاً للتقييمات الأولية التي أجراها شركاء الأمم المتحدة في المجال الإنساني²⁰. إن أوامر الإخلاء المتكررة تعمق الأزمة الإنسانية لمئات الآلاف من الطلبة وذوهم. وأظهرت إحصائيات وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل

¹⁷ MAS, (2008) Social Protection in the West Bank and Gaza Strip 2006-2007, Working Paper Series

¹⁸ ايلانة رمعي (2020): "تقييم نظام التعليم في فلسطين من منظور المنظمات غير الحكومية (السياق، المشاكل، التحديات والتوصيات الخاصة بسياسة التعليم)، مركز إبداع المعلم

¹⁹ <https://www.alquds.com/ar/posts/127801> , available on line, 13/09/24

²⁰ نفس المصدر

اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، أن "نحو 300 ألف طفل في غزة، تم حرمانهم من التعليم بسبب الحرب للعام الثاني على التوالي"²¹ وأن "عدد مباني الوكالة، التي تضررت من القصف وصل إلى 50 مبنى بينها المدارس، التي تحولت إلى مراكز إيواء." وأن أطفال غزة يحتاجون لشربة ماء ورغيف خبز، ومتابعة دروسهم تصبح أكثر صعوبة كلما طال أمد الحرب. إن كل ما سلف يخالف في مضمونه وينتهك كافة غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية.

وفيما يتعلق بالمعاهدات الدولية فتعد ملزمة وتفرض التزامات قانونية، بينما تفرض القوانين غير الملزمة التزامات أخلاقية للدول، ولكن ومن أجل أن تكون الدولة ملزمة قانونياً بمعاهدة ما، يجب عليها المصادقة عليها ولا يكفي التوقيع فقط²². وتتطلب المعاهدات متعددة الأطراف عدد معين من الدول للمصادقة عليها كي تدخل حيز النفاذ فمنذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، أقر الحق في التعليم في عدة اتفاقيات على المستوى الدولي والإقليمي ومنذ ذلك الحين أقر الحق في التعليم في عدد من المعاهدات الدولية مثل: اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم (1960)، والعهد الدولي الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979)، واتفاقية حقوق الطفل (1989)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006). وتضمن اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الحق في التعليم عموماً، أي لجميع الناس، بينما تنطبق معاهدات أخرى على مجموعات معينة (كالأطفال والنساء والأشخاص ذوي ذوات الإعاقة واللاجئين) والمهاجرين (أو سياقات محددة (مثل التعليم في النزاعات المسلحة والتعليم وعمالة الأطفال). وترصد بعض الآليات الحق في التعليم وتحميه كما هو منصوص عليه في المعاهدات.

ورغم مصادقة فلسطين على العديد من الاتفاقيات الدولية والقوانين المتعلقة بالحق في التعليم، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي يواصل خرقه المستمر لهذه الاتفاقيات على المستوى الفلسطيني. فقد أثبت الاحتلال من خلال انتهاكاته المتكررة أن المبادئ المنصوص عليها في تلك الاتفاقيات غير قابلة للتطبيق في السياق الفلسطيني. حيث يشمل ذلك قتل الأطفال والنساء، وهدم المدارس، واعتقال المعلمين والطلاب، وعرقلة وصول الطلبة إلى مدارسهم. كما صادرت قوات الاحتلال مقتنيات العديد من المؤسسات التعليمية، مما يحرم الطلاب من ممارسة حقهم في التعليم، ويحول دون تمكين المعلمين من أداء واجباتهم المهنية المنصوص عليها في القوانين الوطنية.

ومن أبرز الأمثلة على هذه الانتهاكات السياسات التمييزية التي يفرضها الاحتلال على نظام التعليم في القدس الشرقية، حيث تنتهك اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم (1960). يعاني الطلبة الفلسطينيون في القدس من نقص شديد في الموارد التعليمية والبنية التحتية، في وقت يُوجّه جزء كبير من التمويل إلى المدارس الإسرائيلية على حساب المدارس الفلسطينية. هذه المدارس الفلسطينية غالباً ما تكون مكتظة وتفتقر إلى التجهيزات الأساسية مثل المكتبات، المختبرات، والمساحات الرياضية. كما أن القيود المفروضة على حركة المعلمين والطلاب بفعل الحواجز العسكرية والجدار الفاصل تعرقل قدرتهم على الوصول إلى مدارسهم.

بالإضافة إلى ذلك، تجبر بعض المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية على اعتماد مناهج إسرائيلية بدلاً من المناهج الفلسطينية، في محاولة واضحة لطمس الهوية الثقافية والتعليمية للفلسطينيين في المدينة. هذه السياسات التمييزية تنتهك مبادئ اتفاقية اليونسكو التي تنص على حق الجميع في التعليم دون تمييز على أساس العرق أو اللغة أو الانتماء القومي.

كما يعتبر التمييز الممنهج الذي يعاني منه الطلبة الفلسطينيون داخل إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية والمنطقة (ج) من الضفة الغربية أحد الأمثلة الواضحة على خرق إسرائيل للعهد الدولي الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (1965) ففي داخل إسرائيل: الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية (عرب 48) يتعرضون للتمييز في النظام التعليمي مقارنة باليهود الإسرائيليين. وفقاً لتقارير، تتلقى المدارس التي تخدم الفلسطينيين تمويلاً أقل بكثير من نظيرتها التي تخدم اليهود. كما توجد فجوات كبيرة في البنية التحتية، عدد الفصول، والمرافق التعليمية مثل المختبرات والمكتبات. نتيجة لذلك، يعاني الطلاب الفلسطينيون من معدلات تحصيل علمي أقل

²¹ تقرير لوكالة وفا الإخبارية الفلسطينية، أيلول 2024

²² والفرق بين المصادقة/الانضمام والتوقيع على المعاهدة هو مثل الفرق بين القانون غير الملزم والقانون الإلزامي. وتوافق الدولة على أن تكون ملزمة قانونياً بالمعاهدة عند المصادقة عليها، أما عند التوقيع على المعاهدة فإن الدولة تشير إلى نيتها للمصادقة، وبذلك تكون ملزمة أخلاقياً فقط للالتزام بها

وفرض أقل في التعليم العالي. أما في القدس الشرقية: فالسلطات الإسرائيلية تتبع سياسات تمييزية واضحة ضد المدارس الفلسطينية. هناك نقص في عدد المدارس المناسبة، وقيود على بناء مدارس جديدة، مما يؤدي إلى اكتظاظ الصفوف الدراسية. هذا بالإضافة إلى نقص في الموارد والمرافق الأساسية. في المقابل، المدارس التي تخدم المستوطنين الإسرائيليين تتمتع بتمويل أفضل وظروف تعليمية أعلى. بينما في **المنطقة (ج) من الضفة الغربية: فإن القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على الفلسطينيين في هذه المناطق تشمل منعهم من بناء أو توسيع المدارس دون تصاريح إسرائيلية نادراً ما تُمنح. المدارس القائمة تتعرض للهدم أو التهديد بالهدم بحجة أنها "بنيت دون تصاريح"، مما يؤدي إلى ترك مئات الأطفال دون تعليم ملائم. في المقابل، المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة (ج) تحصل على تسهيلات كبيرة في بناء مدارس ومرافق تعليمية متطورة، ويتضح هذا الخرق الواضح: في تلك السياسات التمييزية تنهك المادة 5 من العهد الدولي الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، التي تضمن الحق في التعليم دون تمييز على أساس العرق أو القومية. ويمارس لاحتلال الإسرائيلي العديد من الانتهاكات التي تُعد خرقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) كذلك في سياق التعليم. هذا العهد يضمن الحق في التعليم دون تمييز ويدعو إلى توفير تعليم مجاني وإلزامي في المرحلة الابتدائية وإتاحة التعليم الثانوي والعالي بشكل تدريجي للجميع. وهنا سرديّة لعدد الأمثلة على الانتهاكات في هذا السياق:**

1. هدم المدارس وعرقلة بناء المؤسسات التعليمية: ففي مناطق الضفة الغربية، خاصة المنطقة (ج) التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، تمنع السلطات الإسرائيلية بناء المدارس دون الحصول على تصاريح، والتي نادراً ما تُمنح للفلسطينيين. إذا تم بناء المدارس دون هذه التصاريح، فإنها تتعرض للهدم. على سبيل المثال:

○ هدم مدرسة جب الذيب في بيت لحم عام 2017 هو مثال صارخ، وهدم مدارس الصمود والتحدي في مشارف يطا 2023، وهدم مدرسة رأس التين في 2024 حيث تم تدمير هذه المدارس التي كانت تخدم عشرات الأطفال قبل بدء العام الدراسي، وفي جنوب الخليل، تتعرض مدارس البدو الفلسطينيين لخطر الهدم، مما يمنع الأطفال من الحصول على تعليم ملائم.

2. القيود على الوصول إلى المدارس: ففي القدس الشرقية والضفة الغربية، الجدار الفاصل والحواجز العسكرية الإسرائيلية تعرقل وصول الطلاب والمعلمين إلى مدارسهم بشكل يومي. الأطفال في المناطق الفلسطينية يحتاجون إلى المرور عبر نقاط تفتيش وحواجز، ما يؤدي إلى تأخيرهم أو حتى منعهم من الوصول إلى مدارسهم. هذا يشكل انتهاكاً لحق الأطفال في التعليم، ويؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب المدرسي. فعلى سبيل المثال: في مدينة القدس الشرقية، الأطفال الفلسطينيون يواجهون صعوبات يومية بسبب الحواجز والممارسات الأمنية التي تعيق حركتهم من وإلى المدارس.

3. عدم كفاية الموارد التعليمية في القدس الشرقية، الفلسطينيون في القدس الشرقية يعانون من نقص مزمن في المدارس، الفصول الدراسية، والموارد التعليمية. وفقاً لتقارير، هناك نقص في المدارس المخصصة للطلاب الفلسطينيين، مما يضطرهم للدراسة في فصول مكتظة وغير مؤهلة، وفي كثير من الأحيان في مبانٍ غير صالحة للاستخدام التعليمي. وهناك نقص بحوالي 2,200 غرفة دراسية للطلاب الفلسطينيين في القدس الشرقية وفقاً للتقارير، مما يشكل عائقاً أمام حصولهم على تعليم لائق.

4. التدخل في المناهج التعليمية الفلسطينية: في القدس الشرقية، تحاول السلطات الإسرائيلية فرض مناهج تعليمية إسرائيلية على المدارس الفلسطينية، مما يشكل انتهاكاً لحقوق الفلسطينيين الثقافية والتعليمية. يسعى هذا التدخل إلى حذف أو تغيير محتوى المناهج الفلسطينية المتعلقة بالتاريخ والجغرافيا الفلسطينية لصالح الرواية الإسرائيلية، مما يُعد خرقاً للحق في التعليم الثقافي الذي يكفله العهد الدولي. وتمارس إسرائيل ضغوطاً على المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية لاعتماد المناهج الإسرائيلية، مما يُضعف قدرة الفلسطينيين على تعليم تاريخهم وثقافتهم لأجيال المستقبل.

5. استهداف المدارس خلال العمليات العسكرية: فخلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وعدد من المناطق في الضفة الغربية لا سيما الأغوار، تم تدمير العديد من المدارس نتيجة للقصف الجوي والمدفعي، ما تسبب في فقدان مئات الأطفال حقهم في التعليم. المدارس التي تُستخدم كملاجئ للمدنيين أيضاً تم استهدافها.

6. التمييز في التمويل والبنية التحتية التعليمية: فالسلطات الإسرائيلية تمارس سياسات تمييزية في تخصيص الموارد التعليمية بين المدارس الفلسطينية والمدارس الإسرائيلية، سواء داخل إسرائيل أو في الضفة الغربية المحتلة. المدارس الفلسطينية تتلقى تمويلاً أقل، وتفتقر إلى التجهيزات الأساسية، في حين تتمتع المدارس الإسرائيلية ببنية تحتية متطورة وموارد تعليمية متقدمة. وفي المناطق الفلسطينية المحتلة، يتلقى الطلاب الفلسطينيون موارد أقل بكثير من نظرائهم الإسرائيليين في المستوطنات.

إن هذه الانتهاكات تمثل خرقاً للمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تضمن الحق في التعليم دون تمييز وتطالب بتوفير التعليم للجميع بشكل يتناسب مع الكرامة الإنسانية والمساواة. إسرائيل، كدولة طرف في هذا العهد، ملزمة باحترام هذه الحقوق، لكن السياسات التي تمارسها في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل انتهاكاً واضحاً لهذه الالتزامات.

إن إسرائيل، كقوة احتلال في الأراضي الفلسطينية، تخرق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، التي تم تبنيها في عام 1979، من خلال ممارساتها التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حقوق المرأة الفلسطينية في التعليم. فيما يلي بعض الأمثلة على خروقات إسرائيل لهذه الاتفاقية في سياق التعليم في الأراضي الفلسطينية:

1. **تقييد حرية التنقل وتأثيرها على تعليم الفتيات:** وفقاً لاتفاقية CEDAW، يجب أن تُتاح للمرأة نفس فرص التعليم مثل الرجل. ومع ذلك، تعرقل الحواجز العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك الجدار الفاصل، حرية التنقل للفتيات الفلسطينيات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مما يؤثر على قدرتهن على الوصول إلى مدارسهن والجامعات. الفتيات يواجهن صعوبات يومية في الوصول إلى المؤسسات التعليمية بسبب الحواجز، التي تؤدي إلى تأخير في الدراسة وتريد من معدلات التسرب المدرسي.
 - على سبيل المثال، الفتيات في القرى الواقعة بالقرب من الجدار الفاصل أو المستوطنات يتعرضن لمخاطر وتحديات كبيرة أثناء الذهاب إلى المدرسة، حيث يضطرن لعبور نقاط تفتيش عسكرية بانتظام، ما قد يؤدي إلى التغيب عن الدراسة أو التأخر في التحصيل العلمي.
2. **استهداف المدارس خلال العمليات العسكرية:** ففي قطاع غزة، تعرضت العديد من المدارس التي يرتادها الفتيات للقصف أو الدمار خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية. هذا الاستهداف يؤثر بشكل خاص على الفتيات اللواتي يعانين من تداعيات النزاع، بما في ذلك فقدان البيئة التعليمية الآمنة. ففي خلال العدوان على غزة المستمر، تم تدمير أو إلحاق أضرار بالعديد من المدارس التي ارتادتها الفتيات، مما أجبرهن على الانقطاع عن التعليم لفترات طويلة، وهو ما يُعد انتهاكاً لحقهن في التعليم الآمن والمستقر.
3. **التدخل في المناهج التعليمية الفلسطينية:** تحاول السلطات الإسرائيلية التأثير على المناهج التعليمية في المدارس الفلسطينية، بما في ذلك تلك التي تُدرس في القدس الشرقية. هذا التدخل يؤثر بشكل خاص على الفتيات، حيث يسعى إلى تغيير أو إزالة المواد المتعلقة بالتاريخ والثقافة الفلسطينية، ما يؤدي إلى حرمانهن من التعليم الذي يعزز هويتهن الثقافية والاجتماعية.
 - المحاولات الإسرائيلية لفرض المناهج الإسرائيلية على المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية يُعد انتهاكاً لحق الفتيات في تلقي تعليم يعزز ثقافتهن الوطنية وهويتهن، وهو ما تنص عليه الاتفاقية التي تؤكد ضرورة توفير فرص تعليمية متساوية للفتيات مع احترام الهوية الثقافية.
4. **غياب الأمن والسلامة للفتيات في المدارس القريبة من المستوطنات:** فالفتيات الفلسطينيات اللواتي يدرسن في مدارس قريبة من المستوطنات الإسرائيلية أو نقاط التماس مع الجيش الإسرائيلي يتعرضن لمخاطر جسدية ونفسية. الاحتلال يقف عائقاً أمام توفير بيئة تعليمية آمنة للفتيات، وهذا يتناقض مع نصوص اتفاقية CEDAW التي تنص على ضرورة توفير بيئة آمنة وخالية من التمييز والعنف.
 - على سبيل المثال، المدارس القريبة من مستوطنة كريات أربع في الخليل تعاني من الاعتداءات المتكررة على الطالبات من قبل المستوطنين، حيث يتم إلقاء الحجارة عليهن وإطلاق التهديدات، مما يؤدي إلى تراجع المشاركة التعليمية للطالبات نتيجة الخوف وعدم الأمان.
5. **نقص الموارد التعليمية والخدمات للطالبات ذوات الإعاقة:** على الرغم من التزامات إسرائيل بموجب CEDAW وغيرها من المعاهدات الدولية، فإنها لم تقدم التسهيلات أو الموارد الكافية لدعم تعليم الفتيات الفلسطينيات ذوات الإعاقة. المدارس الفلسطينية تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة لهذه الفئة، ما يُعتبر انتهاكاً واضحاً لحقوقهن في الحصول على التعليم دون تمييز.
 - مثال: غياب التسهيلات الخاصة بذوات الإعاقة في معظم المدارس الفلسطينية، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي، يؤدي إلى حرمان الفتيات ذوات الإعاقة من حقهن في التعليم.

6. العنف الجسدي والنفسي ضد الفتيات في طريقهن إلى المدرسة: فالفتيات الفلسطينيات يتعرضن للعنف اللفظي والجسدي من قبل المستوطنين والجنود الإسرائيليين أثناء ذهابهن إلى المدارس، خاصة في مناطق الاحتكاك مثل الخليل. هذا العنف يُعد انتهاكاً مباشراً لالتزامات إسرائيل بموجب اتفاقية CEDAW، التي تحظر جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، بما في ذلك في مجال التعليم.

○ على سبيل المثال، الفتيات في الخليل يتعرضن لاعتداءات من قبل المستوطنين أثناء توجههن إلى مدارسهن، ما يعطل مسار تعليمهن ويساهم في خلق بيئة غير آمنة للتعليم.

ومن خلال الحواجز العسكرية، الهدم المتعمد للمدارس، التدخل في المناهج التعليمية، والتقاعس في حماية الطالبات من العنف الجسدي والنفسي، تُظهر إسرائيل خروقات واضحة لاتفاقية CEDAW في سياق التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذه الانتهاكات تؤثر بشكل خاص على حق الفتيات في الحصول على تعليم آمن وجيد ومتساوٍ، وهو ما تكفله الاتفاقية ويجب على الدول الأعضاء، بما فيها إسرائيل، الامتثال له. كما تنتهك إسرائيل اتفاقية حقوق الطفل (1989) واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بطرق متعددة، مما يؤثر على حقوق الأطفال الفلسطينيين في الحصول على تعليم آمن، جيد، ومناسب. ويمكن اجمالاً هذه الخروقات بالجدول التالي:

جدول (2): خروقات الاحتلال لاتفاقية حقوق الطفل واتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة

جوانب الخروقات	الجانب معززاً بأمثلة
استهداف المدارس بالقصف والهدم	الاتفاقية تنص في المادة 28 على حق الطفل في التعليم، إلا أن إسرائيل تستهدف المدارس الفلسطينية بالقصف أو الهدم، خاصة خلال العمليات العسكرية في قطاع غزة. هذا يعطل العملية التعليمية ويؤدي إلى تدمير البنية التحتية التعليمية، مما يحرم الأطفال من بيئة تعليمية آمنة.
الحواجز العسكرية وحرية التنقل	<ul style="list-style-type: none"> على سبيل المثال، خلال العدوان على غزة عام 2014، تعرضت العديد من المدارس للقصف، مما أدى إلى تدميرها أو إلحاق أضرار كبيرة بها، وبالتالي تعطيل تعليم آلاف الأطفال. في العدوان على غزة عام 2021، استهدفت الغارات الجوية الإسرائيلية مدارس ومرافق تعليمية، مما أدى إلى توقف التعليم لفترة طويلة بسبب الأضرار التي لحقت بالمباني المدرسية. في العدوان الأخير 2023-2024، تم تدمير كافة المؤسسات التعليمية وقصف عدد من المدارس لاسيما الأماكن التي تستخدم كمقرات لوزارة التربية والتعليم
التسرب المدرسي بسبب العنف	<ul style="list-style-type: none"> إسرائيل تقيم حواجز عسكرية وجدار الفصل العنصري، مما يعيق وصول الأطفال الفلسطينيين إلى مدارسهم، خاصة في الضفة الغربية. الأطفال يُجبرون على الانتظار لساعات طويلة لعبور الحواجز، مما يؤدي إلى التأخر في الوصول إلى المدرسة أو حتى التغيب عنها. على سبيل المثال، الأطفال في مدينة الخليل، خاصة في منطقة تل الرميذة أو بالقرب من شارع الشهداء، يواجهون صعوبات يومية في الذهاب إلى مدارسهم بسبب الحواجز العسكرية والاعتداءات المستمرة من قبل المستوطنين والجنود الإسرائيليين. الأطفال في القرى الفلسطينية القريبة من المستوطنات، مثل قرية اللبن الشرقية، يتعرضون للتهديد من قبل المستوطنين أثناء توجههم إلى مدارسهم، مما يؤثر على حقهم في التعليم.
التسرب المدرسي بسبب العنف	العنف الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي والمستوطنون يؤدي إلى خلق بيئة غير آمنة، مما يدفع العديد من الأطفال إلى التسرب من المدرسة. الأطفال في المناطق القريبة من المستوطنات أو في نقاط التماس مع الجيش يتعرضون للاعتداءات، مما يجعلهم يفضلون البقاء في المنزل بدلاً من الذهاب إلى المدرسة.

<ul style="list-style-type: none"> • على سبيل المثال، الأطفال في البلدة القديمة في الخليل يتعرضون باستمرار للاعتداءات الجسدية واللفظية من قبل المستوطنين، ما يضطر الكثيرين منهم إلى ترك الدراسة خوفاً على سلامتهم. 	
<p>في بعض المناطق الفلسطينية، مثل المسافر في جنوب الخليل أو الأغوار، تهدم إسرائيل المدارس تحت ذريعة أنها بُنيت بدون تراخيص، رغم أن هذه المناطق تُعد مناطق فلسطينية محتلة بموجب القانون الدولي. هذا الهدم يحرم الأطفال من الحصول على تعليم مستقر وآمن.</p> <ul style="list-style-type: none"> • على سبيل المثال، في مسافريطا جنوب الخليل، تُهدم إسرائيل باستمرار يهدم المدارس المبنية من الخيام أو المواد المؤقتة، مما يحرم الأطفال من حقهم في التعليم. 	<p>التعليم في المناطق المهتدة بالهدم</p>
<p>إسرائيل تتدخل في المناهج الدراسية في المدارس الفلسطينية، خاصة في القدس الشرقية، حيث تحاول فرض المناهج الإسرائيلية بدلاً من الفلسطينية. هذا التدخل يعرقل حق الأطفال في تلقي تعليم يحترم هويتهم الثقافية والوطنية، كما تنص عليه المادة 29 من اتفاقية حقوق الطفل.</p> <ul style="list-style-type: none"> • في القدس الشرقية، تفرض إسرائيل مناهج معدلة تزيل فيها أي إشارات إلى الهوية الفلسطينية أو الاحتلال، مما يؤثر على حق الأطفال في تلقي تعليم يعزز هويتهم الثقافية والتاريخية. 	<p>التدخل في المناهج التعليمية الفلسطينية</p>
<p>إسرائيل تحتجز الأطفال الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال في سن المدرسة، لفترات طويلة دون محاكمة، مما يؤدي إلى حرمانهم من التعليم. الاعتقال التعسفي للأطفال ينتهك المادة 28 التي تنص على حق الطفل في التعليم، ويعطل حياتهم التعليمية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • على سبيل المثال، يتم اعتقال مئات الأطفال الفلسطينيين كل عام، وخصوصاً من مناطق مثل القدس الشرقية والضفة الغربية، مما يؤدي إلى انقطاعهم عن التعليم لعدة أشهر أثناء وجودهم في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية. 	<p>الاعتقال والاحتجاز للأطفال</p>
<p>على الرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل تنص على توفير الدعم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في المدارس، فإن معظم المدارس الفلسطينية لا تتوفر فيها التسهيلات اللازمة لهذه الفئة من الأطفال. هذا الفشل يعود جزئياً إلى القيود الإسرائيلية على التمويل والبناء في المناطق الفلسطينية، مما يحرم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة من الحصول على تعليم ملائم.</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأطفال ذوو الإعاقة في القدس الشرقية يعانون من نقص المدارس المناسبة، وعدم توفر خدمات النقل أو البنية التحتية الملائمة لهم، مما يعوق وصولهم إلى التعليم المناسب. 	<p>نقص الدعم للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة</p>

وتتعدد الخروقات الإسرائيلية لاتفاقية حقوق الطفل (1989) وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006) بدءاً من استهداف المدارس، والتدخل في المناهج، وصولاً إلى حرمان الأطفال من حرية التنقل والوصول إلى مدارسهم، واعتقال الأطفال. هذه الانتهاكات تؤثر بشكل كبير على حق الأطفال الفلسطينيين في الحصول على تعليم آمن ومستقر، وهو حق أساسي تكفله الاتفاقية.

- ثانياً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في سياق الاحتلال

إن المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن "لكل شخص الحق في التعليم"، وتؤكد على أن التعليم يجب أن يكون مجانيًا على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية، وأن التعليم العالي يجب أن يكون متاحًا للجميع على أساس الجدارة. كما تشدد المادة على ضرورة أن يعزز التعليم احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ففي الأراضي الفلسطينية، هناك العديد من الانتهاكات الإسرائيلية التي تُعد خروقات لهذه المادة، ومنها:

- (أ) هدم المدارس ومنع بنائها: إن إسرائيل تمنع بناء المدارس أو تدمرها في المناطق الفلسطينية المحتلة، خاصة في المناطق "ج" (الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة) وفقًا لاتفاقيات أوسلو، الأمر الذي يعيق حق الأطفال الفلسطينيين في الحصول على التعليم الأساسي، كهدم مدرسة أبو نوار في منطقة الأغوار عام 2016، وهي منطقة محرومة من البنية التحتية الأساسية للتعليم. حيث كانت المدرسة تخدم الأطفال من القرى المحيطة الذين لا يمكنهم الوصول إلى مدارس أخرى بسبب الحواجز العسكرية والبعد الجغرافي
- (ب) استهداف المدارس أثناء العمليات العسكرية: تستهدف إسرائيل المدارس بالقصف أو الاعتداء خلال العمليات العسكرية، ما يحرم الأطفال من حقهم في التعليم الآمن. هذه الهجمات تنتهك المادة 26 التي تدعو إلى تأمين التعليم لكل فرد، فخلال العدوان المتكرر على غزة، تم تدمير العديد من المدارس نتيجة القصف الإسرائيلي، بما في ذلك مدرسة بيت حانون التي كانت تستخدم كملجأ للأطفال والمدنيين. الهجوم أدى إلى مقتل وجرح عدد من الأطفال، وتدمير المبنى بالكامل، مما أدى إلى تعطيل العملية التعليمية لآلاف الطلبة. في عام 2014.
- (ت) إغلاق المدارس وحظر التعليم، ففي بعض الحالات، تمنع إسرائيل فتح المدارس أو تجبرها على الإغلاق بحجة الأسباب الأمنية. هذا الإغلاق يحرم الأطفال الفلسطينيين من حقهم الأساسي في التعليم، كالإغلاقات المتكررة لمدرسة اللبن الشرقية للبنات قرب نابلس بسبب مضايقات المستوطنين واعتداءاتهم. إذ تعرض المدرسة لتهديدات يومية من المستوطنين والجنود، ما دفع السلطات الإسرائيلية لإغلاقها في عدة مناسبات، الأمر الذي أدى إلى تعطيل العملية التعليمية بشكل مباشر.
- (ث) الاعتقال والاحتجاز للأطفال، إذ تحتجز إسرائيل الأطفال الفلسطينيين، خاصة من مناطق الضفة الغربية والقدس الشرقية. دون تقديمهم لمحاكمة عادلة، مما يعوق حقهم في التعليم. الأطفال الذين يتم احتجازهم يُجربون من مواصلة تعليمهم لفترات طويلة، ما يؤثر على مستقبلهم الأكاديمي، كالاتقالات للأطفال التي تتم في مدينة القدس، حيث يتعرضون للاحتجاز والتعذيب، مما يضطرهم إلى التغيب عن المدرسة لفترات طويلة. أما الاعتقالات الليلية للأطفال من منازلهم في القدس والضفة الغربية أصبحت شائعة، وتؤدي إلى تدهور حالتهم التعليمية بسبب الغياب المتكرر.
- (ج) القيود على التنقل والحرية، كتلك القيود المفروضة على حرية التنقل عبر الحواجز العسكرية والجدار الفاصل، والتي تعيق وصول الأطفال الفلسطينيين إلى مدارسهم، خاصة في المناطق الريفية والمناطق القريبة من المستوطنات. هذا يؤدي إلى تعطيل العملية التعليمية وزيادة نسبة الغياب والتسرب المدرسي، فعلى سبيل المثال ما يحصل على الحواجز العسكرية في الخليل، حيث يُضطر الأطفال الفلسطينيون لعبور العديد من الحواجز للوصول إلى مدارسهم، مما يعرضهم لخطر التفتيش والإهانة والاعتقال. هذا التأخير يؤدي إلى التأخر المستمر أو الغياب عن الفصول الدراسية..
- (ح) التدخل في المناهج التعليمية، حيث تدخل إسرائيل في المناهج التعليمية الفلسطينية، خصوصًا في القدس الشرقية، إذ تحاول فرض المنهج الإسرائيلي على المدارس الفلسطينية. الأمر الذي يشكل انتهاكًا للحق في التعليم الذي يراعي الهوية الثقافية والوطنية للطلبة الفلسطينيين، ففي القدس الشرقية، تفرض إسرائيل على بعض المدارس الفلسطينية تدريس المنهج الإسرائيلي المعدل، الذي يهدف أي إشارة إلى الاحتلال الفلسطيني أو الهوية الفلسطينية. هذا يعتبر تقييدًا لحق الطلاب في تلقي تعليم يعزز هويتهم الثقافية والوطنية
- (خ) التمييز في تمويل التعليم، إن التمييز الإسرائيلي في تمويل المدارس في القدس الشرقية مقارنة بالمدارس اليهودية في القدس الغربية يعد خرقًا للمادة 26. حيث أن الفجوة في التمويل تؤدي إلى تدهور البنية التحتية التعليمية وتراجع مستوى التعليم في المدارس الفلسطينية، فالمدارس الفلسطينية في القدس الشرقية تعاني من نقص حاد في التمويل، مما يؤدي إلى تدهور المرافق التعليمية وغياب الخدمات الأساسية مثل المختبرات والمكتبات. في المقابل، تحصل المدارس اليهودية على تمويل أفضل، ما يعزز الفجوة في مستوى التعليم بين الطلاب اليهود والفلسطينيين.

وتتعدد انتهاكات إسرائيل للمادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، حيث تُحرم الأطفال الفلسطينيين من حقهم في التعليم الآمن والمناسب، سواء من خلال هدم المدارس، أو اعتقال الأطفال، أو فرض القيود على حرية التنقل. هذه الانتهاكات تؤثر على جودة التعليم واستمراره، مما يهدد مستقبل الأجيال القادمة في فلسطين

2.1.2. المحور الثاني: الوضع الراهن للتعليم في قطاع غزة وخاصة خلال الحرب الأخيرة

• أولاً: عام بلا ملامح في غزة

أقل ما يمكن أن يقال عن عام 2024 أنه "عام دراسي جديد بلا مدارس وجامعات في غزة وانتهاكات متواصلة في الضفة"، فقد ذكرت وزارة التربية والتعليم²³ أن عدوان الاحتلال على غزة تسبب في استهداف أكثر من 25,000 طفل ما بين شهيد وجريح، منهم ما يزيد على 10,000 من طلبة المدارس، وسط تدمير لكافة البنى التحتية في القطاع لا سيما الجامعات والمدارس. وقد قررت وزارة التربية والتعليم البدء في العام الدراسي في التاسع من أيلول للعام 2024، في ظل إبادات متواصلة على القطاع. يذكر أنه ومنذ السابع من تشرين الأول للعام 2023، حُرِم طلبة المدارس والجامعات في قطاع غزة من الالتحاق بالعملية التعليمية، جراء القصف المتواصل على مختلف أنحاء قطاع غزة، في ظل تواصل العدوان واستهداف الأحياء والمربعات السكنية بالكامل. حيث شهدت المدارس نزوحاً لآلاف الأسر، ووفقاً للأمم المتحدة فإن نحو 1,9 مليون شخص (في قطاع غزة) هم نازحون، ويشمل ذلك أشخاصاً نزحوا بشكل متكرر، وقد أفادت الأستاذة فدوى²⁴ إلى أنها وعائلتها قد نزحت للمرة 16 خلال الفترة المنصرمة الممتدة من آذار 2024 ولغاية أيلول 2024. إن عدوان الاحتلال على غزة تسبب في استهداف أكثر من 25,000 طفل ما بين شهيد وجريح، منهم ما يزيد على 10,000 من طلبة المدارس، وسط تدمير 90% من مباني المدارس الحكومية البالغ عدد أبنيتها 307. وأشارت الوزارة إلى أن العدوان الذي يقترب من إتمام عام كامل، يحرم أكثر من 630 ألف طالب وطالبة من حقهم التعليم منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر الماضي في تعدي صارخ على الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي نصت عليها الأمم المتحدة، يضاف إليهم أكثر من 58 ألفاً يُفترض أن يلتحقوا بالصف الأول في العام الدراسي الجديد في تجلي واضح لتعريض إمكانية وصول الطلبة إلى التعليم إلى خطر بلغ مستوى عال جداً، فضلاً عن 39 ألفاً ممن لم يتقدموا لامتحان الثانوية العامة.

إن وزارة التربية والتعليم بالإضافة إلى وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين باعتبارهما الجهات المسؤولة عن التعليم في فلسطين لا سيما في قطاع غزة بصدد البدء بخطوات عملية لإنفاذ خططها المتعلقة بإنقاذ التعليم في قطاع غزة²⁵. وقد عمدت الوزارة والأونروا إلى القيام بعدد من المبادرات التعليمية على المستوى الوطني في محاولة لإنفاذ ما يمكن إنقاذه من خلال التركيز على الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان، فقد عمدت الوزارة إلى عقد مدارس افتراضية للتعليم الإلكتروني خصصت لطلبة القطاع، وذلك في إطار ما يمكن تقديمه من تدخلات طارئة، انتظارا لاستقرار الميدان لتنفيذ التدخلات الشاملة.

وقد أعدت الوزارة خططا للعام الدراسي الجديد تحقق تطورات تقديم الحد الأعلى الممكن من التعليم الجاهي بما يراعي تطورات الوضع الميداني المرتبطة بانتهاكات جيش الاحتلال الإسرائيلي وعصابات المستعمرين في الضفة الغربية بما فيها القدس، التي أدت إلى استشهاد 78 طفلاً من طلبة المدارس، واثنين من الكوادر التعليمية منذ السابع من تشرين الأول الماضي. وُفتتحت العام الدراسي بشكل رسمي غدا الإثنين بالضفة الغربية والقدس، في 2459 مدرسة حكومية وخاصة وتابعة لوكالة الغوث "الأونروا"، ليلتحق بها أكثر من 806,360 طالباً وطالبة، يتلقون تعليمهم على يد 51,447 معلماً ومعلمة. وذكر أن الوزارة أوعزت إلى مديريات التربية والتعليم بمراجعة الأوضاع الميدانية والتباينات بين المحافظات بما يحقق أعلى نسبة دوام ممكنة، انطلاقاً من التوجه بالتركيز في العام الدراسي 2024 - 2025 على التعليم الجاهي، في ظل التقييمات التي قامت بها الوزارة للتعليم الإلكتروني التي أشارت إلى عدم نجاعته.

إلا أن الوضع في قطاع غزة ما زال يحفه الغموض فيما يتعلق بالعام الدراسي وكيفية افتتاحه. إن هناك حاجة إلى تنظيم أنشطة تعليمية، كتلك التي تمت في آب/أغسطس الماضي، حيث بدأت حملة لتعليم 30 ألف طفل من خلال تقديم الحد الأدنى من الأنشطة الترفيهية والتعليمية، وذلك في إطار الواجب الوطني والقيمي الأخلاقي والقانوني.

²³ بيان صدر عن وزارة التربية والتعليم بتاريخ 8 أيلول 2024

²⁴ مخرجات المقابلات التي تمت مع عدد من معلمي/ات قطاع غزة، أيلول 2024

²⁵ مقابلة مع الناطق باسم وزارة التربية والتعليم العالي صادق الخضور لوكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" في تاريخ 8 أيلول 2024

يُذكر أن طواقم الأونروا من المدرسين والمرشدين النفسيين في بعض مدارس الأونروا يقومون بتقديم خدمات تعليم غير رسمية تشمل اللعب والرياضة والرسم والأنشطة الترفيهية، لكنها لا تُعتبر بديلاً عن خدمات التعليم الرسمي²⁶. وبحسب "الأونروا" فإن 625 ألف طفل، مهم 300 ألف من طلبة مدارس الأونروا في قطاع غزة، فقدوا عاما دراسيا كاملا، وكلما طالقت فترة بقاء الأطفال خارج المدرسة، زادت صعوبة تعويض الفاقد التعليمي. وتجدر الإشارة إلى أن الأونروا تدير نحو 200 مدرسة في قطاع غزة، ويعمل لديها أكثر من 9,300 معلم ومعلمة، ومنذ بدء العدوان على قطاع غزة في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 تحولت معظمها إلى مراكز إيواء، وتعرضت 70% من مدارسها للقصف، حيث تم تدمير بعضها بالكامل، وأخرى لأضرار شديدة، وحسب إحصائية الأونروا فإن أربعة من كل خمسة مبانٍ مدرسية في غزة تعرضت لضربات مباشرة أو تضررت. واستشهد 563 مواطناً أثناء احتماهم بمدارس الأونروا، و1790 شخصاً أصيب بجروح أثناء تواجدهم فيها، بحسب الأونروا. فيما بلغ العدد الإجمالي للشهداء من العاملين في الأونروا منذ السابع من تشرين الأول 213 موظفاً، منهم 126 معلماً.

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد في قطاع غزة 796 مدرسة، منها 442 مدرسة حكومية و284 مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، و70 مدرسة خاصة. في حين بلغ عدد الأبنية المدرسية للعام الدراسي نفسه بالقطاع 550 مبنى مدرسياً، منها 303 مبانٍ مدرسية حكومية، و182 مبنى مدرسياً تابعاً لوكالة غوث، و65 مبنى مدرسياً خاصاً. كما يبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في غزة 17 مؤسسة، إضافة إلى جامعة للتعليم المفتوح. ويلتحق بتلك المؤسسات نحو 87 ألف طالب وطالبة في القطاع. وبحسب وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، فقد استشهد أكثر من 4851 طالباً و239 موظفاً تعليمياً في قطاع غزة، وأصيب أكثر من 8227 طالباً و836 معلماً، وفقاً لآخر إحصائية صدرت يوم 13 فبراير الجاري وقد أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تضرر أكثر من 625 ألف طالب، ونحو 23 ألف معلم، بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة. وأوضح تقرير المكتب يوم 13 فبراير الجاري، أن الأضرار تشمل إغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية، ما ترك الطلبة دون إمكانية الوصول إلى التعليم أو مكان آمن. وأضاف التقرير، أنه "يتم استخدام نحو 92% من جميع المباني المدرسية في غزة ملاجئ للنازحين"، لافتاً إلى "تعرض نحو 392 مدرسة (79% من إجمالي المباني المدرسية في غزة) لأضرار، وضمن ذلك 141 مدرسة تعرضت لأضرار جسيمة أو دُمرت بالكامل". كما قال جوناثان كريك، المتحدث باسم "اليونيسف": "لا يوجد أي شكل من أشكال التعليم أو الدراسة بقطاع غزة في الوقت الحالي".

وتجدر الإشارة إلى أنه كان هناك ما يقرب من 625 ألف طالب في سن الدراسة بقطاع غزة قبل الحرب، ولا يذهب أي منهم إلى المدارس الآن. إن مستوى العنف والأعمال العدائية المستمرة، والقصف المكثف الذي يحدث، لا يسمح بالتعليم، وهذا يدل على أن هناك استهدافاً ممنهجاً لقطاع التعليم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي من خلال حربه على قطاع غزة، كما أن استهداف شامل للمؤسسات التعليمية، خاصة تلك التي اتخذها الاحتلال كمقار عسكرية، وقام بتدميرها، واستهدافاً كبيراً وواسعاً لعشرات من الأكاديميين بانتظام، حيث أكثر من 96 فلسطينياً أكاديمياً تم استهدافهم مع عائلاتهم وقتلهم²⁷، وأن من بين قائمة الشهداء الأكاديميين الذين تم استهدافهم، 17 شخصية تحمل درجة البروفيسور، و59 درجة الدكتوراه، و18 درجة الماجستير. إن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة سوف تتسبب في انقطاع زمني للطلبة خلال العودة للمقاعد الدراسية، حيث سيضطرب بعض الطلبة إلى تغيير تخصصاتهم الجامعية، وبعضهم سيقرون عدم استكمال دراستهم، لأن الوقت الزمني لاستئناف الحياة الدراسية سيكون طويلاً، وأن استكمال الدراسة لبعض الطلبة سيتسبب في إضافة أعباء مالية ومادية، إضافة إلى الأعباء التي يتحملها في الحياة العادية بسبب العدوان، لذلك سيحتاج الطلبة لتخفيف الأعباء العائلية، إضافة إلى أن كثيراً من التخصصات بحاجة إلى مختبرات لا تستطيع الجامعات توفيرها²⁸.

• ثانياً: عام المخاطر في الضفة الغربية والقدس

إن انتهاكات الاحتلال والمستعمرين التي أعقبت انطلاق العدوان على قطاع غزة، حرمت طلبة 11 مدرسة في الضفة الغربية من الدوام وجاهاها منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأوضح أن الأحداث الطارئة تسببت في إعاقة الدوام بشكل جزئي في بعض المدارس خلال العام الدراسي الماضي، فضلاً عن هدم سلطات الاحتلال عدداً من مدارس التحدي التي أقامتها الوزارة في المناطق المستهدفة كما فعلت في مدرسة رأس التين في مسافر يطا، وكان آخرها مدرسة خلة عميرة الأساسية في يطا جنوب الخليل.

²⁶ مقابلة مع المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني نشرت على عدد من المواقع في تاريخ 8 آب 2024

²⁷ نفس المصدر

²⁸ <https://www.arab48.com> , available online on 9/9 2024

كما أن معضلة الفاقد التعليمي الذي خلفته انتشار جائحة كوفيد-19، إضافة إلى الإغلاقات المستمرة التي شهدتها العام الدراسي المنصرم ما زالت والتعليم، الأمر الذي يُعمل على معالجته بكافة الوسائل والطرق من قبل وزارة التربية والتعليم بالإضافة إلى عدد من المؤسسات التي تعنى بالتعليم في الضفة الغربية. أن تعامل وزارة التربية والتعليم مع الفاقد التعليمي وتعويض الطلبة مرهون باستقرار العام الدراسي وفتح أبواب المدارس وممارسة الطلبة لحقهم في التعليم والتنقل. كما يذكر أن الوزارة راعت في تنقلات المعلمين والمعلمات مكان سكنهم، حتى لا يضطر معظمهم إلى سلوك طرق وحواجز تفرض عليها قوات الاحتلال إغلاقا بين حين وآخر. كما عدت الوزارة إلى تعزيز وجود ممثلي مدراء المديرية في المناطق المستهدفة من جيش الاحتلال والمستعمرين، لا سيما أن هناك نحو 100 مدرسة تقع في تخوم المستعمرات وبمحاذاة الطرق الاستعمارية، وفي المناطق التي تشهد انتهاكات متكررة لبعض المدارس في جنوب نابلس، والبلدة القديمة في مدينة الخليل وشمال المحافظة، والريف الشرقي لبيت لحم، والأغوار. إن التربية والتعليم العالي سعت وما زالت تسعى إلى التواصل مع مؤسسات دولية وحقوقية ودبلوماسية مختصة في مجال التعليم، لكي يكون لها تدخلات في توفير حق التعليم لأطفال فلسطين وتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في ظل سياق غير مستدام، ولكي تتحمل مسؤولياتها في إيلاء تلك المدارس اهتماما خاصا، وتحقيق مطلب عدم استثناء أي مدرسة من حق الطلبة في التعليم الوجيه والتنقل والاندماج والشمول.

وقد حددت الأونروا التاسع من أيلول 2024²⁹، يوماً لإطلاق العام الدراسي 2024 بالتعاون مع الحكومة الفلسطينية، كما قامت وكالة الغوث بتجهيز الكوادر التعليمية من الناحية الفنية والصفوف المدرسية، ووضع الخطط اللازمة للحيلولة والحد من أثر الفاقد التعليمي للطلبة وخاصة أولئك الطلبة في مخيمات شمال الضفة الغربية في جنين وطولكرم، والذين فقدوا خلال العام الماضي من 30 إلى 35% من السنة التعليمية، ما أثر بشكل مباشر على العملية التعليمية. وأن "الأونروا" وفي سبيل تعويض الفاقد، أضافت أياما تعليمية في أيام العطل، ورغم الظروف الصعبة في ظل العملية العسكرية حصل الطلبة على معدلات فوق الـ90%.

2.1.3. المحور الثالث: أثر انتشار جائحة كوفيد-19 على تحصيل الطلبة وزيادة الفاقد التعليمي

كانت المؤسسات التعليمية في مقدمة القطاعات الأكثر تأثرا بجائحة "كوفيد 19"، وفي جميع دول العالم بلا استثناء، حيث أدت الجائحة إلى انقطاع أكثر من 1.6 مليار طفل وشباب عن التعليم، ما دفع دول العالم إلى البحث عن أساليب بديلة للحيلولة دون توقف العملية التعليمية. وجاء في هذا السياق العديد من المبادرات لتحويل عدد من التطبيقات الذكية إلى منصات تعليمية عن بعد. وخلال فترة وجيزة تبدلت ملامح التعليم التقليدي الذي لم يعد قادراً على الوفاء بمتطلبات منظومة التعليم، واستيعاب الأعداد الكبيرة من المتعلمين في جميع المراحل، والبحث عن صيغ جديدة للتعليم والتعليم. وقد ساهم التطور التكنولوجي الهائل في تحقيق هذا التحول، والذي خلق بدوره واقعا جديدا في إعادة التفكير في منظومة التعليم من حيث فلسفته وأهدافه ومناهجه ووسائله، ودراسة كل السيناريوهات المستقبلية والمتوقعة في مرحلة التعايش مع تلك الجائحة وما بعدها.

وقد جاءت الاستجابات العاجلة تحت وطأة الموقف الذي بدا غامضا وغير محدد الأبعاد، مما أدى إلى إجراءات نصف شهرية يتم تجديدها مرة تلو الأخرى. وهنا بدأ التفكير في طرق بديلة لاستكمال العام الدراسي من خلال مشروعات بحثية. وقد ساد اعتقاد مبدئي بأن الجائحة ستمثل أزمة عابرة، بيد أن مراجعة تلو الأخرى للإجراءات لم تلبث أن كشفت عن الطابع الممتد للجائحة. في هذا الإطار، وشرعت وزارة التربية والتعليم في التفكير في الإجراءات التي سيتم من خلالها بدء العام الدراسي 2021/2020، والتي شملت: تقسيم الطلاب إلى مجموعات صغيرة لمنع التزاحم وتحقيق التباعد الاجتماعي، مع الاستمرار في مراعاة كافة الإجراءات الاحترازية، وتطبيق النظام الهجين الذي يجمع بين تنفيذ التعليم المباشر والتعليم عن بعد، إلى جانب استخدام العديد من التطبيقات الإلكترونية مثل: تطبيق Zoom، وتطبيق Google Classroom، وEdmodo. رغم المزايا العديدة للتعليم عن بعد، مثل سهولة الوصول للمحتوى التعليمي، وكسر حاجز الحدود، وتوفير الوقت، وحل أزمة كثافة الطلاب، وتخفيف الأعباء المالية التي تخصصها الأسر للإنفاق على التعليم (المواصلات العامة أو الخاصة التابعة للمدرسة، شراء المستلزمات المدرسية)، بيد أن ثمة تحديات لازالت تواجه هذا النمط من التعليم، نشير فيما يلي إلى أهمها:

(أ) ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ فعلى الرغم من أن التعلم عن بعد حقق نجاحا كبيرا في الدول المتقدمة، الذي يتمتع ببنية تكنولوجية قوية، لكن الأمر مختلف في فلسطين، خاصة في ظل هشاشة البنية الرقمية، وارتفاع تكلفة خدمة الإنترنت بالنسبة لمستويات الدخل للأفراد

²⁹ مقابلة القائم بأعمال مدير شؤون وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في الضفة الغربية رولاند فريديتش، وكالة وفا، 1 أيلول 2024

- (ب) ضعف مستوى التفاعلية، حيث يرى البعض أن الافتقار للنواحي الواقعية أحد أهم العيوب في التعليم عن بعد الذي يحتاج إلى لمسات إنسانية بين المعلم\ة والطالب\ة. ومن الصعب إيصال ذلك عبر الوسائط النصية الفورية.
- (ت) العزلة الاجتماعية. يُعد ضعف التزام الطلاب بمتابعة برامج التعليم عن بعد أحد التحديات. فقد مثلت المدرسة متنفساً مهماً للتعرف على الأقران، مقارنة بالبقاء في المنزل لفترات طويلة، وبالتالي لا بد من توقع المقاومة العنيفة من قبل الأبناء لهذا التحول.
- (ث) جمود نظم التعليم، إذ يعتبر الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم من أكبر التحديات التي تحول دون تغيير طرق التعليم، حيث تعاني من التركيز على الشهادات أكثر من المهارات، بجانب مشكلة التلقين في تمرير المحتوى المعرفي للطلبة، إلى جانب غياب التشريعات الداعمة للتعليم الإلكتروني على المستوى الوطني.
- (ج) صعوبة التقييم والامتحانات: إذ ألغت الوزارة الامتحانات النهائية. وساد اتجاه لاستخدام المشروعات البحثية كوسيلة لتقييم الطلاب، كنتيجة لعدم القدرة على إجراء الامتحانات التقليدية بسبب ظروف الجائحة. وفي الواقع إذا كان التعليم عن بعد مختلف عن التعليم التقليدي، من ثم يجب أن تختلف عملية التقييم والامتحانات الخاصة به من حيث وضع ضوابط صارمة لضمان أن يتم ذلك بطريقة صحيحة، والتأكد أن من أدى تلك الامتحانات هو الطالب نفسه وليس أي شخص آخر، الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة كبيرة وشاملة لما ظهر من اختلال في مهارات ومعارف وكفايات الطلبة تحديداً في الصفوف الدنيا مع اتساع درجة ومستوى الفاقد التعليمي وفقاً ما تم التصريح به من القائمين\ات على وزارة التربية والتعليم في العام 2021-2022.
- (ح) نقص الوعي والتصور المتكامل عن التعليم عن بعد لدى كل أطراف العملية التعليمية، إذ يتطلب الأمر مراجعة تصورات الوزارة عن التعليم. فقد ساد في القرن الماضي تصور مفاده أن التعليم مسئولية المدرسة والمدرس، لكن في حقيقة الأمر إن التعليم عملية ممتدة تتطلب مشاركة جميع الأطراف، الأمر الذي لا تجلّى صورته في طبيعة العلاقة التي تربط المدرسة بالبيت بالوزارة.
- (خ) عدم المساواة وغياب تكافؤ الفرص: أدى هذا النمط من التعليم إلى زيادة عدم المساواة بين الطلاب في ظل تباين واقع انتشار وسرعة شبكة الانترنت في كافة المناطق التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، إضافة إلى امتلاك حواسيب شخصية من عدمه، وهو ما أدى إلى زيادة حدة الفجوة الرقمية وانعدام المساواة في إمكانات الاتصال بالإنترنت وتداعيات ذلك على جودة التعليم عن بعد، كما شكل الطلبة ذوي وذوات الإعاقة للوزارة تحدياً كبيراً في ظل نقص وضعف الإمكانيات لدى الوزارة في إبقاء هذه الفئة من الطلبة ضمن نظام التعليم الرقمي إما لقلّة الكادر المتخصص في التعامل مع هذه الفئة ولقلّة الخبرات في استحداث أساليب تتعلق بالتعليم الجامع والتعليم الخاص.

2.1.3.1. متطلبات أساسية لتطوير "التعليم عن بعد"

وقد اظهرت جائحة "كوفيد-19" الحاجة الملحة إلى تطوير نظام تعليمي جديد يتجه نحو المستقبل، حيث أُدخل التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد دون دراسة كافية للتجربة أو تحديد الاحتياجات الفعلية، مما ساهم في تفاقم الضعف الأكاديمي والمهاري لدى الطلبة نتيجة الاعتماد على التعليم عن بُعد كبديلاً للتعليم الوجاهي. ومع استمرار الأزمات التي تواجه فلسطين والتي تزيد من أهمية التعليم الإلكتروني، فإن وزارة التربية والتعليم بحاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتصميم نظام تعليمي قوي يحد من الفاقد التعليمي على المستويين المعرفي والمهاري. ومن بين الافتراضات التي يمكن أن يعتمد عليها هذا النظام ما يلي:

- (أ) التوجه نحو زيادة الاستثمارات في تنمية وتطوير البنية التحتية والتكنولوجية للمؤسسات التعليمية لا سيما المدارس، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة وتلك الواقعة في مناطق "ج" أو المههددة بالمواد، مما يساعد على تدفق المعلومات بين شبكات التعلم بالقدر الكافي.
- (ب) إعادة تعريف دور المعلم\ة في نام التعليم الإلكتروني\أو عن بعد بحيث أن الانظام اختلف فإن الدور والمسؤولية للمعلم\ة المقرون بهذا النظام يجب إعادة تعريفه وتدويته للسياق الفلسطيني.
- (ت) تجاوز مفهوم إتاحة التعليم إلى مفهوم الجودة المقرون بتعديل وتطوير المناهج، وعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بالمدارس والجامعات لإدارة المناهج الدراسية وفقاً للصيغة التي سوف تتبناها كل دولة سواء كان تعليم عن بعد، أو تعليم هجين أو تعليم الكتروني.
- (ث) تطوير المهارات العملية، وتعزيز الإبداع، والعمل التعاوني، والقدرة على التواصل والعمل في مجموعات والانفتاح على العالم والثقافات الأخرى.

- ج) الاستعانة بالثبث الإذاعي والتليفزيوني فيما يسعى بالتعليم المزيح. ويمكن أن يتم ذلك من خلال إعادة تفعيل تلك القنوات وتطوير برامجها لتصبح عالية الاستقطاب متعددة الوسائط. كما يمكن التنسيق مع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لضمان إتاحة باقات مخفضة مدعومة للطلاب، والتنسيق مع الجهات المانحة ورجال الأعمال لتوفير أجهزة حاسوب شخصية بالتقسيط
- ح) عقد الاتفاقيات والشراكات مع بعض الجامعات المتقدمة لتوفير التدريب والتعليم عن بعد، وذلك لتبادل الخبرات والمعلومات مما يساهم في تطوير ورفع المستوى العلمي والعملية لأعضاء الهيئة العلمية والخريجين.
- خ) لتفادي الآثار النفسية والاجتماعية التي يتركها التعليم الإلكتروني على الطلبة والمعلمين وأولياء الأمور ينبغي مراعاة التحديد السليم للتوقعات، وخلق الحافز لدى المتعلم، وتطوير الثقافة الداعمة للتعليم الإلكتروني، والتخطيط الجيد لليوم الدراسي، وتنظيم البرنامج التعليمي، والاهتمام بالموثرات الصوتية والمرئية.

واستشرافاً للمستقبل، لقد بدا واضحاً أن التعليم الرقمي أضحي خياراً استراتيجياً لكل دولة تقدر بوعي ما للقطاع التربوي من أهمية بالغة في ازدهار المجتمع وتطوره التنموي، وبديلاً لا يمكن الاستغناء عنه ليس في الظروف الاستثنائية، كما هو الآن لمواجهة تداعيات جائحة "كوفيد 19"، لكن أيضاً لبناء جيل جديد قادر على الاستفادة من معطيات الثورة الصناعية الرابعة، ويمتلك من المعارف والمهارات التي تمكنه من الانخراط في وظائف الغد. وفي النهاية نرى أن التعليم عن بعد يمكن أن يحقق أهدافه إذا توافرت الشروط لإنجاحه حتى تتمكن من صياغة سياسات علمية مناسبة للتعامل مع هذا المستقبل³⁰.

2.1.4. المحور الرابع: ظاهرة التسرب بين الطلبة³¹

شبح تبدأ ملامحه بالتبلور في السنوات الأولى من حياة الطالب، فالأسباب التي تدفع الطالب الى التسرب من مقاعد الدراسة هي كثيرة ومتعددة. غداً يبدأ الطالب باتباع اتجاهات سلبية تجاه التسرب من المدرسة من السنوات الأولى من حياتهم، وتتبلور هذه الاتجاهات على شكل سلوكيات واضحة ومتبعة خلال سنوات الدراسة. ويعرف المتسرب بحسب منظمة اليونسكو بأنه "كل شخص لا يكمل دراسته ويترك مقاعد التعليم قبل إنهاء سنوات الدراسة. في مكان آخر". بينما عرف القلا التسرب بأنه "انقطاع الطالب عن المدرسة انقطاعاً جزئياً أو انقطاعاً تاماً، مادياً أو معنوياً، بالشكل الذي لا يستطيع معه الطلبة المتسربين أن يتموا دراساتهم بنجاح محققين الأهداف المنوطة بالتعلم"³².

والجدير ذكره أن التربويون استطاعوا أن يميزوا بين التسرب الفعلي والتسرب المقنع، حيث أن للتسرب المقنع أشكال مختلفة تتمحور كلها حول وجود الطالب جسدياً في المدرسة وغيابه عنها نفسياً وذهنياً³³. وتعتبر ظاهرة التسرب المقنع أكثر خطورة من غيرها من الظواهر. وعلى الرغم من أن نسب التسرب في الدول العربية المحيطة بفلسطين مرتفعة جداً، فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة التسرب في الأردن على سبيل المثال (25%)³⁴ إلا أن نسبة التسرب في فلسطين للعام 2021-2022 بقيت منخفضة بحسب الإحصائيات الرسمية فهي لا تتعدى الـ 1.5%، وتعتبر هذه النسبة ضئيلة مقارنة بصورة الحال في مدينة القدس، حيث إن نسب التسرب من المدارس ونسب عمالة الأطفال هناك هي الأعلى وفقاً لمقياس الإحصائيات الفلسطينية أو مقياس الإحصائيات الإسرائيلية. وتختلف الأسباب الرئيسة التي تأسس لهذه الظاهرة، أهمها:

1. الفقر والوضع الاقتصادي السيء: لا شك أن بعض الأهالي الفقراء يجدون صعوبة في تغطية تكاليف الدراسة لأبنائهم، ولكنه سبباً غير كافٍ بحد ذاته، ويصبح كافياً إذ اتحد مع انخفاض قيمة التعليم لدى تلك الأسر، الذين يجدون مخرجاً لأبنائهم وبناتهم ليساعدوهم في تغطية التكاليف المعيشية، فيمسوا في الكثير من الحالات فريسة لظاهرة التسرب.
2. التسرب من المدارس: هناك الكثير من العوامل المدرسية التي تساهم في تسرب الطلبة من مدارسهم كضعف قدرات بعض المعلمين في التعامل مع اختلافات القدرات التعليمية لطلبتهم، الأمر الذي يشعر الطالب الأقل حظاً أكاديمياً بعدم القدرة على التماشي مع النظام الأكاديمي، مما يسبب له إحساساً بالفشل وقلة الحيلة.

³⁰ التعليم في ظل جائحة كورونا: الإشكاليات والآفاق المستقبلية، ايمان مرعى (2021)

³¹ يحيى حجازي، التسرب المدرسي: ملامحه وطرق مواجهته، 2022

³² القلا فخر الدين، مستوى التعليم الابتدائي وانعكاساته على مشكلة الأمية، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1977، ص. 10

³³ بن عيسى علي، عمالة الأطفال وعلاقتها بالتسرب التربوي. أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خضير بسكرة. 2016.

³⁴ إدارة مركز الملكة رانيا لتكنولوجيا التعليم والمعلومات، 2015-2016

3. قلة الأطر الإرشادية وبرامج التوجيه والإرشاد المهني في المدارس: فقد تتيح الفرصة للطلبة بغض النظر عن مستواهم التعليمي -وبالأخص أولئك الطلبة ذوي وذوات التحصيل الدراسي المنخفض- التعرف على عالم المهن والتعرف على قدراتهم وقيمهم وميولهم المهنية وإكسابهم بعض المملكات والمهارات المهنية التي ترفع من دافعيتهم بالقدوم الى المدرسة كل يوم، بسبب وجود ذلك الإطار الذي يشعروهم بالتميز والإنجاز .
4. القيمة المتدنية لمهنة التعليم وللمعلم: إذ أن انخفاض القيمة الاجتماعية للمعلم وانعدام الأمن الاقتصادي له، كان واحداً من أهم الأسباب التي دفعت عددا من طلبة المرحلة الثانوية الى ترك المدرسة والاتجاه نحو العمل في المستوطنات من أجل الارتقاء بمستواه المادي وبالتالي تحقيق القيمة الاجتماعية، إيماناً من الطلبة أن المال هو العنصر الحاسم في خلق القيمة والمستوى الاجتماعي للفرد. يقول محمد من مدرسة العوجا الثانوية، أن العمل بالمستوطنات يدر ربحاً كثيراً، وأنه يرى المعاناة التي يعانها معلموه وأنه لا يود أبداً أن يكون معلماً³⁵
5. مواقف الأهل من الدراسة: إن إحدى التحديات التي تواجه العاملين\ات في مجال مكافحة التسرب المدرسي هي تغيير مواقف بعض الأهالي والطلبة وخصوصاً أولئك الذين تسربوا بأنفسهم من أطر التعليم، حيث أن مواقفهم سلبية أو حيادية تجاه أهمية إكمال أبنائهم وبناتهم دراساتهم المدرسية والالتحاق الحق بالدراسة الجامعية او في الكليات المهنية.
6. التزويج المبكر: أربعة من كل عشر نساء يتزوجن تحت جيل التاسعة عشرة في فلسطين. فالكثير من الفتيات يتزوجن قبل بلوغهم الخامسة عشرة. إحدى تداعيات التزويج المبكر هو تسريع ترك الطالبات مقاعد الدراسة وتحديد أدوارهن الاجتماعية في الإنجاب وتربية الأطفال والاهتمام بالبيت³⁶.

إن التسرب مشكلة حقيقية في السياق الفلسطيني، وتستدعي العمل على إيجاد أطر تساعد في التخفيف من حدة هذه المشكلة وتداعياتها على الطلبة، ومن جملة هذه الأطر القيام بالجوانب التالية:

- بما أن هذه الظاهرة تبدأ بالتشكل في سنوات مبكرة، فمن الممكن ملاحظتها والبدء بالعمل عليها مبكراً، وذلك من خلال صياغة وتطوير عدد من الإجراءات التي تحول دون نمو هذا الاتجاه والتوجه لدى الطلبة في السنوات الأولى من عمرهم.
- تحسين نوعية التعليم في المدارس وتوفير الميزانيات لذلك، الأمر الذي يساعد في رفع شعور الطالب بالقدرة والانتماء للمدرسة، وتوفير البرامج والمنهاج التي تعتمد فلسفة "التعليم للجميع"، وفلسفة "عدم إبقاء أي طالب في الخلف" والتي بدورها تخلق المعنى للطلبة من ذوي وذوات التحصيل المتأخر والتحديات السلوكية لوجودهم وبقائهم على مقاعد الدراسة.
- ارشاد وتأهيل الطواقم التدريسية للتعامل مع الاضطرابات التعليمية والاحتياجات الخاصة ومعالجة القضايا السلوكية في المدارس بصورة مهنية، وذلك من خلال تغيير جذري في برامج تأهيل المعلمين في الكليات والجامعات.
- توفير أطر في المدرسة تساعد الطالب على التخطيط لمستقبلهم (معرفة ومهارات)، إضافة الى مساعدة الطلبة بالتعرف على قدراتهم وميولهم وقيمهم المهنية، واكسابهم المهارات الأساسية في البرامج التدريبية المتبناه في المدرسة لمساعدة الطلبة على اكتشاف قدراتهم واكتساب مهارات ترفع من شعورهم بالانتماء للمدرسة ومن شعورهم بالنجاح والتميز.
- العمل مع الأهالي وخصوصاً ممن لديهم مواقف سلبية أو حيادية تجاه أهمية التعليم أو ممن لديهم مواقف إيجابية تجاه التزويج المبكر، واكسابهم المعارف الضرورية، وتوعيتهم بمخاطر آفة التسرب والتزويج المبكر ودعمهم في تطوير مواقف أكثر إيجابية تجاه أهمية اكمال الدراسة كرافعة مهمة في تطور الفرد وأسرته الحقا.
- بالإضافة الى ذلك قيام المدرسة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني بخلق الحيز وتنفيذ الأنشطة اللامنهجية الفنية والثقافية والرياضية داخل المدرسة والتي بدورها تساهم في رفع شعور الطلبة بالتميز وتزيد من شعورهم بالانتماء لمدرستهم.

2.2. القسم الثاني: واقع الحقوق النقابية وواقع نقابات المعلمين منها الاتحاد العام للمعلمين في فلسطين

2.2.1. المحور الأول: الحقوق النقابية للمعلمة

³⁵ مقابلة مع محمد وهو طالب من مدرسة العوجا الثانوية للبنين، ترك المدرسة وذهب للعمل في المستوطنات القريبة من أريحا، مقابلة تمت في شهر آب 2024

³⁶ مقابلة مع مدير قطاع النوع الاجتماعي والحماية في مؤسسة كبر الدولية، تموز، 2024

يعد الحق في التنظيم النقابي، أحد حقوق الإنسان التي كفلتها المواثيق الدولية والقوانين الخاصة بحقوق الإنسان، كما كفل القانون الأساسي الفلسطيني المعدل للعام 2003 وتعديلاته حرية التنظيم والعمل النقابي. ويرتكز إعمال هذا الحق على ضمان حرية العمل النقابي والممارسة الفعلية له ضمن ما كفلته المواثيق الدولية ذات العلاقة. ولم يحدد القانون الأساسي فئة معينة يقتصر عليها ممارسة هذا الحق، لذلك فإن العاملين في الوظيفة العمومية يملكون حقاً دستورياً في ممارسة حرية التنظيم النقابي.

ولغاية الآن لا يوجد في منظومة التشريعات الفلسطينية قانون ينظم العمل النقابي في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، وبخاصة في الوظيفة العمومية. وتُرك لقانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000، مسألة تنظيم العمل النقابي، بعد أن تم إلغاء قانون العمل الأردني رقم (2) لسنة 1965 الذي كان ينظم العمل النقابي في الضفة الغربية، وإدخال تعديلات على قانون نقابات العامل رقم (331) لسنة 1954، الساري في قطاع غزة، مع ضرورة الإشارة إلى أن هذا القانون ينظم عمل نقابات العامل دون غيرها.

إن غياب قانون خاص ينظم العمل النقابي، ويحمي الحريات النقابية، أدى إلى انتهاكات متعددة للحق في التنظيم النقابي من طرف السلطة التنفيذية، التي فرضت قيوداً كثيرة على ممارسة هذا الحق تخالف قواعد منظمة العمل الدولية التي تكفل حرية التنظيم النقابي مثل ض ان عدم ترخيص النقابات، وضمان عدم وضع شروط من شأنها أن تأس من حق النقابات في اكتساب شخصيتها القانونية. بالإضافة إلى أن القرار بقانون رقم (11) للعام 2017، بشأن تنظيم ممارسة حق الإضراب في الوظيفة العمومية، يضع قيوداً على ممارسة هذا الحق، من خلال الاشتراطات التي وضعها استناداً إلى أحكام المادة (67) من قانون العمل الفلسطيني، والتي لا تتسجم مع طبيعة العمل في القطاع العام، وفي أحكامها أيضاً تقييد دور النقابات في قرار الإضراب، ويرهنه إلى إجراء قد يكون من المستحيل تحقيقه في ظروف عمل القطاع العام، وإذا ما أضفنا اشرط وقف الإضراب أثناء المفاوضات الجماعية، فإن هذا يقود عملياً إلى تقييد هذا الحق وهدره بدلاً من حمايته.

ويعد الحق في التنظيم النقابي، أحد حقوق الإنسان التي كفلتها المواثيق الدولية والقوانين الخاصة بحقوق الإنسان، ونصت عليها القوانين الوطنية في العديد من دول العالم على اختلاف أنظمتها القانونية والسياسية، وليست فلسطين استثناء في هذا المجال، حيث كفل القانون الأساسي الفلسطيني المعدل حرية التنظيم والعمل النقابي، ويرتكز إعمال هذا الحق بضمان وحماية حرية العمل النقابي والممارسة الفعلية له ضمن ما كفلته المواثيق الدولية ذات العلاقة. ولم يحدد القانون الأساسي فئة معينة يقتصر عليها ممارسة هذا الحق، لذلك فإن العاملين في الوظيفة العمومية، يملكون حقاً دستورياً في ممارسة حرية التنظيم النقابي. ويرتكز هذا القسم على عدة جوانب أهمها:

• أولاً: الحرية النقابية- مفهوماً ونهجاً

يعتبر مبدأ الحرية النقابية أساساً مهماً في إعمال وحماية الحق في التنظيم النقابي، لذلك نجد أن منظمة العمل الدولية أكدت، وبشكل واضح، في ديباجة دستورها على ضرورة الاعتراف بمبدأ «الحرية النقابية كوسيلة لتحسين أوضاع العمال وإقرار السلام»³⁷. وتُعرف اتفاقيات منظمة العمل الدولية في الاتفاقيتين (87) و(98) مفهوم الحرية النقابية بأنه³⁸ (1) حق المعلمين³⁹ دون تمييز من أي نوع في إنشاء ما يختارونه من منظمات ونقابات واتحادات للانضمام إليها وذلك دون إذن مسبق. (2) ومن حق هذه المنظمات بما فيها النقابات والاتحادات صياغة دساتيرها وأنظمتها وانتخاب ممثلها في حرية تامة وتنظيم إدارتها ووجوه نشاطها وصياغة برامجها. (3) عدم فرض قيود من طرف السلطات العامة من شأنها الحد من اكتساب المنظمات العمالية للشخصية الاعتبارية. (4) ومن حق هذه المنظمات في تكوين اتحادات والانضمام إليها بنفس الحقوق والضمانات. (5) امتناع السلطات العامة عن أي تدخل في عمل هذه النقابات والاتحادات من شأنه أن يحد من هذه الحقوق أو يحول دون ممارستها المشروعة. (6) عدم خضوع الاتحادات والنقابات لقرارات الحل أو وقف العمل التي تتخذها سلطة إدارية. (7) حماية العمال الذين يمارسون نشاطهم النقابي، وحقيهم في التنظيم النقابي من أي إجراء ينطوي على تمييز في مجال الاستخدام بسبب انتمائهم النقابي. (8) حماية هذه النقابات والاتحادات من

³⁷ دستور منظمة العمل الدولية، ونصوص مختارة، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2020.

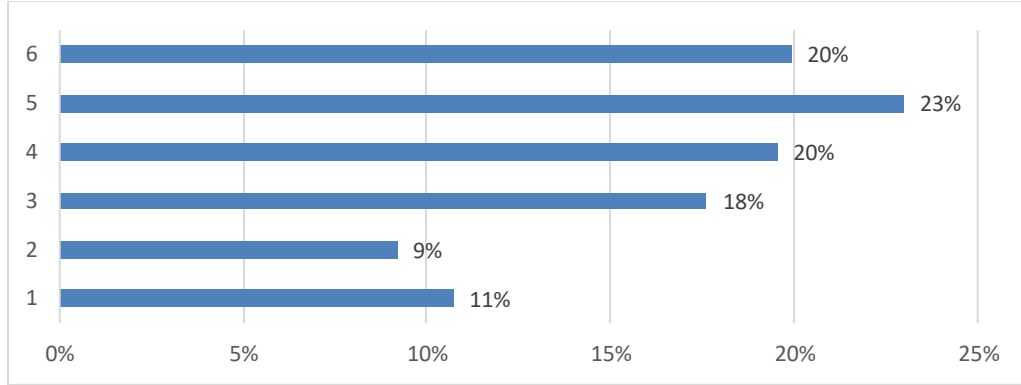
³⁸ أنظر الاتفاقية رقم (87) الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، في 9 تموز/يوليو 1948، في دورته الحادية والثلاثين، تاريخ بدء النفاذ: 4 تموز/يوليو 1950، وفقاً لأحكام المادة (15). وأنظر أيضاً الاتفاقية رقم (98) الخاصة بتطبيق مبادئ الحق في التنظيم النقابي وفي المفاوضات الجماعية، اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 1 تموز/يوليو 1949، في دورته الثانية والثلاثين، تاريخ بدء النفاذ: 18 تموز/يوليو 1951، وفقاً لأحكام المادة (8).

³⁹ وفق الاتفاقية وردت كلمة العمال وتم استبدالها بالمعلمين لمناسبة السياق ويكون المعلمين هم شريحة من العمال

الأعمال التي تنطوي على تدخل من قبل بعضها إزاء الأخرى. ويتطابق تعريف منظمة العمل العربية لمفهوم الحرية النقابية مع التعريف الذي حددته منظمة العمل الدولية، بحيث أكدت الاتفاقية العربية بشأن الحريات والحقوق النقابية على ذات الحقوق التي حددتها منظمة العمل الدولية⁴⁰.

وأفادت نتائج البيانات الى أن 20% من المشاركين\ات في الاستمارة يمتلكون المعارف الكاملة والمتعلقة بمفهوم الحرية النقابية وفقاً لاتفاقيات منظمة العمل الدولية، إلا أن هذه المعارف غابت عما نسبته 11% من عدد المشاركين\ات (شكل 1)

شكل (1) امتلاك المشاركين\ات للمعرفة المتعلقة بمفهوم الحرية النقابية وفقاً لتعريف منظمة العمل الدولية⁴¹



• ثانياً: الضمانات الدولية لحرية التنظيم النقابي

يعتبر التنظيم النقابي، وفق المعايير الدولية حق من الحقوق المدنية للإنسان، وتشتمل بشكل أساسي على حرية التجمع وحرية التعبير، وحرية الاختيار، وهي حق جماعي يتجلى في حرية تكوين النقابات والاتحادات العمالية، وحرية ممارسة نشاطها دون إذن مسبق من السلطات العامة بغض النظر عن هذه السلطات. كما تعتبر حق فردي يمارسه الفرد من خلال حرية اختياره في الانتساب لهذا الاتحاد أو النقابة من عدمه، وحقه في ممارسة نشاطه النقابي بحرية تامة دون تدخل من أحد، الأمر الذي يغيب عن الواقع الفلسطيني لوجود الاحتلال الذي ينتهك هذه الحقوق بكل أسسها. وهذا يفرض على الدولة اتخاذ تدابير تشريعية من شأنها حماية واحرام الحرية النقابية كحق أساسي من حقوق الإنسان يرتبط بشكل عضوي بالحق في التنظيم النقابي، ويؤثر في حماية واحرام حقوق أخرى مثل حرية التجمع وحرية الرأي والتعبير.

➤ **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:** أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على مبدأ الحرية النقابية، حيث نص على حق كل شخص بالاشتراك مع الآخرين في تشكيل النقابات من أجل حماية مصالحه، مع ضمان حرية العضوية في هذه النقابات من عدمها⁴²

➤ **العهدان الدوليان:** ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل شخص في تشكيل النقابات وفي الانضمام إليها، دونما قيد سوى القواعد المنظمة المعنية. ويضمن العهدان المذكوران حق النقابات في إنشاء اتحادات وطنية أو قومية، مع ضمان حق هذه الاتحادات في تكوين منظمات دولية أو الانضمام إليها. كما يضمن العهدان حق النقابات في ممارسة نشاطاتها بحرية. ويحظر العهدان إخضاع ممارسة هذا الحق لأي قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكيل تدابير ضرورية، لصيانة الأمن القومي، دون الإخلال بالضمانات المنصوص عليها في اتفاقية منظمة العمل الدولية المعقودة عام 1948، بشأن الحرية النقابية وحق التنظيم النقابي، مع جواز إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة وموظفي الإدارات الحكومية لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق.

⁴⁰ منظمة العمل العربية، الاتفاقية العربية رقم (8) لعام 1977، بشأن الحريات والحقوق النقابية، التي أقرها المؤتمر العربي المنعقد في دورته السادسة في مدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية (أذار/مارس 1977)

⁴¹ وترمز الأرقام الواردة في الشكل الى ترتيب المشاركين\ات لمدى ودرجة امتلاكهم لهذه المعارف، حيث يحدد الرقم 6 المعرفة الكاملة والرقم 1 غياب هذه المعرفة

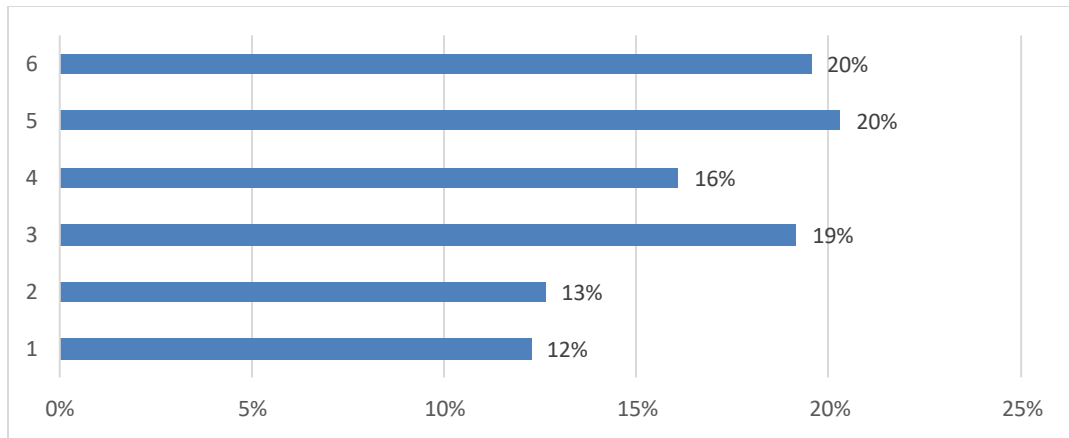
⁴² أنظر المادتين (20) و(23) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948.

➤ **ضمانات منظمة العمل الدولية لحرية العمل النقابي:** نصت اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (87) على أربع ضمانات أساسية تكفل حرية العمل النقابي وحماية الحق في التنظيم النقابي وهي⁴³:

- ضمان عدم الترخيص: تكفل هذه الاتفاقية حق الأفراد في تشكيل النقابات، والانضمام إليها دون ترخيص مسبق⁴⁴، بمعنى أن حصول النقابات على شخصيتها الاعتبارية يُبنى على أساس اتفاق المؤسسين على تشكيلها⁴⁵ والإعلان عنها فقط، وهذا فيه قيد على السلطات العامة يمنعها من فرض أية إجراءات من شأنها اشراط حصول النقابات على إذن منها، أو وضع العراقيل الإدارية أو القانونية أمام تشكيلها.
- اكتساب الشخصية الاعتبارية: تمنع هذه الاتفاقية السلطات العامة من وضع شروط على اكتساب النقابات لشخصيتها القانونية من شأنها أن تُمس بالحق في حرية التنظيم النقابي، سواء في التشكيل، أو الانضمام، أو في وضع دساتيرها أو أنظمتها أو لوائحها الداخلية أو برامجها، أو انتخاب ممثلها، أو وقفها عن العمل بقرارات إدارية.

وقد أفادت نتائج البيانات الى أن 20% من المشاركين\ات في البحث يملكون المعرفة اللازمة والمتعلقة بحرية التنظيم النقابي، بينما غابت هذه المعارف عما نسبته 12% من مجمل المشاركين\ات.

شكل (2): معارف المشاركين\ات حول حرية التنظيم النقابي وفقاً للمواثيق الدولية



- حل أو وقف العمل: لا تسمح هذه الاتفاقية بخضوع الاتحادات او النقابات لقرارات الحل أو وقف العمل التي تتخذها سلطة إدارية لا سيما الاحتلال وتأثيره على سيرورة عملها⁴⁶، بمعنى أن أي قرار بوقفها أو بحلها يجب أن يُتخذ من طرف سلطة قضائية مستقلة ومحيدة، الأمر الذي يغيب عن السياق الفلسطيني.
- الاستقلالية: تمنع هذه الاتفاقية اتخاذ أي تدابير يقصد بها الدفع إلى إنشاء اتحادات أو نقابات تخضع لهيمنة أصحاب العمل أو منظماتهم، أو دعم منظمات عمالية بالمال أو بغيره من الوسائل بقصد إخضاع هذه المنظمات لسلطان أصحاب العمل أو منظماتهم، وضمان حماية كافية للمنظمات العمالية من أية تصرفات أو إجراءات تمثل تدخلاً من بعضها في شؤون بعضها الآخر سواء بصورة مباشرة أو من خلال وكلائها أو أعضائها، سواء استهدف هذا التدخل تكوينها أو أسلوب عملها أو إدارتها⁴⁷.

⁴³ أنظر الاتفاقية رقم (87) منظمة العمل الدولية، مصدر سابق.

⁴⁴ تنص مادة (2) من الاتفاقية المذكورة على ما يلي: «للعمال وأصحاب العمل، دون تمييز من أي نوع، الحق في إنشاء ما يختارونه هم أنفسهم من منظمات، ولهم كذلك، دون أن يربهن ذلك بغير قواعد المنظمة المعنية، الحق في الانضمام إلى تلك المنظمات، وذلك دون ترخيص مسبق

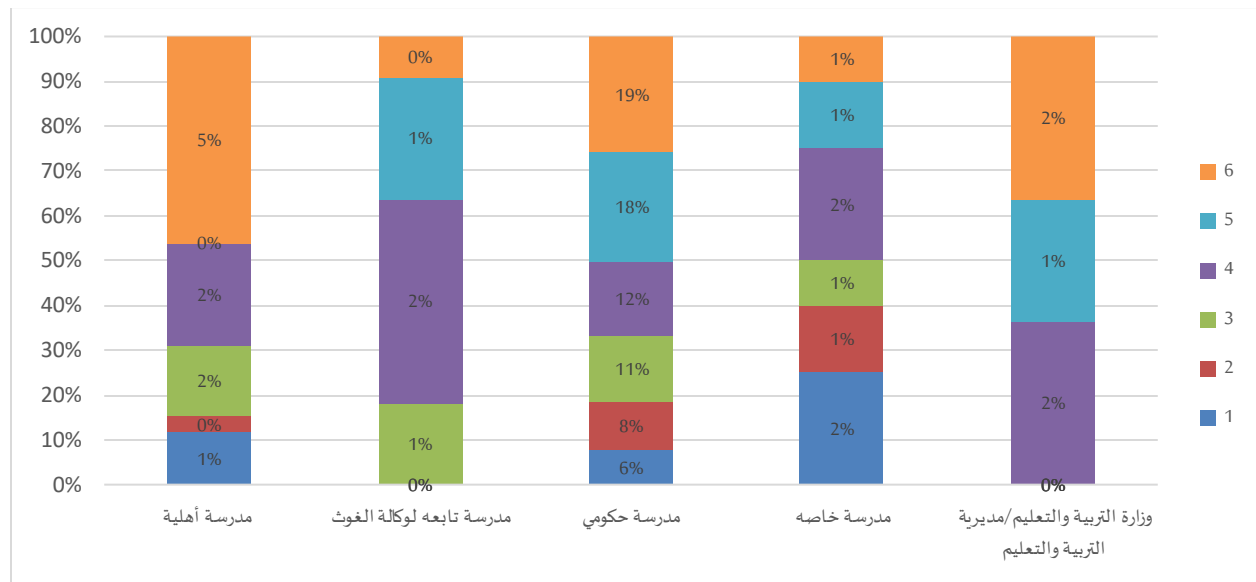
⁴⁵ تنص المادة (7) من الاتفاقية المذكورة على أنه: «لا يجوز إخضاع اكتساب منظمات العمال وأصحاب العمل واتحاداتها الحلافية للشخصية القانونية لشروط يكون من شأنها الحد من تطبيق أحكام المواد 2 و3 و4 من هذه الاتفاقية».

⁴⁶ أنظر المادة (4) من الاتفاقية رقم (87) الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، مصدر سابق.

⁴⁷ أنظر المادتين (2 و3) من الاتفاقية رقم (98)، مصدر سابق.

ويلاحظ أن المواثيق الدولية ذات العلاقة، وبخاصة اتفاقيات منظمة العمل الدولية، أكدت على حرية العمل النقابي وحمايته، وأنه لا يجوز للقانون الوطني، أو آلية التطبيق، أن تؤدي إلى الانتقاص من ضمانات الحرية النقابية وحماية الحق في التنظيم النقابي. وأكدت أيضاً على أن هذا الحق يشمل جميع الأشخاص بغض النظر عن القطاع الذي يعملون فيه، سواء أكانوا مستخدمين في القطاع الخاص أو الأهلي، أو في القطاع العام، ولم يكن في هذه المواثيق الخاصة بحرية التنظيم النقابي استثناء لأحد، لكنها سمحت للسلطات المحلية، و فقط من خلال تدابير تشريعية وليست إدارية، تقييد ضمانات حرية التنظيم النقابي لدى فئات بعينها، مثل قوات الأمن والشرطة والعاملين في الخدمة العامة⁴⁸، وهذا ما تم توضيحه بشكل مفصل في الاتفاقية رقم (151) الخاصة بحماية حق التنظيم النقابي وإجراءات تحديد شروط الاستخدام في الخدمة العامة التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية. وقد أفادت النتائج لاستمارة المعلمين حول الضمانات الدولية لحرية التنظيم النقابي إلى 13% منهم أن لديهم المعرفة الكاملة في الضمانات الدولية لحرية التنظيم النقابي، بينما افتقر 16% منهم إلى هذا النوع من المعارف بغض النظر عن طبيعة المدرسة أو الجهة المشرفة عليها.

شكل (3) ترتيب امتلاك المشاركين للمعارف الخاصة في الضمانات الدولية لحرية التنظيم النقابي



• ثالثاً: الحق في المشاركة في رسم السياسات

إن حق المعلمين في المشاركة في رسم السياسات الخاصة بالتعليم هو حق أساسي، يعطي للمعلم المساحة الكاملة لإحداث التغيير المرجو من هذه السياسات، إذ مساهمة المعلم في رسم أي سياسة تتعلق بالقطاع. إذ تساهم مشاركة المعلمين في رسم السياسات التعليمية في جعلها أكثر استجابة لمتطلبات القرن الحادي والعشرين الذي يشهد تغيراً سريعاً في الأنظمة والعمليات الخاصة بمختلف المجالات. كما تساهم المشاركة في رسم السياسات في الجوانب التالية:

- تبني أفضل الممارسات التي تحقق الحفاظ على جودة التعليم كونها بديل للمعايير التشريعية الإلزامية والتي من الممكن أن تستند إلى إجراء التقييم الذاتي أو من خلال المقارنة، تجارب التعلم.
- النهوض بمستوى النظام التعليمي وبشكل خاص مرحلة التعليم الأساسي وتحديد احتياجات كل مرحلة من قبيل المعدات والتجهيزات والأبنية والمحتوى المطروح بالمنهج والكتب وطرائق تمكين المعلمين وغيرها.

⁴⁸ أنظر المادة (2/8) من الاتفاقية رقم (87)، مصدر سابق.

- تبني أفضل الممارسات التي تمكن من إجراء التحليل للسياسات التعليمية وذلك من خلال تحليل السلوك الواضح والملموس لطالب القرن الحالي⁴⁹.
- تبني أفضل الممارسات التي تعزز من التحسينات التي تحقق الجودة وتعزيز التعليم المستمر وفقاً لتجارب المعلمين\ات الأصيلة والمنبثقة من ميدان العمل⁵⁰
- ضمان أن تكون هذه السياسات وفقاً لممارسات قابلة للتحقيق تساهم في زيادة الوعي وتحقيق الكفاءة والمرونة في العمل⁵¹.
- زيادة وعي القائمين على صناعة القرار في جميع المستويات بالمشكلات التي يحيها المعلم بالإضافة الى التحديات التي يمر بها الميدان
- نقل التجارب والمعارف والخبرات من المعلمين\ات من الواقع الى النظرية وهو عكس ما هو معمول به عالمياً ، وذلك من خلال إقامة شبكات اتصال فعالة وقوية لتطوير السياسة التعليمية⁵²

كما أن من دواعي اشراك اكبر عدد من المعلمين\ات كحق لهم في تطوير السياسات التعليمية هو أيضاً تحسين ظروف التعليم وتطوير الوسائل الخاصة بالعمل من خلال توفير العدد اللازم للمنشآت والمرافق ، وبذل أقصى جهد لتأسيس الخدمات اللازمة للمؤسسات التعليمية ، واستخدام الأساليب والطرق الحديثة التي تساهم في تطوير التعليم والتي تتيح للمتعلمين إمكانية المشاركة الفعالة والايجابية في التعبير بحرية عن أفكارهم واهتماماتهم على اعتبار كونهم طرف أساسي في عملية التعليم⁵³.

وفي ظل وجود أزمة تربوية متمثلة في حالة التعطل و الجمود الذي طال جوانب متعددة أو في الأنظمة التعليمية أدى إلى وجود خلل في النظام التعليمي وقدرته على أداء وظيفته، وأن غياب الأفق للمشاركة الفعالة للمعلمين\ات في تطوير السياسات أدى الى صعوبة تحقيق الغايات التي وضعت هذه السياسات من أجلها، وفي ظل التدهور العام في النظام التعليمي والأداء الخاص به بالرغم من مما يتم إنفاقه في هذا المجال من اعتمادات مالية لبناء الهياكل التعليمية أو تجهيزها إلا أن هناك حاجة ضرورية إلى مواكبة التغيرات التي تحدث في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعملية التنموية وبشكل خاص التكنولوجيا ودخولها في جميع المجالات في المجتمع ، لا يستطيع أياً كان الاستعاضة عن رأي المعلمة باختزال تجربته داخل الغرفة الصفية وعدم الاستفادة منها إلا من يصاب بالفصور الإدراكي لأهمية هذا الحق .

وتتجلى ممارسة المعلمين\ات لهذا الحق في (1) تطوير الإطار الفلسفي لمؤسسات التعليم. (2) تطوير الأهداف والغايات التي تسعى إلى تحقيقها مؤسسات التعليم وبشكل خاص ما يتعلق بالبحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع. (3) تطوير أنماط التعليم وبنيته وتطوير العملية التعليمية. (4) التطوير المهني للمعلمة. (5) تطوير مجالات تقويم الأداء للمعلمين\ات (6) تطوير المناهج التعليمية وبشكل خاص البرامج والخطط الدراسية ودرجة مواءمتها مع احتياجات الطلاب ومتطلبات المجتمع

ويمكن توضيح مراحل احقاق هذا الحق " المشاركة في رسم السياسات التعليمية) : (1) مرحلة تحديد المشكلة وخلال هذه المرحلة يتم البدء في إعداد السياسة التعليمية عندما تحيط الحكومة بمسألة أو مشكلة أو موقف معين يبرز من خلاله عدم الشعور بالرضا عن السياسة التعليمية الحالية، واتفاق جميع الآراء حول هذا الشعور وكذلك إدراك الحكومة للمشكلة من خلال صانعي السياسة أو من خلال المعلمين وخبراتهم. (2) مرحلة التشاور وجمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية ذات الصلة كالمعلمين\ات واللجان البرلمانية، وتشكل هذه المرحلة بلورة للآراء حول نقاط معينة، ووضع التصورات اللازمة للحلول البديلة. (3) مرحلة اتخاذ القرار وتتضمن حسن الاختيار من بين البدائل المتعددة.

⁴⁹ نجيب، كمال. (2019). الاستراتيجيات الضامنة لمشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في رسم السياسات التعليمية. *التربية المعاصرة*، 36(111)، 65.5 -
⁵⁰ بورسلي، نورا وليد، الغرب، وداد علي، المطوع، فرح عبد العزيز، والرشيدي، غازي عزيزان. (2018). طبيعة السياسة التعليمية في المرحلة الثانوية في كل من سنغافورة وفلندا: تحليل وثائق. *المجلة التربوية*، 33(129)، 64.15 -

⁵¹ سنوسي، شيخاوي. (2019). إصلاح السياسات التعليمية كمدخل للتعامل مع ظاهرة هجرة الكفاءات الوطنية. *مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، مج 2، (10)،

⁵² غانم، إكرام عبد الستار محمد دياب. (2018). تطوير السياسات التعليمية لمعلم القرن الحادي والعشرين في مصر في ضوء أفضل الممارسات العالمية. *مجلة الإدارة التربوية*، س5، ع17، 417.341 -

⁵³ أبو شقرا، روان خضر. (2020). مدى فاعلية السياسات التعليمية في التعليم العالي من وجهة نظر القادة الأكاديميين ومتخذي القرارات في الجامعات الأردنية. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي*، (1)، 40، 147 - 172

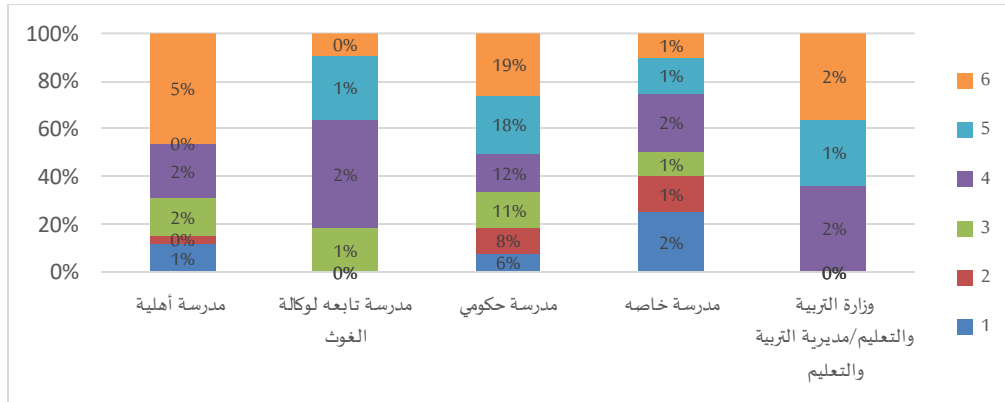
ويشير (ذكي وآخرون، 2019، 106) إلى أن البحث التربوي المستمد من خبرة المعلم له دور أساسي في صناعة وتطوير السياسات التعليمية، وبالتالي فهناك معوقات تقف أمام تطوير هذه السياسات التعليمية نظراً لغياب المشاركة الفعالة بين القائمين على صناعة القرار وبين المعلمين والطلبة بالسياسات التعليمية، وأن هناك مركزية في السلطة في التخطيط وفي صناعة القرار التعليمي، وبشكل عام يسهم البحث التربوي والعلمي في تصور أبعاد السياسات التعليمية، والوقوف على طبيعة العمليات والإجراءات الخاصة بها مما يؤدي إلى وجود فجوة بين البحوث التربوية ومؤسستها وبين صناعات السياسات التعليمية والقائمين عليها، وبالتالي هناك ضرورة إلى توظيف نتائج البحوث العلمية والتربوية في صناعة وتطوير السياسات التعليمية⁵⁴.

كما تعاني بعض السياسات التعليمية من الجزئية ما يعني افتقاد النظر الكلية لمنظومة التعليم، وافتقاد المعنى الحقيقي والكامل للسياسة التعليمية في القرارات التعليمية حتى على المستوى الرئيسي العام فإما أن تعالج القضية أو جانب معين من جوانب التعليم بما يتعدى عن النظر الشمولية لمنظومة التعليم بأكمله، وبالتالي صعوبة تطوير المناهج التعليمية في ظل غياب تطوير وإعداد وتكوين المعلمين أنفسهم والذين سيقومون بتنفيذ المناهج الجديدة، فتطوير الكتب الدراسية لا يمكن أن يتم بدون تطوير المعلمين أنفسهم وأخذ آرائهم واعطائهم المساحة الكاملة لإبداء الرأي بالساية انطلاقاً من تجاربهم وخبراتهم. يضاف إلى ذلك الافتقار إلى الأساس المعلوماتي والمعرفي، فتأتي صياغة السياسة التعليمية إنشائية وتحمل لغة الأمل والتمني مع عدم وجود دينامية ومرونة في هذه السياسات، وصعوبة مواكبتها لحركة المؤسسات التعليمية مستقبلاً.

• رابعاً: الحق في الإضراب

ويعني ذلك قيام المعلمين بالوقوف المؤقت عن العمل بشكل جماعي كوسيلة ضغط تهدف إلى تحقيق أهدافهم⁵⁵. ومن مقتضيات الحق في الإضراب وفقاً للقواعد العامة أن يكون في حدود القانون ووفقاً للضوابط والأحكام المحددة له، وألا يكون التوقف عن العمل نتيجة الإضراب لمدة طويلة، بل يكون مؤقتاً ومحدداً، لأن الغاية التي يتوخاها المعلمون هي تنبيه أصحاب القرار إلى مطالبهم، وأن يكون للإضراب طابع القصد في التوقف عن العمل بشكل صريح وواضح ورضائي، لا أن يكون توقفاً مفترضاً أو ضمناً، ولا بد أن تكون ممارسة هذا الحق منسجمة مع تمتع المواطنين بالحقائق الأخرى. وتفيد نتائج البحث أن 26% من المشاركين لديهم المعرفة الكاملة بحقوقهم في الإضراب كوسيلة للضغط على أصحاب القرار في تلبية مطالبهم، فيما افتقر 9% منهم إلى هذا النوع من المعارف

شكل (4): معارف المشاركين بحقوقهم في الإضراب وفقاً لطبيعة الجهة المشرفة على المدرسة⁵⁶



⁵⁴ ذكي، إيلين معوض، مخلوف، سميحة علي محمد، وجوهر، يوسف عبد المعطي مصطفى. (2019). توظيف نتائج البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية في مصر: تصور مقترح. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ج (13) 128، 8 - 4

⁵⁵ المحامي محمود شاهين، حول الحق في التنظيم النقابي، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، 2004. ص 22.

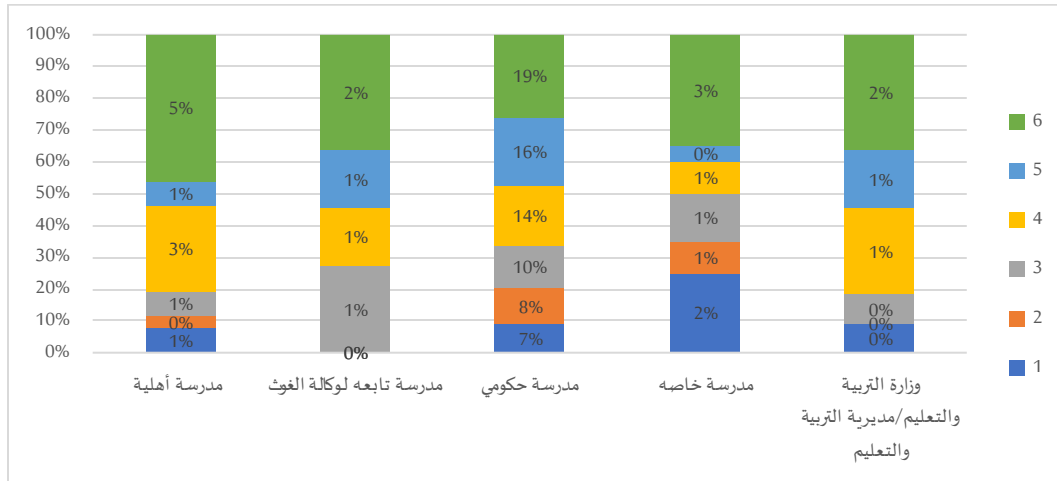
⁵⁶ تندرج معارف المشاركين من 1-6، حيث الرقم 6 يدل على معرفتهم الكاملة بهذا الحق، بينما الرقم 1 يدل على غياب كامل لمعارفهم بهذا الحق

. وقد جاءت البيانات التفصيلية وفقاً لنوع المدرسة والجهة المشرفة عليها. وتفيد الدراسات والمراجعات الأدبية لعدد من الاتفاقيات الدولية الرامية الى تنظيم هذا الحق، أنه لا يجوز أن يكون الإضراب شالاً تماماً للحياة، وعلى وجه الخصوص إذا كان من قبل المستخدمين في القطاع العام – أي معلمي القطاع الحكومي-، ولا بد من إعمال مبدأ التوازن بين ممارسة حق الإضراب والتمتع بالحقوق الأخرى كالحق في التعليم والصحة⁵⁷.

ويرتبط الحق في الإضراب بشكل وثيق بالحق في التنظيم النقابي، وهما حقان متلازمان لا يمكن عملياً الفصل بينهما فهو نتيجة أساسية للحق في التنظيم النقابي، ويعد الحق في الإضراب من الحقوق التي اعترفت بها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وهو مرتبط أيضاً بالحق في العمل، ويعتبر أداة للوصول إلى شروط عمل لائقة وعادلة ومرضية تضمن للعامل حياة كريمة.

وقد أعرب الأمين العام لاتحاد المعلمين الفلسطينيين في مقابلة أجريت معه مطلع آذار 2024 أن " أكثر التحديات التي تواجه الاتحاد هي وجود فكر لدى عدد من المعلمين أن الصدام مع الحكومة ووزارة التربية والتعليم هو الإنجاز الأهم، بمعنى أن البعض يركز على الصدام والاضرابات أكثر من الإنجاز للمصالح العامة التي يتطلع لها الإضراب، وهذا الأمر يعتبر جدلية ومشكلة يواجهها الاتحاد. العام للمعلمين الفلسطينيين" كما وأضاف أيضاً أن " تكرار الإضرابات واستمراريتها أدى الى خلق حالة من التوتر في الميدان، وأن وعدم القدرة على ضبط المعلمين تحت إدارة الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين ساهم في زيادة هذا التوتر وأثره على المسيرة التعليمية بشكل عام" من ناحية أخرى، أظهرت البيانات ونتائجها أن 30% من المعلمين المشاركين يمتلكون المعرفة الكاملة بحقهم في التعبير عن الرأي لا سيما الرأي المتعلق بالإضراب وجدواه، بينما تغيبت هذه المعرفة عن 10% من المشاركين في البحث (شكل 5)، دون أي ذكر للممارسات الفضلى أو الأسس التي يتبعونها للتعبير عن الرأي بما في ذلك اللجوء الى الإضراب كوسيلة للتعبير عن الرأي من مجمل العينة المشاركة، أما على مستوى المدرسة فقد جاءت النتائج كما هي مبينة في الشكل (5)

شكل (5): معارف المشاركين حول حقهم في التعبير عن الرأي بما في ذلك الإضراب كوسيلة للتعبير



2.2.2. المحور الثاني و اقع النقابات العامة في فلسطين

واقع النقابات والاتحادات في فلسطين واقع يحتاج الى تضافر الجهود من أجل أن تقع من ينتمي لها ببرامجها وسياساتها. ومن خلال هذه التقرير تم التطرق الى واقع النقابات والاتحادات الخاصة بالمعلمين، وقد استخدمت عدد من أدوات جمع البيانات من مصادرها المختلفة لا سيما الاتحادات عدد من المحاور التي تم التطرق اليها لا سيما في المجموعات البؤرية التي تم عقدها مع المعلمين، أو المقابلات التي أجريت مع أصحاب القرار من وزارة التربية والتعليم ومع ممثلين عن هذه الاتحادات والنقابات. (أنظر مرفق 3- أسئلة المقابلات الخاصة بالاتحادات والنقابات)، بالإضافة الى

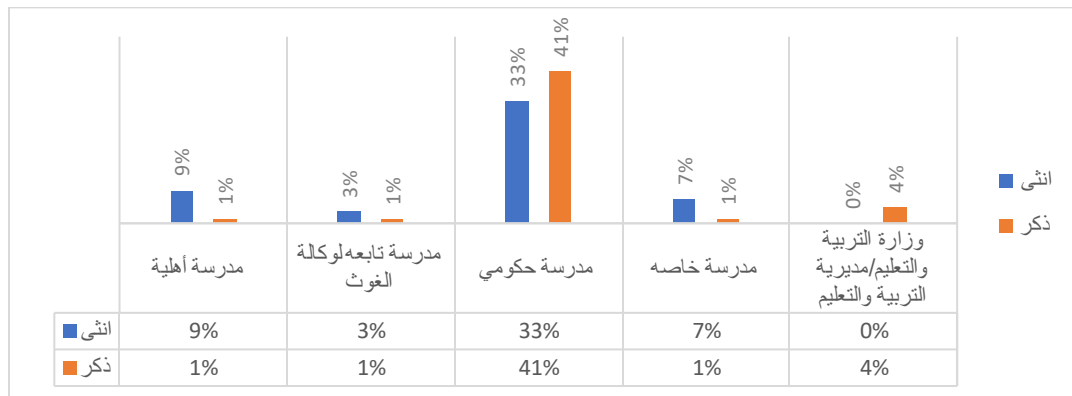
⁵⁷ معين البرغوثي، وآخرون، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أثر إضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين (المحاكم، والنيابة العامة، والتعليم، الصحة، المواصلات، القطاعات الاقتصادية، الأحوال المدنية)، الفترة من نهاية آب – منتصف تشرين الثاني 2006، سلسلة تقارير خاصة (49).

مشاركة عدد من المعلمين والمعلمين من خلال استمارة وزعت عليهم (مرفق رقم 4- استمارة المعلمين). وقد رصد تباين في آراء من استهدفهم\ان التقرير حول عدد من المحاور سيتم الحديث عنها بالتفصيل لاحقاً

• أولاً: نتائج تحليل البيانات

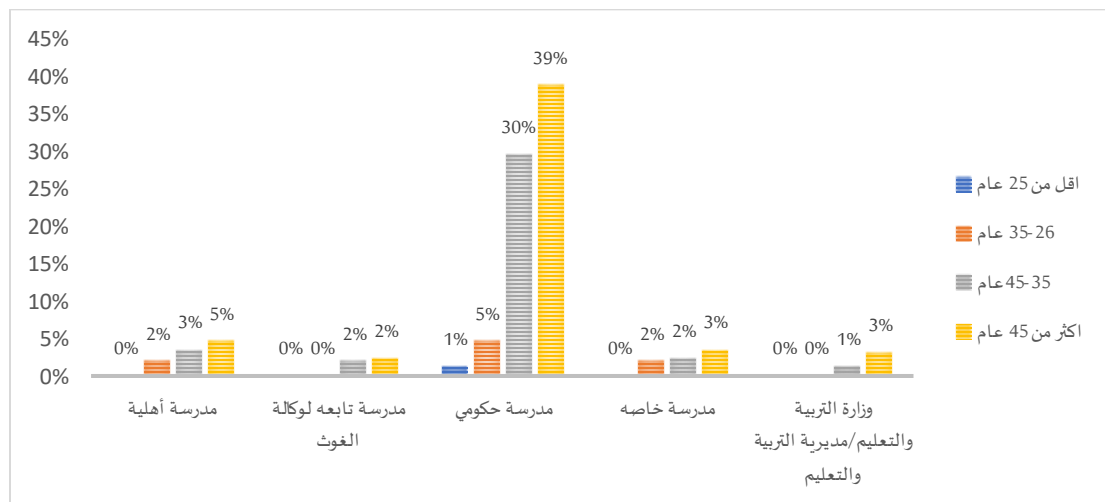
تفيد البيانات العامة أن 261 من المعلمين\ات قد شاركوا في تعبئة الاستمارة، وقد تباينت مدارسهم ووظائفهم، وقد بينت نتائج تحليل البيانات بمجملها الى أن 51% منهم كانوا إناثاً، بينما شكل الذكور ما نسبته 49% من عينة التقرير. وقد بينت نتائج البيانات وفقاً للجهة المشرفة على المدرسة الى أن 33% من المشاركين\ات هم موظفون\ات في المدارس الحكومية هم من الإناث، بينما شكل الذكور ما نسبته 41% من موظفي\ات المدارس الحكومية لا سيما عاملين\ات في وزارة التربية والتعليم. وتلت هذه النسبة العينة التي تم استهدافها من المدارس الأهلية، حيث شكلت الإناث ما نسبته 9%، بينما شكل الذكور ما نسبته 1% من مجمل العينة التي استهدف من القطاع الأهلي (شكل 6)

شكل (6): نسب المشاركين\ات وفقاً للنوع الاجتماعي وللجهة المشرفة على المدرسة



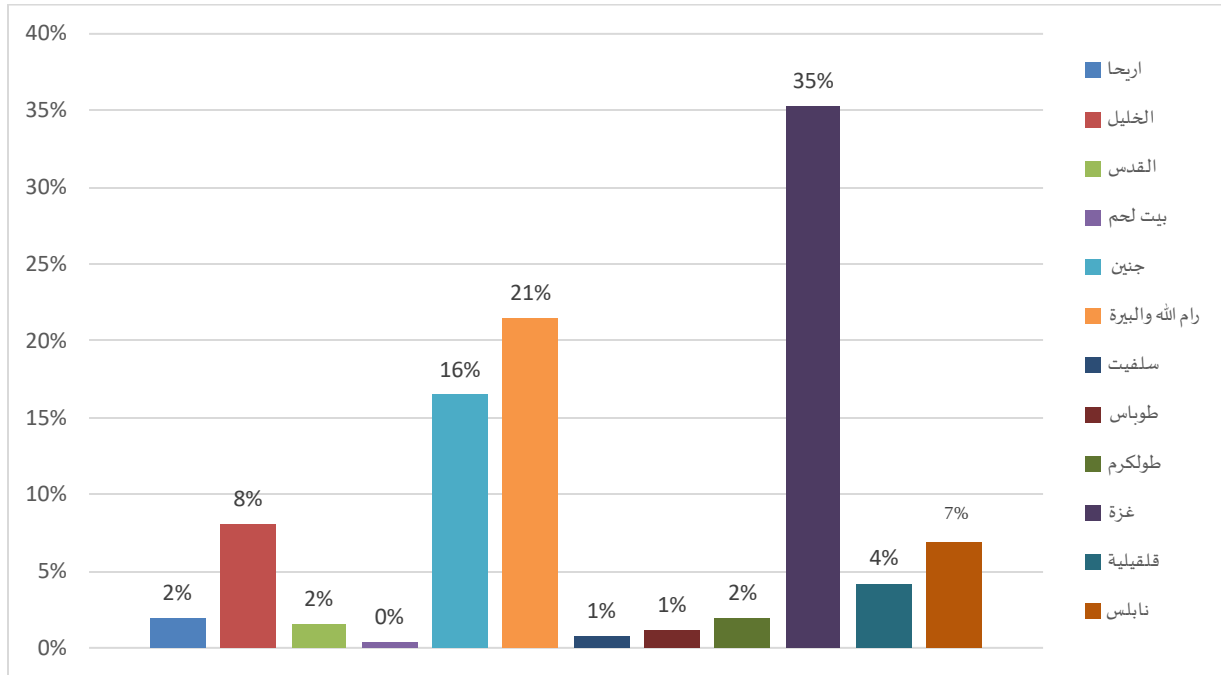
كما أفادت نتائج البيانات أيضاً أن 52% من العينة المختارة كانت من مشاركين\ات ضمن الفئة العمرية (أكثر من 45 عام)، بينما كان 38% منهم\ان ضمن الفئة العمرية 35-45 عاماً، وكانت النسبة الأقل للمشاركين\ات من الفئة العمرية (أقل من 25 عام) من مجمل العينة المختارة دون التفصيل على مستوى المدرسة.

شكل (7): المشاركون\ات وفقاً للعمر وللجهة المشرفة على المدرسة



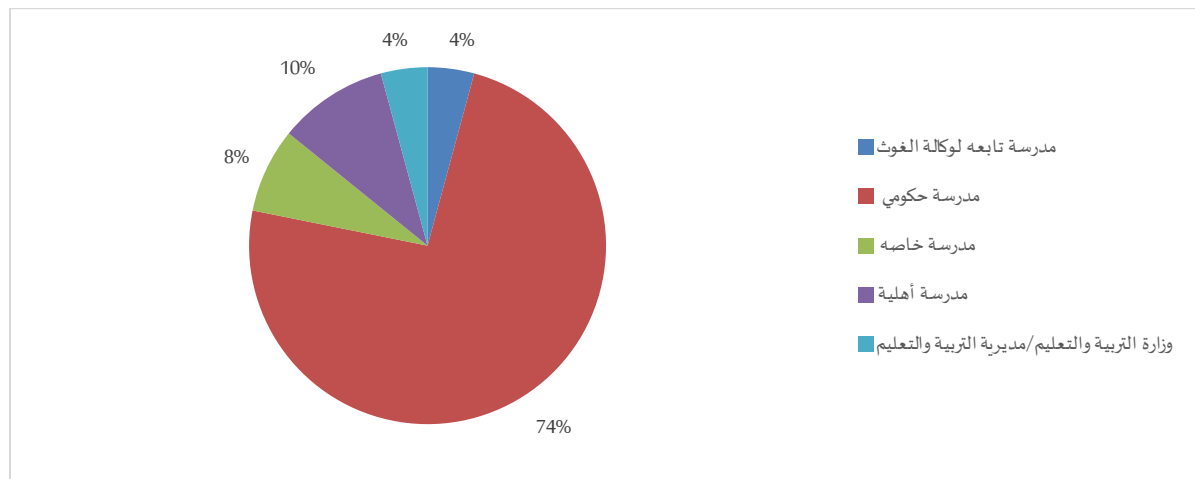
ويبين الشكل (7) نتائج البيانات وفقاً للفئة العمرية وللجهة المشرفة على المدرسة (مدارس حكومية، أهلية أو خاصة)، حيث تصدر الفئة العمرية (أكثر من 45 من المشهد في كافة المدارس المشاركة، لا سيما في العينة التي شاركت من وزارة التربية والتعليم، تلتها الفئة العمرية (35-45 عام) وكانت النسبة الأضعف هي للفئة العمرية (أقل من 25 عام). وقد شارك في البحث أيضاً 95% من المعلمين\ات المثبتين\ات وظيفياً بينما شارك 5% من المعلمين\ات من غير المثبتين\ات وظيفياً. كما تنوعت المنطقة الجغرافية للعينة، وشارك معلمين\ات من عدد من المحافظات الجنوبية والشمالية، وقد رصدت النسبة الأكبر للمعلمين\ات الذين يقطنون في غزة وشكلوا ما نسبته 35% من حجم العينة (شكل 8).

شكل (8): المنطقة الجغرافية التي يسكنون بها المعلمين\ات



أما فيما يتعلق بحجم العينة المختارة وفقاً للجهة المشرفة على المدرسة، فقد أظهرت البيانات إلى 47% من العينة المشاركة كانت لموظفي\ات المدارس الحكومية، بينما شارك 10% من مجمل العينة من المدارس الأهلية (شكل 9)

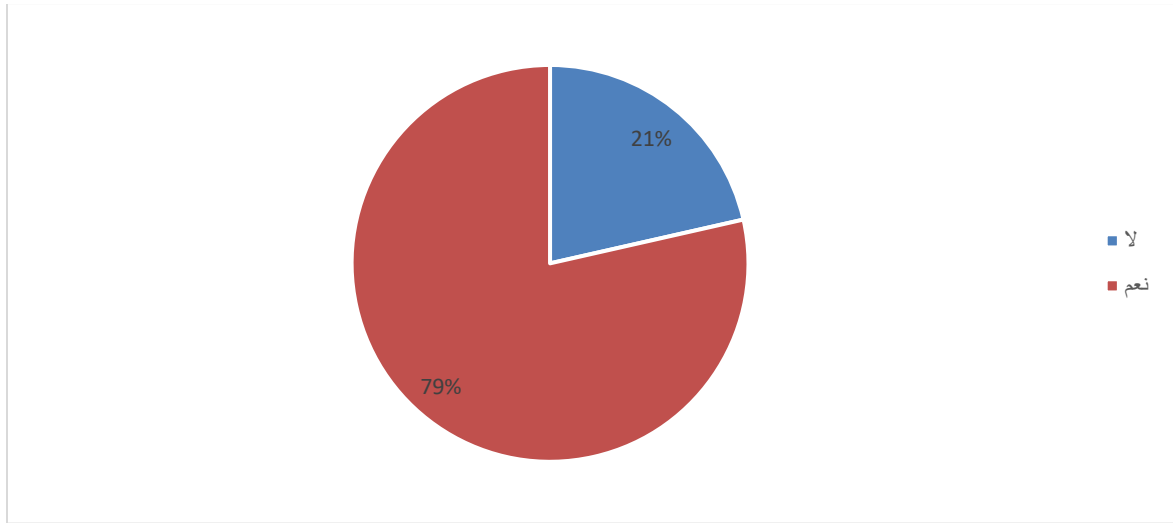
شكل (9): نسب المشاركين\ات من العينة وفقاً للجهة المشرفة على المدرسة



وفيما يتعلق بالمؤهلات التعليمية للمشاركين\ات في العينة فقد أفادت النتائج أن 7% منهم\ان كانوا من حملة شهادة الدكتوراة، وأن 21% منهم\ان من حملة شهادة الماجستير، بينما 65% كانوا منهم\ان كانوا من حملة الشهادة الجامعية (أربع سنوات فأعلى) وأن 7% منهم\ان من حملة شهادة من جامعة\كلية (دبلوم سنتين فقط).

وفيما يخص الاشتراك والانتماء والانتساب الى النقابات والاتحادات، فقد بينت نتائج التحليل للبيانات أن 79% من المشاركين\ات هم أعضاء مسجلين\ات في نقابات واتحادات (شكل 10) وأن 21% فقط منهم\ان هم\ان من غير المنتمين\ات الى أي من النقابات والاتحادات. وقد جاءت البيانات التالية دون أي ذكر للأسباب التي حالت دون انتمائهم\ان لأي من النقابات والاتحادات.

شكل (10) نسب المشاركين\ات المسجلين\ات في اتحادات ونقابات مختلفة من مجمل العينة



وقد أعربت رئيسة نقابة المدارس الأهلية⁵⁸ في مقابلة أجريت معها مطلع شباط 2024 الى أن "هناك عدد من الخطوات التي تم اتخاذها من أجل زيادة انخراط المعلمين\ات في العمل النقابي ومن جملة هذه الخطوات: (1) زيادة الوعي بأهمية العمل النقابي لدى المعلمين من خلال مجموعة من الأدوات والوسائل لتحقيق هذا الهدف (الدورات..النشرات...الخ). (2) تكتيف الزيارات الميدانية للمعلمين في مدارسهم وأماكن عملهم مما يتيح فرصة الاستماع للمعلمين. (3) العمل على تكثيف دورات للمعلمين تتناول في مضمونها تشجيع الانخراط في العمل النقابي. (4) التركيز على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمعلمين وهذا يتيح المجال لمعرفة توجهاتهم ومطالبهم ومشاكلهم. (5) التركيز على دور النقابة في الوقوف بجانب المعلمين\ات في المشاكل التي يواجهونها في مدارسهم وأماكن عملهم. (6) العمل على توفير أيام ترفهية للمعلمين يمكن استغلال ذلك لزيادة انخراط المعلمين في العمل النقابي. (7) مشاركة النقابة العام للمعلمين المناسبات الاجتماعية الخاصة بالمعلمين (خصوصية غزة). (8) مشاركة النقابة العام للمعلمين المناسبات الوطنية"

فيما أضاف الأمين العام لاتحاد المعلمين⁵⁹ "بأن الاتحاد ما قبل العدوان على قطاع غزة والأراضي الفلسطينية عمل على تنسيب المعلمين وقام بزيارة عدد من المدارس وأعد الاتحاد عدة نشرات توعوية تركزت حول نشرات توعوية حول أهمية العمل النقابي وحول الاتحاد العام وأهمية الانخراط بالعمل النقابي وأخذ زمام المبادرة للانضمام للاتحاد والترشح للمواقع، وقام أعضاء الاتحاد أيضاً بتعديل كثير من المواد في النظام الداخلي لتمكين عديد المعلمين للترشح في المواقع وفروع الاتحاد، ولذلك سعى الاتحاد الى زيادة الاعداد والتخفيف عن المعلمين، وقام بتطوير طريقة للتواصل مع المعلمين\ات عن طريق التطبيقات على الهواتف النقالة من أجل التواصل الفاعل ومعرفة بيانات المعلمين\ات، إذ يستطيع كل معلم ادخال بياناته وتقديم شكوى او استيضاح للاتحاد من خلال بيئة تواصل الكتروني والذي يهدف الى زيادة عدد المعلمين المنتسبين الى الاتحاد وموضوع الانتخابات

⁵⁸ مقابلة مع رئيسة نقابة المدارس الأهلية، شباط 2024

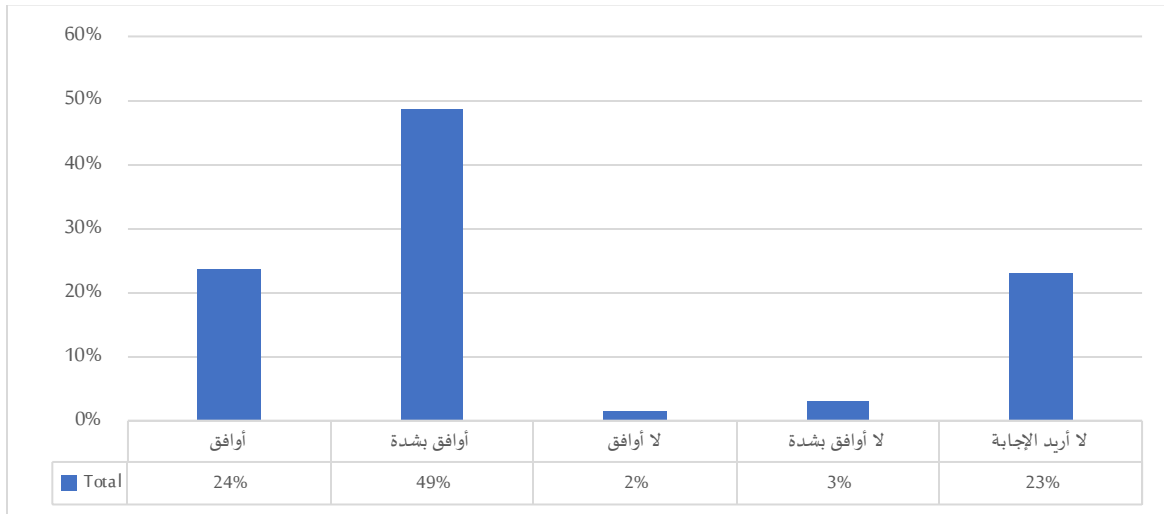
⁵⁹ مقابلة مع الأمين العام لاتحاد المعلمين الفلسطينيين، آذار 2024

والتعديل على قوانين الانتخابات التي تشجع المعلمين على الانخراط" وهذا ما أكده موظفون\ات الوزارة التي تم الحديث معهم حول الحقوق النقابية للمعلمين\ات.

كما وأضاف 73% من المشاركين\ات أن الاتحادات والنقابات التي ينتمون إليها تمثلهم\ان وتمثل قضاياهم\ان بغض النظر عن طبيعة الاتحاد والنقابة وطبيعة الجهة المشرفة على المدرسة، وبغية التدقيق في النسب ورسد الصحيح منها لأولئك الذين أجابوا عن هذا البند (بأو افق أو أفق جداً) فقد تم جمع النسبتين معاً كون النسبتين لهما دلالة واضحة وإشارة إلى الانضمام والانتساب للاتحاد أو النقابة ومدى رضاهم عن تمثيل الاتحاد أو النقابة لقضاياهم ومشاكلهم

وبغية التفصيل في تلك النسب (شكل 11)، فقد وأضاف 54% منهم أن الاتحاد أو النقابة التي ينتمون إليها تعمل على دعوتهم\ان للمشاركة في صنع واتخاذ القرارات الخاصة بالاتحاد أو بقضايا تمس المعلمين\ات، وأن 23% منهم\ان أعربوا عن استيائهم\ان بأن النقابة أو الاتحاد التي\الذي ينتمون إليها لا تقوم بدعوتهم\ان للمشاركة في صنع القرار، وأن 23% منهم اختاروا ألا يجيبون على هذا البند. وقد أوضح ممثل الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين "أن القرارات يتم اتخاذها في اجتماع الأمانة العامة تتم وفق الأغلبية، ويتم إنفاذ القرار من خلال مكتب الأمانة العامة للاتحاد العام ويقوم الأمين العام بالإشراف على تنفيذ هذه القرارات تحديداً تلك التي يكون لها أهمية كبيرة، ويتم اتخاذها بالشراكة مع أمراء سر فروع الاتحاد من خلال اجتماع مع الأمانة العامة، حيث يتم التشاور حول هذه القرارات ويتم التصويت عليها ضمن الأمانة العامة، ومن ثم يتم اتخاذ موقف أو قرار يتم إصداره في بيانات مثل الاضرابات أو فك الاضرابات أو القضايا المطالبة وما إلى ذلك، أو خطة الاتحاد السنوية"⁶⁰. كما أوضح كذلك أن "القرارات يتم اتخاذها داخل الاتحاد تتم بشكل ديمقراطي من خلال الاجتماعات الدورية والطارئة والتي تعقدتها الأمانة، ويتم ذلك داخل أطر الاتحاد المختلفة بما يكفله النظام الأساسي والداخلي من صلاحيات ومسؤوليات للأمين العام وأعضاء الأمانة العامة المنتخبين وأمين سر وأعضاء اللجان التنفيذية للفروع ومروراً بالمجلس المركزي للاتحاد العام مع الأخذ بعين الاعتبار كافة المستجدات والطارئة عند عقد الاجتماعات على كافة المستويات المذكورة سابقاً.⁶¹"، بينما أعرب مسؤول النقابات للمدارس الخاصة في منطقة الجنوب⁶² أن القرارات يتم اتخاذها ضمن اللجنة التنفيذية المكونة من 12 شخص بالإضافة إلى أمين السر، وتصدر عبر بيانات رسمية تنشر عبر المواقع الرسمية للاتحاد"

شكل (11): نسب المشاركين\ات الذين يعتقدون أن الاتحاد أو النقابة يمثلهم ويمثل قضاياهم



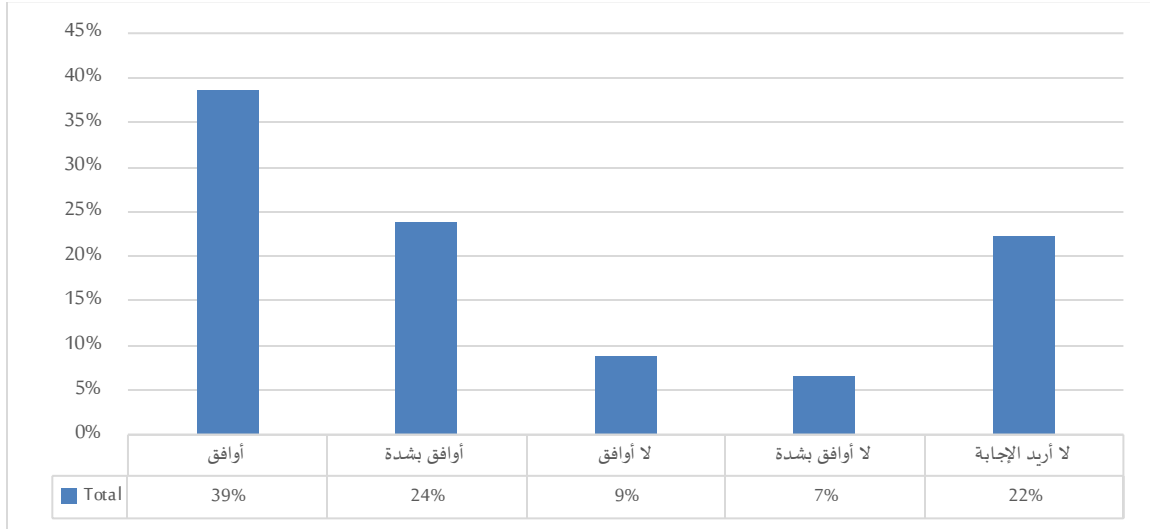
⁶⁰ مقابلة الأمين العام للاتحاد المعلمين الفلسطينيين، شباط 2024

⁶¹ مقابلة مع رئيسة نقابة المدارس الأهلية، شباط 2023

⁶² مقابلة مع مسؤول النقابات للمدارس الخاصة في منطقة الجنوب، آذار 2023

كما بينت النتائج أيضاً أن 63% من المشاركين والمشاركات أعربوا عن موافقتهم فيما يتعلق بالشفافية الإفصاح عن المعلومات والقرارات والمشاكل التي يعمل الإتحاد أو النقابة وفقها (شكل 12)

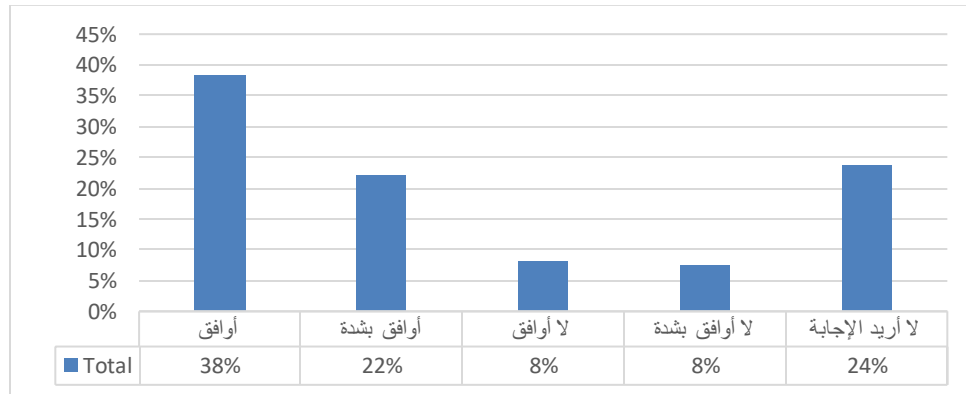
شكل (12): نسب المشاركين الذين يعتقدون أن عمل الإتحاد والنقابة يتصف بالشفافية والافصاح عن المعلومات والقرارات والمشاكل



كما بينت النتائج أن 16% من المشاركين قالوا إن عمل الإتحاد والنقابة لا يتصف بالشفافية والافصاح عن المعلومات والقرارات والمشاكل، بينما امتنع 22% منهم عن الإجابة على هذا السؤال. وأفادت النتائج أيضاً أن 64% من المشاركين موافقون وراضون عن أداء وإنجازات النقابة التي تنتمي إليها أو الإتحاد، فيما أعرب 30% منهم عن عدم موافقتهم وراضهم، وامتنع 6% منهم عن الإجابة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى 53% من المشاركين يرون أن الإتحاد أو النقابة يقوم بتلبية جميع متطلباتهم واحتياجاتهم الوظيفية، وأن 24% ينفون ذلك، وأن 23% منهم اختاروا ألا يجيبون على هذا البند. كما وأفادت البيانات أيضاً أن 56% من المشاركين يعتقدون أن الإتحاد والنقابة يساهمان في تطوير واقع المعلمة، بينما امتنع 22% منهم عن الإجابة، واعترض 21% منهم على ذلك، إذ لا يعتقدون أن الإتحاد والنقابة يساهمان في تطوير واقع المعلمة.

شكل (13): نسبة المشاركين الذين اللواتي يعتقدون أن الإتحاد والنقابة يساهم برسم السياسات التعليمية والتأثير في مجال التعليم

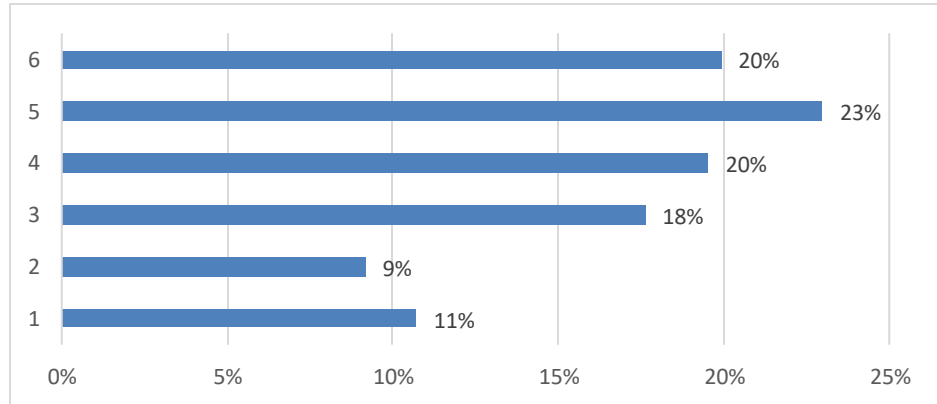


كما بينت النتائج أيضاً أن 60% يعتقدون أن الإتحاد النقابة يساهم برسم السياسات التعليمية والتأثير في مجال التعليم (شكل (15))، من ناحية أخرى فقد أوضحت رئيسة نقابة المدارس الأهلية⁶³ " أن العلاقة التي تربط النقابة مع وزارة التربية والتعليم هي علاقة متسقة ومنسجمة حسب طبيعة الظروف ومتطلبات العمل النقابي بما يخدم مصلحة المعلمين\ات وموظفي\ات التربية والتعليم ويضمن سير العملية التربوية آخذين بعين الاعتبار بأن الطالب محور العملية التعليمية التعليمية، الأمر الذي يساعد النقابة في رسم السياسات التعليمية مع أصحاب القرار والتأثير في مجال التعليم"، وأعربت رئيسة النقابة أن النقابة تواجه جملة من التحديات أبرزها " الاحتلال الإسرائيلي، والذي يلعب الدور الرئيسي في التأثير على العمل النقابي في فلسطين).

وقد أضاف الأمين العام للاتحاد العام للمعلمين الفلسطيني في هذا الخصوص ، أن "الاحتلال يلعب دور كبير في التضيق والملاحقة والوضع الاقتصادي والحصار من خلال خصم أموال المقاصة وغيرها من الممارسات بسياسته التدميرية والتجهيل وطمس الثقافة الوطنية والاستيطان والحواجز والتضييق الانقسام الفلسطيني تأثر الإتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين وخصوصاً في غزة من حيث حرية العمل وفتح المقرات وممارسته دوره النقابي والتربوي حيث تم حظر أنشطته من حكومة الأمر الواقع في غزة وكذلك تأثره بالوضع لاقتصادي الخاص في غزة، ورغم ذلك حافظ الإتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين على وحدة الحال بين الضفة وغزة بالأمانة العامة وتحقيق الإنجازات المطلوبة والتي تتعلق بحقوق المعلمين ومساواتهم بمعلمي الضفة الفلسطينية.

وأعرب الأمين العام للاتحاد العام للمعلمين أيضاً الى⁶⁴ "أن العلاقة مع وزارة التربية والتعليم هي علاقة مصلحة، فإذا لبت الوزارة مطالب الإتحاد والمعلمين تكون العلاقة إيجابية أما إذا لم تلي الوزارة هذه المطالب فتكون العلاقة متوترة، ولكن نؤمن كإتحاد بأن العلاقة الإيجابية والصدام مع الوزارة قد لا يحقق ما يصبو إليه الإتحاد، وخلال السنوات الماضية التفاهم مع وزارة التربية والتعلم أنجز كثير من القضايا العالقة سابقاً، فالعلاقة الجيدة تحل كثير من القضايا خاصة بين فروع الإتحاد ومديريات التربية من خلال التفاهم والاتفاق على الخطوات والتي حلت عديد من قضايا المعلمين" كما أضاف "أن الإتحاد يواجه جملة من التحديات أهمها تبلور فكر لدى بعض المعلمين\ات أن الصدام مع الحكومة ووزارة التربية والتعليم هو أهم من الإنجاز ، بمعنى أن البعض يركز على الصدام والاضرابات أكثر من الإنجاز. وهذا يعتبر جدلية ومشكلة يواجهها الإتحاد. وفيما يتعلق بالإشكالية الكبيرة التي طفت على السطح هي الأزمة المالية الممتدة منذ عام 2019 لغاية الآن والتي أثرت بشكل كبير على موضوع الرواتب والاجتياز منها، والذي جعل ظروف العمل صعبة جداً مما أدى الى عدم استقرار في وزارة التربية والتعليم. بالإضافة الى ذلك فإن تكرار الإضرابات أدى الى حالة توتر في الميدان، وعدم القدرة على ضبط المعلمين\ات تحت إدارة الإتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين فاقم الوضع، لأن موضوع الخصومات الإسرائيلية لأموال الضرائب الفلسطينية أثر سلباً على موضوع الرواتب وخلق أزمة اقتصادية عند المعلمين\ات وانعكس على حياتهم وعلى موضوع الدوام وأصبح بيئة خصبة لموضوع الاضرابات خارج الإتحاد"

شكل (14) ترتيب المعارف الخاصة بالحق بالعمل النقابي من وجهة نظر المشاركين\ات



⁶³ مقابلة مع رئيسة نقابة المدارس الأهلية، شباط 2024

⁶⁴ مقابلة مع الأمين العام للاتحاد المعلمين الفلسطينيين، آذار 2024

ومن جهة أخرى، بينت النتائج الى أن 60% المشاركين ات من مجما العينة يعتقدون أن باتمائمهم للاتحاد \ النقابة يشعرون أنهم\ن يمارسون حقوقهم\ن النقابية، وأن 32% يعارضون ذلك، فيما امتنع 24% منهم\ن عن الإجابة. من ناحية أخرى، أوضحت النتائج الى أن 20% من المشاركين\ن لديهم\ن معرفة كاملة بالحقوق النقابية، وأن 11% لا يعرفون الحقوق الخاصة بهم والمتعلقة بالعمل النقابي (شكل 14).

من ناحية أخرى أضاف الأمين العام لاتحاد المعلمين الفلسطينيين أن "المعلم بشكل عام يستحق الأفضل دوماً وخصوصاً حقوقه الوظيفية ومكاته الاجتماعية وخصوصية المعلمين في غزة تلاحظ شغف المعلمين لتعزيز مكاته وخدمته شريحته الانخراط في العمل النقابية بإيجابية عالية ومهنية مثابة لهذا العمل مضحياً بوقته على حساب حياته الخاصة لإنجاز العمل النقابي المنوط به

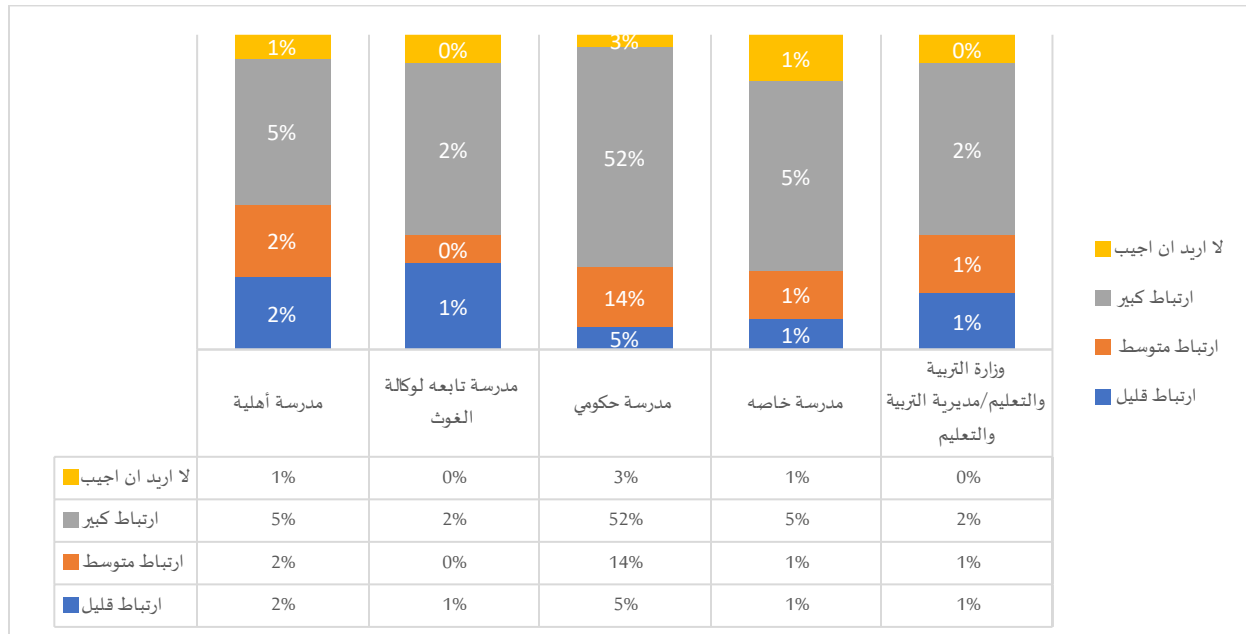
2.3. القسم الثالث: حقوق المعلمين النقابية وتراجع الشغف بالمهنة

يركز هذا القسم على محورين أساسيين، يتعلق كل منهما بأثر الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالحكومة الفلسطينية في ظل انتهاكات إسرائيلية صارخة لحقوق المعلمين والطلبة على حد سواء، ويبحث المحور الأول أثر الانتهاكات الإسرائيلية على مهنة التعليم، بينما يركز المحور الثاني على أثر الأزمات التي تعصف بفلسطين على شغف المعلم\ة، من قبيل الوضع الاقتصادي للحكومة والجوانب التي تترتب عليه في دفع مستحقات المعلمين\ات نتيجة للأزمة السياسية التي خلقها الاحتلال.

2.3.1. المحور الأول: أثر الانتهاكات الإسرائيلية على الحق بالتعليم

أظهرت نتائج البيانات المتعلقة بالانتهاكات لحق التعليم والمعلمين من قبل الاحتلال الإسرائيلي أن 98% من المشاركين\ات يعتقدون أن الاحتلال يقوم بشكل ممنهج ودوري في انتهاكات محددة للحق في التعليم على الأراضي الفلسطينية، وقد أكدت ذلك مخرجات المقابلات التي تمت مع عدد من موظفي وزارة التربية والتعليم والمديريات في مناطق مختلفة، وأعرب الجميع أن الاحتلال يمارس كافة الأنشطة البربرية التي تقود الى الانتهاك لحق التعليم في الأراضي الفلسطينية بصورة جلية وواضحة للعيان. وأكدت رئيسة نقابة المدارس الأهلية أن "الاحتلال الإسرائيلي يلعب الدور الرئيسي في التأثير على العمل النقابي في فلسطين من خلال التضييق والملاحقة والوضع الاقتصادي والحصار من خلال خصم أموال المقاصة وغيرها من الممارسات بسياسته التدميرية والتجهيل وطمس الثقافة الوطنية والاستيطان والجواز والتضييق". وأكد 66% من المشاركين\ات بالبحث أن هناك ارتباط كبير لهذه الانتهاكات بالحقوق النقابية الخاصة بالمعلمين\ات، بينما اعتقد 18% منهم أن هناك ارتباط متوسط، وامتنع 55% منهم\ن عن الإدلاء بإجاباتهم\ن على هذا البند، واعتقد 12% من مجمل المشاركين\ات أن هناك ارتباط منخفض. وللتفصيل بناء على نوع المدرسة.

شكل (14) نسب المشاركين\ات الذين\الواتي يعتقدون أن هناك ارتباط لهذه الانتهاكات بالحقوق النقابية لهم\ن وفقاً للمدرسة



الشكل 15 يوضح أن 52% من مشاركي المدارس الحكومية يعتقدون أن هناك ارتباط بين الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال على حقوقهم النقابية بما في ذلك حقهم في الإضراب، التعبير عن الرأي والتجمع وممارسة الحرية النقابية. وقد لخص المشاركون الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي على الحق بالتعليم من قبيل:

- الحد من إمكانية الوصول إلى المنشآت التعليمية الفلسطينية كالمدراس، كتنقييد حركة الطلاب ومنعهم من الوصول إلى مدارسهم
- محاولة تغيير المناهج التعليمية لمصلحة الاحتلال كما هو حاصل بمدارس القدس المحتلة
- عدم توفير الرواتب الكاملة للمعلمين
- إغلاق المدارس وأحياناً إغلاق الطرق المؤدية إلى المؤسسات التعليمية.
- تعطيل الدوام الرسمي بحجج واهية.
- إطلاق النار على الطلاب وقتل وجرح الآلاف منهم والاعتقالات المتكررة للطلاب والمعلمين وايضا تواجد قوات الجيش بالقرب من اماكن الدراسة
- إغلاق المدارس وقصفها وتحويل بعضها إلى ثكنات عسكرية تعطلت المسيرة التعليمية في عدد من المناطق التي تشهد احتدام المواجهات.
- تقييد حرية التعبير وخاصة تلك المتعلقة بالتعبير عن الرأي
- التأثير على نفسية الطلاب بسبب ما يواجهون صباحاً ومساءً من انتهاكات متعمدة ضد الطلبة ومعلمهم
- منع المعلمين والمعلمات من الوصول لمناطق التجمع لممارسة العمل النقابي
- فصل المحافظات الجنوبية عن الشمالية وعاقة عمل الوزارة بشكل كامل
- العدوان على غزة منذ ٧ أكتوبر عطلت المسيرة التعليمية بشكل كامل حيث تعطلت رياض الاطفال والمدارس والجامعات... الخ.

2.3.2. المحور الثاني: أثر الازمة الحالية على شغف المعلم

يحيط بالمعلم الفلسطيني ظروف عديدة تتعلق بطبيعة عمله وتؤثر عليها سلباً وإيجاباً، منها ما هو خارجي ومنها ما هو داخل المدرسة. ومن أهم هذه العوامل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فتدني رواتب المعلمين الناتج عن تراجع الوضع الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام، وتراجع المكانة الاجتماعية لمهنة التعليم كلها تقلل من دافعية المعلم ومن إقبال الكفاءات على هذه المهنة، بالإضافة إلى الوضع السياسي وتأثيره في تكرار إغلاق المدارس والحواجز على الطرق والتفتيش. أما العوامل الداخلية الضاغطة على المعلم والتي تؤثر على أدائه فمن أهمها الصفوف المكتظة، وضعف اهتمام الطلبة بالدراسة، وعدم توفر الأجهزة والوسائل المعينة للمعلم من حاسوب ووسائل تعليمية. وقد أشار العديد من الدراسات⁶⁵ إلى أهمية المعلم في أنه يقوم بمجموعة متكاملة من الأدوار ما بين قائد تربوي، وقائد اجتماعي، ووسيط بين الأسرة والمدرسة والمجتمع. وقد أشار مسؤول في وزارة التربية والتعليم إلى وعي الوزارة لأوضاع المعلمين غير المناسبة، وإلى الجهود التي بذلت لتحسين أوضاعهم من خلال قانون الخدمة المدنية، ومهنة التعليم، وتطوير استراتيجية لتأهيل المعلمين، وإنشاء هيئة تطوير مهنة التعليم، وأن هناك محاولات حثيثة لزيادة رواتب المعلمين. أما فيما يتعلق بالعوامل التي أثرت على شغف المعلم بمهنة التعليم من وجهة نظر المشاركين والمشاركات في عينة التقرير فقد أكدوا على ما ورد في الدراسات السابقة وأجملوا هذه التحديات بالتالية:

- عدم إمكانية الوصول إلى المدارس بسبب إغلاق الاحتلال المستمر.
- عدم احترام الوظيفة من قبل المجتمع والدور الاعلامي المتسلط على المعلم أثر بشكل كبير على رسالة التعليم وشغف المعلم.
- تعليم مهناج تفرضه سلطات الاحتلال وتحديداً في مناطق القدس أثر على شغف المعلم

⁶⁵ سائدة عفونة " واقع التعليم في المدارس الفلسطينية ما بعد نشوء السلطة الفلسطينية: تحليل ونقد"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد ٢٨ (٢)، ٢٠١٤.

- (d) عدم توفير الرواتب الكاملة للمعلمين\ات.
- (e) عدم انصاف المعلم\ة وإعطائه جميع حقوقه.
- (f) الظروف الراهنة والشعور بالعجز لما يحدث بأبناء شعبنا.
- (g) الأثار النفسية للعدوان الحالي وأثره على الطلبة أضعف من شغف المعلم\ة.
- (h) قلة الحوافز للمعلمين\ات من قبل الوزارة أو الاتحادات والنقابات.
- (i) عدم الحصول على الحقوق النقابية ومماثلة الحكومة وتنصلها من الاتفاقات المبرمة مع الاتحاد.
- (j) الاعداد الكبيرة للطلبة في الصفوف.
- (k) الضغوط المادية والنفسية اثرت على مهنة التعليم.
- (l) التمييز والعنصرية من قبل حكومة غزة ضد موظفي\ات رام الله والانقسام في قطاع غزة والحزبية في إعطاء الحقوق، سوء الإدارات العليا في وزارة التربية والتعليم التابعة لوكالة الغوث
- (m) عدم تطوير قدرات المعلمين ل مواكبة ما هو جديد في مجالهم وذلك بعدم ارسالهم في دورات خارجية.

3. التوصيات والمقترحات

3.1.1. توصيات ومقترحات من أجل الرقي بشغف المعلم\ة

وقد اقترح المشاركون\ات جملة من الحلول والمقترحات الأصلية لتجنب العوامل التي تحول دون الرقي بشغفهم في مهنة التعليم والارتقاء بالتعليم الى ما يصبو اليه المجتمع الفلسطيني، ومن جملة هذه الحلول:

- اقرار برنامج / سياسة تشريع تقضي بتعيين المعلم في المكان الاقرب الى بيته لتجنب الحواجز الاسرائيلية"
- اقرار قوانين من قبل التربية والتعليم لحماية المعلم على كافة المستويات
- تعيين المعلمين والمعلمات في منطقة قريبة من مكان سكهم، أو تسهيل تعيين المعلمين بمناطق سكهم وجود مدارس لكل منطقة فالطالب والمعلم غير مضطرين لسلك طريق طويلة للوصول الى مدرسة ثانوية غير موجودة بمنطقته
- توفير دخل يراعي غلاء المعيشة
- زيادة الحوافز للمعلمين لزيادة شغفهم وعطائهم
- إنهاء الانقسام وإقامة الدولة الفلسطينية لشعر بالأمان الوظيفي والوطني
- تحقيق المساواة في سلم الرواتب ما بين المحافظات الشمالية والجنوبية
- جدولة المستحقات ودفع الرواتب بموعدها
- اقرار برنامج تدريبي/ دورات تدريبية متخصصة للمعلمين مع البلدان المجاورة لتطوير قدراتهم وتنميتها والاطلاع على ما هو جديد.
- تشكيل لجنة موسعة من وزارة التربية والتعليم على مستوى الوطن (تضم معلمين ومعلمات مختارين المتطوعين) / تحديد العوامل التي تؤدي الى تقليل شغف المعلم بمهنته (ب طرق منهجية وعلمية) / اقتراح ووضع حلول اصيلة وواقعية /وضع برنامج لتنفيذ هذه الحلول بما يتناسب مع متطلبات العام الدراسي/ متابعة تنفيذ هذه الحلول وتقييمها اولاً باول.

3.2. توصيات مرتبطة بعناصر العملية التعليمية

فيما يتعلق بواقع نظام التعليم في فلسطين، فقد جاءت التوصيات كالتالية:

• أولاً: حول فلسفة ورؤيا التعليم:

أجمعت العينة المختارة للمجموعات البؤرية وعدد من المشاركين\ات في الاستمارة على ضرورة التركيز على قيمة التعليم وخلق الدافعية عند الطلبة منذ رياض الأطفال، واستقلالية النظام التعليمي عن الأحزاب السياسية، وإعادة الاعتبار للعملية التعليمية التعليمية بكل مكوناتها. وتنمية موارد دعم التعليم محلياً والاستغناء عن التمويل الأجنبي. كما أضاف البعض الى ضرورة تغيير رؤية التعليم والرسالة وتخصيص ميزانيات ملائمة للتعليم،

وتحويل الديمقراطية وحقوق الانسان الى ممارسات حقيقية وأصيلة. وتحويل رؤية التعليم من النظام الشمولي الى النهج الديمقراطي وتكامل التخطيط مع كافة القطاعات الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

• ثانياً: حول المعلمين/ات:

شدد المشاركون\ات على مهنة التعليم وتعزيز كرامة المعلمين/ات، وتطوير قدراته من خلال انخراطه ودمجه بعدد من الدورات والبرامج الخاصة بمهاراته الشخصية وليس دورات متعلقة بالمناهج فقط. بالإضافة الى الاهتمام أكثر بتوظيف معلمين/ات لديهم قدرات للتعامل مع الأطفال ذوي وذوات الإعاقة لتفعيل سياسة التعليم الجامع 2015 بصورة حقيقية وأصيلة. وإعادة النظر بقانون العقوبات ضد المعلمين\ات. تمكين المعلمين مالياً ومعرفياً وليكونوا على قدر المسؤولية حتى لا يلجأ الناس المسار الخصوصي- أي الدروس الخصوصية- أو مسار التعليم الخاص، تدريب المعلمين\ات وتأهيلهم باستخدام طرق جديدة للتدريب ونوعية تدريب مختلفة عما يقدم حالياً، الاهتمام بالمعلمين/ات وإعادة الكرامة لهم

• ثالثاً: المناهج

فقد أجمع المشاركون على ضرورة دمج محاور المنظومة القيمة بالمناهج المدرسية والجامعية. تحويل المهام الى نظام الوحدات. تكامل بين المناهج وقدرات الطلبة المتفاوتين. تكامل بين المناهج وميول الطلبة. إعادة تفعيل الأنشطة اللامنهجية بالمدارس. تعديل المناهج. إضافة المهارات الحياتية والأخلاق والمواطنة كمواقف وخبرات داخل المنظومة في مراحل الطفولة المبكرة. مناهج خاصة للأطفال ذوي الإعاقة تكامل بين المناهج والفروقات الفردية بين الطلبة.

• رابعاً: الأهالي والمجتمع المحلي

وقد قادت نتائج المشاورات الى التوصيات التالية: ضرورة تعزيز دور الأهالي والمجتمع المحلي بالمنظومة التعليمية وبناء أسس التكامل بين أدوار المدرسة والأسرة. بالإضافة الى تشجيع وتحفيز الأهالي واشراكهم بالمدارس عبر برامج مخصصة

خامساً: فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي والتعليم المهني والتقني، فقد أوصى المشاركون بضرورة مواكبة التطور التكنولوجي والمعرفي والعلمي في العالم. وضرورة توظيف التكنولوجيا بالتعليم وتوظيف البيانات والإحصاءات بالتعليم وتقديم الدعم المالي الكافي للتعليم المهني والتقني وتقديم الدعم الكافي للتعليم المهني والتقني والعمل على استكشاف ميول ورغبات الطلبة

سادساً: أما توصيات المشاركين\ات للوزارة، فقد أوصوا بزيادة كوادير الإرشاد التربوي والاجتماعي ودراسة ظاهرة التسرب من المدارس خاصة في سن المراهقة 13-16 والاستفادة من خبرات المتقاعدين بالمدارس. وتفعيل دور مساءلة التربية للوقوف على الثغرات في التربية والتعليم والاهتمام بالأطفال من ذوي المواهب والتفوق وتشجيع المواهب والابتكارات. وزيادة الشفافية والنزاهة بالتوظيف واستقلالية النظام التعليمي عن الأحزاب السياسية.

3.1.3 توصيات بغية الإصلاح⁶⁶

إن التعليم بشكله الحالي لا يمكن أن ينتج جيلاً من الطلبة لديه المعارف والمهارات التي تأهله للتعامل مع الحياة والانخراط في سوق العمل. كما أن هذا النوع من التعليم لا يؤدي لأي نوع من أنواع التحرر أو الحرية، ولا يستطيع تزويد الطلبة بالمهارات الحياتية الكافية لمواجهة المشاكل اليومية والتعامل معها، ولا يحفز على مهارات التفكير والتفكير النقدي على وجه الخصوص.

إن الأدوات المستخدمة بالتعليم حالياً لا تشجع عمليات البحث والتساؤل والتحليل والاستنتاج، كما أن طبيعة المعارف التي تخلقها العملية التعليمية الحالية لا تبني الإنسان الفلسطيني الذي يرفض، ولا يستسلم لما يجري حوله ومستقل وشخص ناقل لمعرفة غيره، لا مستهلك لها، لا يحلل ولا ينتقد ولا يشك. يعيش بانتظار الإجابات الجاهزة، وليس شريك بصياغتها. إن المؤسسة الفلسطينية التعليمية تقوم على:

1. الغاء الإنسان ودوره، وهدر كرامته كمتعلم\ة ومعلم\ة، ولا تعترف به الا كمستهلك\ة للمعرفة، لذا يبقى متلقى سلبى لها، فالإنسان أداة يتم تحريكها وفق ما تريد المؤسسة، أو وفق ما يراه مهنيون وخبراء، ويعتقدون أنهم ذوي وذوات المعرفة والخبرة،

⁶⁶ سائدة عفونة، واقع التعليم في المدارس الفلسطينية ما بعد نشوء السلطة الفلسطينية: تحليل ونقد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد 28 (2014)

يتملكون مركزية السلطة، يسعون لإلغاء العقل والتفكير بسياساتهم غير المدروسة وبرامجهم المبتورة، ولا مكان للتساؤل طالما هناك اجابات جاهزة، فكيف يمكن أن ينمو التفكير ويربى الأمل، إذا لم تترك للمتعلّم مساحة للبحث والاستكشاف والتحليل والنقد.

II. إن النص يسبق العمل: إن المؤسسة الحاكمة لنظام التعليم تسير وفق نصوص ومناهج جاهزة ومعدة مسبقاً، وتعريفات محددة، يجب القبول بها، والسير حسب متطلباتها، وإذا تم الإخفاق في تنفيذها يعول على الأفراد بالفشل. إن سلطة النص تتفوق على سلطة الفعل والتجربة، فالمعرفة معلية في كتب ومناهج، والأكثر تفوقاً بمقياس التقدم والنجاح، هو من يستطيع أن يتعب داخلها، طالما أن هناك كتباً مقررة ومقاييس تدعي الموضوعية، وطالما أننا نبدأ بمفاهيم ونظريات جاهزة، سيبقى الانسان في جوهره مستهلكاً للمعرفة.

III. عدم الاعتراف بالتجارب والخبرات المرتبطة بحياة الانسان، إن تقديس الشهادات التي تمنح من مؤسسات العليم العالي ذات النظام الشبيه بنظام التربية والتعليم، والتي تعتمد اجتياز امتحانات محددة، وبأدوات قياس موحدة، فلا تقدير لخبرات وتجارب بدون شهادات. وهذا هو النظام التعليمي بالتحديد، لا يعترف أن لكل فرد عبقرية الخاصة.

IV. التدريب والتمكين والتطوير والتقوية ضمن برامج تدريبية محددة، ومعه أهداف قابلة للقياس لإنتاج عقول ذات اتجاه واحد، فحتى تلك الكلمات فيها سيطرة (تطوير، تمكين، تدريب) هناك من هو متفوق يقوم بتدريب وتطوير وتعزيز الاخرين، ويدعي أن بمقدورهم بعد انتهاء برنامج التدريب أو التمكين أو التطوير أن يصبح متطور وفقاً لمعايره.

4. المرافق:

مرفق رقم (1): غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة

رقم الغاية	نص الغاية
4.1	ضمان أن يتمتع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.
4.2	ضمان أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030
4.3	ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030
4.4	الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ومباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030
4.5	القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفتيات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة، بحلول عام 2030
4.6	ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

4.7	<p>ضمان أن يكتسب جميع الدارسين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، وذلك بجملة من السُّبل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030</p> <ul style="list-style-type: none"> • 4أ (بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع). • 4ب (الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح الدراسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020) • 4ج (الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030)
-----	---

قائمة المراجع

1. بسينة نزال (2018): نموذج لدمج الاطفال ذوي الإعاقة في رياض الأطفال، قسم الطفولة المبكرة، التعليم العام، وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مؤسسة انقاذ الطفل
2. تقرير خاص حول انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي للحق في التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة- حالة قطاع غزة
3. الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم، 2008: 31
4. ايلانة رمعي (2020): "تقييم نظام التعليم في فلسطين من منظور المنظمات غير الحكومية (السياق، المشاكل، التحديات والتوصيات الخاصة بسياسة التعليم)، مركز إبداع المعلم.
5. دستور منظمة العمل الدولية، ونصوص مختارة، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2020\
6. الاتفاقية رقم (87) الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، في 9 تموز/يوليو 1948، في دورته الحادية والثلاثين، تاريخ بدء النفاذ: 4 تموز/يوليو 1950، وفقاً لأحكام المادة (15). وأنظر أيضاً الاتفاقية رقم (98) الخاصة بتطبيق مبادئ الحق في التنظيم النقابي وفي المفاوضات الجماعية، اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في 1 تموز/ يوليو 1949، في دورته الثانية والثلاثين، تاريخ بدء النفاذ: 18 تموز/يوليو 1951، وفقاً لأحكام المادة (8).
7. المجموعة البؤرية التي تم عقدها مع عدد من المعلمين\ات في شباط 2024

8. منظمة العمل العربية، الاتفاقية العربية رقم (8) لعام 1977، بشأن الحريات والحقوق النقابية، التي أقرها المؤتمر العربي المنعقد في دورته السادسة في مدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية (آذار/مارس 1977)
9. المادتين (20 و23) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف (د-3) المؤرخ في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948.
10. الاتفاقية رقم (87) منظمة العمل الدولية، مصدر سابق.
11. مادة (2) من الاتفاقية المذكورة على ما يلي: «للعامل وأصحاب العمل، دون تمييز من أي نوع، الحق في إنشاء ما يختارونه هم أنفسهم من منظمات، ولهم كذلك، دون أن يربهن ذلك بغير قواعد المنظمة المعنية، الحق في الانضمام إلى تلك المنظمات، وذلك دون ترخيص مسبق
12. المادة (7) من الاتفاقية المذكورة على أنه: «لا يجوز إخضاع اكتساب منظمات العمال وأصحاب العمل واتحاداتها الحلافية للشخصية القانونية لشروط يكون من شأنها الحد من تطبيق أحكام المواد 2 و3 و4 من هذه الاتفاقية..
13. المادة (4) من الاتفاقية رقم (87) الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي، مصدر سابق.
14. المادتين (2 و3) من الاتفاقية رقم (98)، مصدر سابق.
15. المادة (2/8) من الاتفاقية رقم (87)، مصدر سابق
16. المحامي محمود شاهين، حول الحق في التنظيم النقابي، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، 2004. ص 22.
17. معين البرغوثي، وآخرون، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أثر إضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين (المحاكم، والنيابة العامة، التعليم، الصحة، المواصلات، القطاعات الاقتصادية، الأحوال المدنية)، الفترة من نهاية آب – منتصف تشرين الثاني 2006، سلسلة تقارير خاصة (49).
18. مقابلة مع رئيسة نقابة المدارس الأهلية، شباط 2024
19. مقابلة مع الأمين العام لاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، آذار 2024
20. مقابلة مع مسؤول النقابات للمدارس الخاصة في منطقة الجنوب، آذار 2023
21. سائدة عفونة، واقع التعليم في المدارس الفلسطينية ما بعد نشوء السلطة الفلسطينية: تحليل ونقد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد ٢٨ (2014)

https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Education2021_A.html, available online on 01/07/2023

<https://www.birzeit.edu/ar/blogs/Education-in-Palestine>, available online on 01/07/2023

<http://www.moehe.gov.ps/LinkClick.aspx?fileticket=My7xTWnN58k%3d&tabid=209&portalid=0&mid=893>

MAS, (2008) Social Protection in the West Bank and Gaza Strip 2006-2007, Working Paper Series

<https://ar.unesco.org/gem-report/node/1346>